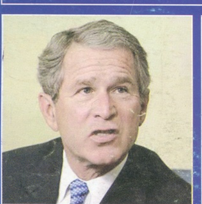
العمل
AL AMAL

السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٨١
يونيو ٢٠٠٣ - الثمن جنيه

٦٥٠٠ فرصة عمل بالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف



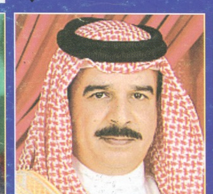














قضية الدعم.. والمعادلة الصعبة حول وصوله لمستحقيه الحقيقيين

- العلاقة الوثيقة بين.. قانونى العمل والتأمين الاجتماعى.. والتعديلات التأمينية المقترحة

مع العدد.. كتاب العمل
الحريات النقابية
"الجزء الثانى"

شركة بترول خليج السويس..

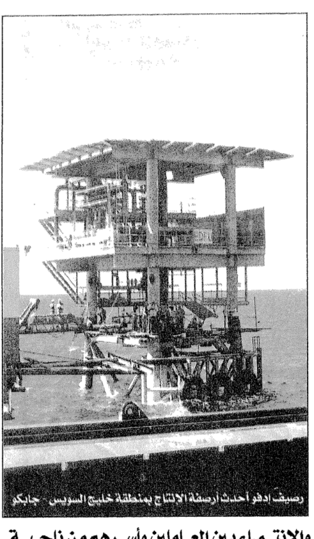
علاقة المصالح الواحدة بين العاملين والشركة



عندما يتفاعل الأفراد والاستثمارات يتصاعد العائد على الاستثمار.. معادلة بلغة الأرقام لكنها تمثل الوصفة الأكيدة لنجاح أى منظومة اقتصادية، وفى جابكو يبلغ هذا التفاعل مداه ليؤكد قدرة الشركة على إدارة وموائمة العلاقة المتحركة والديناميكية دائما بين الأفراد والمنظمة بحيث يظل دائما هنالك توازن فى العلاقة ونمو فى العائد.

وشركة بترول خليج السويس التى تتميز بحجم استثمارات مالية كبيرة واستثمارات بشرية تمثل مدرسة لصناعة البترول ويعول عليها دائما فى الإضطلاع بالمهام الصعبة فى قطاع البترول.

وتمثل رعاية الشركة للعاملين بها أحد أهم توجهاتها وتأخذ هذه الرعاية صورا عديدة بداية من وضع عنصر الأمان والسلامة المهنية فى صدارة اهتماماتها حتى أن جميع مناطق عمليات الشركة حصلت فى الفترة الأخيرة على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ الخاصة باتباع إجراءات حماية البيئة، ويمكننا القول إن القواعد المنظمة للسلامة وحماية البيئة فى الشركة تتجاوز المعطيات الخاصة بمنح شهادة الأيزو، كما أن الشركة تقوم بتهيئة بيئة عمل مُثلى فى مختلف مناطق عمليات الشركة تتيح للعامل إطلاق قدراته، فالشركة تولى البنية الأساسية وتسهيلات العمل أهمية قصوى فوفرت للعاملين بها مكان عمل مهيئ ومدعم بنظم اتصالات قوية وبتسهيلات مكتبية تتيح له تخصيص أكبر مساحة من الوقت للتركيز فى العمل، أما على مستوى الخدمات الاجتماعية والثقافية والطبية للعاملين وأسرهم فإن الشركة تولى هذا الجانب قدرا كبيرا من الاهتمام لإدراكها دور هذا النوع من الخدمات فى تقوية الروابط



رصيف ادفو أحدث أرصفة الإنتاج بمنطقة خليج السويس - جابكو

والانتماء بين العاملين وأسرهم من ناحية والشركة من ناحية أخرى.

وعلى الجانب العملى وفى مجال تنمية قدرات الأفراد اهتمت الشركة بعمليات التدريب سواء منها الداخلى أو الخارجى بشكل يسمح بإضافة خبرات جديدة للعاملين بها وتنمية معارفهم حسب التقدم المطرد فى المجالين الفنى أو الإدارى.

إن شركة بترول خليج السويس تعد نموذجا لتضافر مصالح الفرد والمنظمة بالشكل الذى ينعكس على العائد على الاستثمارات الضخمة التى تحظى بها الشركة.

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدرعن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

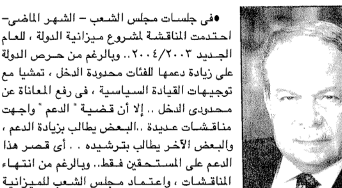
فى هذا العدد :



•أخبار سارة ومبهجة ، يعيشها هذه الأيام ، الشعبان المصرى والسودانى ، وهما يستشرفان آفاق حلم قديم مشترك ، فى طريقه إلى الصحو ، والشروق ، بشمسه ، الحنون الدافئة ، على وادى النهر العظيم .. النيل.. إنه حلم التكامل الحميم ، بين شقيقين توءم ، وحدت بينهما – منذ فجر التاريخ – عبقرية الجغرافيا ، وهى تتفتق عن حضارة النهر الخالد ، بخصوبته ، وتدفقه الفياض المنهمر ، فى عروق هذه الأرض الطيبة ، الحبلى على الدوام ، بكنوز الخضرة ، ومواسم الثمار ، وفصول الخير العميم ، الذى خصت به السماء ، شعوب هذه الأرض ، فى مصر والسودان .. ففى لفتة ثاقبة ، أعطى الرئيس مبارك توجيهاته المصلحة ، للقيام بدور أكبر ، فى دفع العلاقات الأخوية والمتميزة مع السودان ، الشقيق ، علاقات أساسها إنهاض المصالح المشتركة ، والتعاون المثمر البناء ، الساعى إلى التنمية الشاملة .. فماذا عن التصور الكامل والناضج ، لهذا التكامل الذى يعيش بهجته ، وأفراحه هذه الأيام الشعبان المصرى والسودانى ؟ **(ص٥٠ – ص٥٣)**



•فى قراءة متأنية ، لاستراتيجية الخطة الجديدة للتنمية الاقتصادية ، التى يبلغ إجمالى استثماراتها نحو ٧٠ مليار جنيه مقابل ٦٤ مليار جنيه خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، نجد أنها تسعى لتحقيق ١٥ هدفا ، جميعها تعتبر من أولويات الأهداف ، التى تسعى الدولة إلى تحقيقها ، سعيا وراء الوصول إلى معدل النمو المنشود .. ففى بؤرة الاهتمام بهذه الأهداف ، توفير المزيد من العناية بالإنسان المصرى ، ورفع مستوى معيشته ، وذلك بتحسين مؤشرات التنمية البشرية فى مجالاتها المختلفة ، وتوفير وتطوير الخدمات الأساسية للتعليم ، والصحة والمرافق العامة .. وبقية الأهداف ، التى تصب فى النهوض بكل مرافق الدولة ، والتى بدورها ، ترتفع بالمواطن المصرى ، إلى مراتب أعلى من الاستقرار ، والطمأنينة ، والتوازن الاجتماعى ، والاقتصادى ، تطالعها داخل العدد ، فى قراءتنا لخطة التنمية الاقتصادية الجديدة . **(ص ١٦–ص ١٨)**



•فى جلسات مجلس الشعب – الشهر الماضى– احتدمت المناقشة لمشروع ميزانية الدولة ، للعام الجديد ٢٠٠٣/٢٠٠٤.. وبالرغم من حرص الدولة على زيادة دعمها للفئات محدودة الدخل ، تمشيا مع توجيهات القيادة السياسية ، فى رفع المعاناة عن محدودى الدخل .. إلا أن قضية " الدعم " واجهت مناقشات عديدة ..البعض يطالب بزيادة الدعم ، والبعض الآخر يطالب بترشيده . . أى قصر هذا الدعم على المستحقين فقط.. وبالرغم من انتهاء المناقشات ، واعتماد مجلس الشعب للميزانية الجديدة ، التى رفعت الدعم بنسبة ٢٠٪ عن ميزانية العام الماضى .. إلا أن ملف" الدعم " لم يغلق بعد ، ومازال مطروحا على الرأى العام ، والمختصين ، للدراسة والمناقشة .. ونحن بدورنا فى التحقيق داخل العدد نناقش القضية ، أملا فى حتمية زيادة الدعم " لكى يتماشى مع ارتفاع الأسعار ، ويصل أيضا إلى مستحقيه . **(ص٤٧ –ص ٤٩)**

عــزيزى القـــارىء :

أحداث عديدة ومتلاحقة على الساحة الداخلية ، وكذلك على الساحتين العربية والدولية ، ومن الصعب بالنسبة لمجلة شهرية متابعة وتغطية كل مايجرى من أحداث .. من هنا فإن العمل تحاول -قدر المستطاع- التركيز على الأحداث المهمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وكذلك الأمر بالنسبة للقضايا ذات الصلة المباشرة بنشاط المجلة ، مع عدم تجاهل بعض القضايا العامة ذات الارتباط الوثيق بالقاعدة العريضة من المواطنين .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن أبرز مايشغل اهتمام المواطن هذه الأيام الموازنة الجديدة للدولة ، وحجم الإنفاق الذى تتضمنه وحجم الدعم الذى سوف يحصل عليه ، خاصة وأن هذه الموازنة يبدأ تطبيقها اعتبارا من أول يوليو القادم ، كذلك مايتعلق بخطة التنمية من حيث حجم المشروعات المدرجة فى السنة الثانية للخطة ، وحجم العمالة التى سوف تستوعبها ، وخطة الدولة فى مجال التدريب والتشغيل ، ومحاولة توفير فرص عمل مناسبة ، وللأمانة فإنه من الصعب توفير فرص عمل مناسبة لكل الراغبين أو الباحثين عن عمل خلال عام أو عامين ، وذلك بسبب ضخامة الأعداد المتراكمة من سنوات طويلة سابقة الذين لم تضعهم الدولة فى اعتبارها بشكل عملى ، مما جعل العدد يتضاعف عاما بعد عام ، ويمثل اليوم مشكلة من أكبر المشاكل التى تواجه أية حكومة، ولذلك فإنه قد يكون من المناسب أو كحل عملى ، التوجه لاستثمار جانب كبير من هذه الطاقات الشابة فى عملية استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ، بشرط أن توفر الدولة البنية الأساسية ، وتقدم القروض اللازمة -دون فوائد- إلى أن يقف هؤلاء الخريجون على أقدامهم ، فيمكن للدولة بعدها أن تسترد تدريجيا أن ما أنفقته فى هذا المجال ، وبذلك نضرب عصفورين بحجر واحد . . نتوسع فى الرقعة الزراعية ، ونوفر فى الوقت نفسه مجالا أرحب للعمل الجاد المثمر .. وبشرط أن نستفيد من سلبيات التجارب السابقة ، حتى لايهرب الخريجون ويتركوا الأراضى جرداء بعد أن تكون الدولة قد أنفقت عشرات الملايين من الجنيهات لتوفير البنية الأساسية لها.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية تتناول فى جانب منها إتاحة فرص للعمالة المصرية للعمل فى الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد الأوروبى ، ومنذ أيام أنهى المؤتمر العمالى العربى الذى عقد بالمغرب الشقيق أعماله ، والذى ركز على حماية حقوق العمال العرب فى الشركات المتعددة الجنسية ، وشارك فيه الاتحاد العام لعمال مصر ، حيث طالب بأن يتم تطوير بنود خاصة فى اتفاقية المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبى ، بحيث تتضمن الاتفاقية تحديد نسبة سنوية من العمالة المصرية لتسفيرها إلى دول الاتحاد عبر الطرق الشرعية لوزارة القوى العاملة والهجرة ومكاتب السفر الرسمية ، ويهدف طلب اتحاد عمال مصر ، إلى ضمان وحماية حقوق العمالة المصرية فى بلدان الاتحاد الأوروبى الخمسة عشر، وإلى الحصول على التزام أوروبى بوضع العمالة المصرية فى اعتبارها ضمن اهتماماتها بجلب العمالة من الدول الأخرى ، حيث تتراجع حاليا اهتمامات دول الاتحاد بالعمالة المصرية والعربية عامة .. وسوف نتناول هذا الموضوع تفصيلا بإذن الله ، فى العدد القادم . .

وإلى اللقاء.

س . ط



بقلم السيد الطاهرى

حقائق مفزعة تتكشف كل يوم فى إطار المؤامرة على العراق

• أمريكا وبريطانيا تفرضان سيطرتهما على العراق بمباركة من الشرعية الدولية!!

• ومصر تقود تحركا عربيا واعيا للتصدي لهذه المؤامرة

مايحدث حولنا . . وبالتحديد فى منطقتنا العربية أشبه بالكابوس المفزع . . والذى من الصعب تحمله أو تصديقه .. فما حدث فى العراق على مدى الشهرين أو الثلاثة الماضية . شىء لايصدقه عقل ، ومايحدث فى فلسطين ورغم المناورة الجديدة المسماة بخارطة الطريق . . يدخل هو الآخر فى إطار نفس الكابوس .. وذلك لأن مصداقية الدول الكبرى ثبت أنها خرافة من الخرافات ، وليت الأمر كان فقط بالنسبة للمعتدين الأمريكيين والبريطانيين بل للأسف فإن الدول الكبرى الأخرى التى كنا نعلق عليها الآمال متوهمين أنها تتصرف من وحى المبادئ لا من منطلق المصالح سقطوا هم أيضا فى نفس مستنقع اللامصداقية ، بدليل أن مجلس الأمن وبالإجماع أعطى الشرعية لكل من أمريكا وبريطانيا لاحتلال العراق والتصرف فى مقدراته .. بشرط غير معلن وهو أن تنال كل دولة نصيبها من كعكة العراق الغنية .. وملعونة المبادئ ..وملعون حق الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها .

وأعود إلى مايحدث فى العراق .. فى البداية أعلن الأمريكان والإنجليز إصرارهما على غزو العراق للقضاء على أسحة الدمار الشامل التى يمتلكها العراق ، وثبت بالدليل القاطع أنه لاصحة لهذا الادعاء من أساسه ، وهو ماسبق أن أكدته لجان التفتيش الدولية ، لكن أمريكا وبريطانيا أكدتا أن لديهما الدليل على وجود مثل هذه الأسلحة ، وبعد أن ثبت كذب هذا الادعاء ، أعلنتا أنهما قدمتا للقضاء على ديكتاتورية صدام حسين ونظامه الإجرامى ، والعمل لتحرير شعب العراق .. وصدق بعض السذج هذا الإدعاء الجديد ، وروج له أركان المعارضة العراقية التى كانت تعيش فى الخارج ولها ارتباطاتها المشينة بأمريكا ، لكن الأحداث أثبتت عكس ذلك تماما وأن الهدف الحقيقى ليس هو تحرير الشعب العراقى ، ولا هو توفير حياة آمنة مستقرة ، والعمل لقيام حكم ديموقراطى كما ادعت كل من أمريكا وبريطانيا . . بل إنهما أعلنتا أكثر من مرة أن النظام الجديد فى العراق سيكون نموذجا يحتذى فى كل دول المنطقة .. فماهو هذا النموذج الذى يحدث على أرض الواقع فى العراق ويعانى منه الشعب العراقى .. تعالوا نستعرض معا بعض الإنجازات العظيمة للمحتلين الأمريكان والإنجليز ، أولا لجأوا إلى الخديعة وشراء الذمم المريضة لبعض القيادات العراقية السابقة ليتمكنوا من دخول بغداد، وكل يوم تتكشف وقائع جديدة عن كيفية الانتصار الرخيص الذى تحقق بالخيانة والغدر

بشراء قلة عراقية مجرمة باعت وطنها للشيطان ، وينبغى على الشعب العراقى بعد أن يفيق من صدمته ملاحقة هذه القلة ومحاكمتها وتوقيع الجزاء الرادع لتكون عبرة لكل من تسول له نفسه خيانة وطنه مهما كان نظام الحكم أو سطوته أو فاشيته . . وليس هذا دفاعا عن صدام حسين وعصابته المجرمة ، وإنما دفاعا عن العراق بتاريخه العظيم ، ذلك أن الأفراد مهما طال بهم العمر فإنهم ذاهبون ، أما الوطن فهو الباقى للأبد ، والتفريط فيه تفريط فى مستقبل الأجيال القادمة .

وبعد أن تمكن المحتلون من السيطرة تعمدوا أن تسود الفوضى فى البلاد وأتاحوا الفرصة لقلة من المجرمين للقيام بأعمال السلب والنهب ، حتى متحف بغداد التاريخى والمكتبة المركزية والمكتبات العامة والقصور والوزارات وحتى المستشفيات لم تسلم من السلب والنهب ، وتم ذلك كله بشكل مخطط سوف تثبت الأيام أنه تم بمعرفة وعلم قوات الاحتلال خاصة سرقة محتويات المتاحف والمكتبات والقصور ، مع التركيز على سرقة آثار نادرة وتحف منتقاة تمثل أصالة وحضارة وتراث العراق .. إلخ.

وتحت مطالبة مجموعات المعارضة العراقية بضرورة قيام حكومة عراقية تصرف أمور البلاد ، حتى يمكن وضع حد للفوضى والجرائم المنتشرة ، وتوفير الخدمات للجمهور ، وضبط الأمن والنظام ، إلا أن قيادة الاحتلال الأمريكى تسوف وتسوف ، فى محاولة لاستمرار هذه الأوضاع لأطول مدة ممكنة ، وربما يكون ذلك حتى تنتهى من سرقة كل ماتستطيع والسيطرة على كل مقدرات العراق ، التى بيدها الآن هى وبريطانيا وحدهما ، وبعد أن حصلتا على قرار من الشرعية الدولية لاحتلالهما وتصريف أمور العراق ، وبعد أن يتم لها كل ماخططت من أجله ، فلا مانع من إقامة حكومة صورية تسير فى ركابها ، وتأتمر بأمر المفوض الأمريكى الجديد السيد بول بريمر الذى اتخذ إجراءات وقرارات خطيرة ، تعنى ببساطة محو شخصية العراق وتجريده -كدولة- لها مكانتها من كافة مقومات الدولة ، من هذه القرارات على سبيل المثال لا الحصر .. إلغاء وزارة الدفاع وتسريح الجيش العراقى الذى يضم أكثر من أربعمائة ألف بين ضابط وجندى مع وقف رواتبهم ، وإلغاء وزارة الإعلام ، وبالطبع لايوجد بلد محتل فى العالم دون قوات مسلحة له ، وإلا فإن أمريكا تضع نفسها بهذا الإجراء البغيض فى فم الأسد ، فلن يقبل الشعب العراقى هذه المهانة ، لأن جيش العراق كان قبل صدام وسيظل بعد صدام وبعد الأمريكيين لأنه يمثل صمام الأمن للدفاع عن شعب عظيم كشعب العراق ، والبقية تأتى خاصة بعد أن أطلقت الشرعية الدولية الممثلة فى مجلس الأمن الدولى يد كل من أمريكا وبريطانيا ، وينص القرار رقم ١٤٨٣ الصادر فى الأسبوع قبل الماضى وبإجماع خمس عشرة دولة هى كل أعضاء مجلس الأمن على إلغاء العقوبات المفروضة على العراق - وذلك بناء على المشروع الأمريكى البريطانى-والذى كانت أمريكا تشترط لإلغائه ثبوت خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل ، وكان المفروض أن يقوم المجلس لو أنه احترم نفسه وتاريخه ، بإدانة أمريكا لأنها كانت ترفض رفع العقوبات عن العراق بحجة أن أمريكا متأكدة أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ، وبعد احتلالهما للعراق هى وبريطانيا تأكدا أن العراق لايملك أية أسلحة ، لكن مجلس الأمن انصاع للقوة الأمريكية ، ولم يحترم نفسه ولا الشرعية الدولية التى يمثلها ، ومضى إلى ماهو أكثر من رفع العقوبات عن العراق المحتلة ، وهو إعطاء المجلس للولايات المتحدة وبريطانيا -كقوى احتلال - تفويضا بإدارة العراق والتصرف فى ثرواته .. إلى أن يتم تشكيل حكومة عراقية منتخبة ومعترف بها دوليا ، وفى تصورى أن قيام مجلس الأمن وهو أعلى سلطة فى الأمم المتحدة بإصدار هذا القرار إنما يضع المسمار الأخير فى نعش المنظمة الدولية ، لأنه ثبت أن القوة هى المعيار ، وليست المبادئ ولا الحقوق ولا حتى ميثاق الأمم المتحدة . . إنها نكسة دولية ولابد من مخرج من هذا المستنقع الذى انزلق فيه مجلس الأمن والمنظمة الدولية -ولا حول ولا قوة إلا بالله-.

لذلك فلم يعد أمام الشعب العراقى البطل من مخرج إلا مقاومة هذا الاحتلال البغيض ، وتكوين جبهة وطنية تضم كل القوى الوطنية وقوى المعارضة، وترتفع فوق كل الخلافات ، ولا تنتظر حتى يشكل بريمر حكومة عرجاء ، وإنما تقوم هذه الجبهة بتشكيل حكومة وطنية تفرضها على بريمر.

كذلك فإن الزخم الإعلامى الذى نلحظه هذه الأيام حول ماتسمى خارطة الطريق ، يجعلنى أشك كل الشك أنها مجرد وعد من الوعود الأمريكية الكاذبة ، المقصود بها الضحك على العرب من جديد ، كما حدث فى مؤتمر

مدريد ١٩٩١ الذى تم عقده فى أعقاب حرب الخليج الثانية فى ١٩٩١ ، للبحث عن حل دائم وعادل للصراع العربى الإسرائيلى ، وتحقيق حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة طبقا لقرارات الشرعية الدولية ، ومضت أكثر من عشر سنوات منذ قمة مدريد دون التقدم خطوة جادة للأمام.

ومايجعلنى أشك فى مصداقية خارطة الطريق رغم أنها من صنع اللجنة الرباعية التى تضم أمريكا والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وروسيا ، وهى بذلك تمثل حلا دوليا بجميع أطرافه .. أقول مايجعلنى أشك فى أنها - أى خارطة الطريق-مجرد مناورة ،أن أعضاء هذه اللجنة الرباعية ، هم أنفسهم ومن خلال مجلس الأمن وبالإجماع منحوا الشرعية للاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق الشقيق . . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن إعلان إسرائيل قبولها لهذه الخارطة مع تحفظها على أربعة عشر أو خمسة عشر بندا من بنودها ، وإعلان أمريكا وعلى لسان رئيسها بوش الابن أنها ستأخذ التحفظات الإسرائيلية على الخارطة موضع الاعتبار ، وذلك فى الوقت الذى سبق أن أعلنت أمريكا نفسها أن على الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى أن يقبلا الخارطة دون أى تعديل ، ومع ذلك أتمنى من الله أن لاتكون شكوكى فى موضعها ، وأن ينجح بوش فى إنجاح خارطة الطريق، وأن تكون القمة المزمع عقدها فى أوائل هذا الشهر سواء فى شرم الشيخ أو فى العقبة الأردنية ، وتضم كلا من أبو مازن وشارون وبعض الرؤساء العرب خاصة رؤساء دول الجوار وفى المقدمة مصر ، أرجو أن لايتكرر ماحدث لقمم سابقة عقدت فى واشنطن نفسها وفى شرم الشيخ وفى مدن أخرى يصعب ذكرها لكثرتها ، ذلك لأن الطرف الآخر -أى إسرائيل- لايريد السلام وإنما يماطل ويماطل ويجد من يسانده بل ويدعمه فى أمريكا . .التى هى القوة الوحيدة فى عالم اليوم.

والسؤال الذى يطرح نفسه ويتردد على ألسنة كل عربى .. وهو هل يترك العرب الشعب العراقى يعيش هذه المعاناة؟! .. وكذلك هل يترك العرب الفلسطينيين أسرى لمزاج شارون وتعسف اليمين المتطرف الإسرائيلى ونزوات موفاز وزير الدفاع ؟!.

للأمانة فإن مصر باعتبارها الدولة العربية الكبرى ، لم تتخل عن مسئولياتها القومية -رغم كل الضغوط وكل الظروف- فقد قام الرئيس مبارك بحملة اتصالات عربية مكثفة ولقاءات مع عدد كبير من القادة العرب ، للاتفاق على أسلوب عمل عربى مشترك يتناسب ومتطلبات المرحلة الحالية والقادمة ، حتى يواجه العرب التحديات الخطيرة التى فرضت عليهم ، وكان هناك البعض الذى وجه سهامه سواء بحسن نية أو سوء نية للجامعة العربية مطالبا بإلغائها لثبوت فشلها فى التصدى للعدوان على العراق ، وضعف دورها فى دعم النضال الفلسطينى المشروع ، ونسى هذا البعض أو تناسى ، أن قوة أو ضعف الجامعة العربية مرده إلى الدول الأعضاء ، فهى التى بيدها أن تدفع الجامعة للأمام والعكس صحيح ، لأن الجامعة العربية مجرد أمانة عامة للدول العربية ، وليس لها أن تفرض قرارا على الدول ، وإنما الذى يملك ذلك هو مجلس الجامعة على مستوى القمة ، أو مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية ، وعلى الأمانة العامة للجامعة بعد ذلك القيام بعمليات التنفيذ ، ولذلك فإذا كنا جادين فى مواجهة التحديات الرهيبة من حولنا ، فالبداية هى إعادة ترتيب بيت العرب .. الجامعة العربية ، وتعديل ميثاقها ، وسبق أن طالبت بأن تأخذ الجامعة العربية فى حال تطويرها على الأقل، بالنظام المتبع فى الاتحاد الأوروبى ، حيث إنه أفضل كثيرا من النظام الحالى للجامعة ، ومفروض أن ميثاق الجامعة قد وضع منذ مايقرب من ستين عاما أى منذ عام ١٩٤٤ ، وقامت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥ ، وبالتالى فإن متغيرات عديدة عربية ودولية تؤكد أهمية القيام بتطوير جاد يساير متطلبات العصر ويواكب المتغيرات على الساحتين العربية والدولية ، علما بأن الجامعة العربية بدأت فى عام ١٩٤٥ بسبع دول وتضم حاليا اثنتين وعشرين دولة .. وبهذه المناسبة فإنى أحيى جهود الرئيس مبارك فى دفع الجماهيرية الليبية لتجميد طلب انسحابها من الجامعة العربية ، وكذلك لمساندة مصر وحدة السودان وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتصارعة من أجل سودان موحد يدعم العمل العربى المشترك ، وحبذا لو نجحنا قبل عقد القمة العربية القادمة فى تصفية الخلافات العربية داخل كل قطر سواء من خلال قيام جبهات وطنية تضع المصلحة الوطنية والقومية فوق كل اعتبار ، وكذلك من خلال جبهة شعبية عربية تكون داعمة للعمل الرسمى العربى المشترك ، ونحن أمام تحد خطير للغاية وبالتالى فإما أن نكون أو لانكون والله معنا.

السيد الطاهرى



سيد للأدوية .. فى خدمة المجتمع

TÜV CERT ISO 9002 :1994

تحتفل الدولة فى اليوم الأول من شهر مايو من كل عام بعيد العمال أو عيد الإنتاج وهو عيد لجميع عمال مصر الأوفياء الذين لايدخرون جهدا فى العمل من أجل تقدم مصر سواء اقتصاديا ، أواجتماعيا ، أو سياسيا بفضل السياسة الحكيمة التى يقودها السيد الرئيس **محمد حسنى مبارك**.

وفى مجال التقدم فى صناعة الدواء المصرى وفى إحدى صروح الدواء المصرى فى شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) وبقيادة **د.أحمد العدوى** رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تم تنفيذ توصيات **د.جلال غراب** رئيس الشركة القابضة للأدوية من ضرورة إحلال الدواء المصرى محل الدواء المستورد على أن يكون بنفس الكفاءة والفاعلية والأمان وبسعر يصل إلى ٧٠٪ من سعر الدواء المستورد تقريبا .

ونظرا لأن فى شركة سيد نؤمن بأن من حق المواطن المصرى أن يحصل على دواء عالى الجودة وآمنا وفعالا وبسعر مناسب وبفضل الجهد والتفانى فى العمل أصبحت الشركة تنتج الآن حوالى ٢٠٠ مستحضر ، تغطى معظم المجموعات الدوائية بجميع أشكالها الصيدلية للاستخدام البشرى كما أنها تنتج العديد من الأدوية البيطرية لخدمة الثروة الحيوانية .

وتساهم شركة سيد فى المشروعات القومية حيث إنها تقوم بإنتاج ٨٥٪ من احتياجات ج.م.ع من أقراص منع الحمل وتنتج أيضا حقن لمنع الحمل وتنفرد بإنتاج احتياطات البلاد من محلول معالجة الجفاف عند الأطفال وتقوم بسد احتياجات مشروع الحفاظ على حياة الأم والطفل من الأدوية اللازمة وتتميز بإنتاج أشكال صيدلية على مستوى جودة عالمية ومنها أقراص سيد الفوارة.

ومن منطلق تقدير الشركة للعنصر البشرى حيث إنه الأساس فى تقدم وازدهار العمل فقد أولت الشركة كل العاملين بالتشجيع ، عن طريق تحفيز العاملين للتفانى فى أداء عملهم ، توفير دورات تدريبية مستمرة للعاملين بهدف رفع كفاءتهم ، تثبيت العمالة المؤقتة طبقا للنظام الموضوع بمعرفة الشركة القابضة للأدوية ، إنصاف العاملين الذين حصلوا على مؤهلات أثناء الخدمة ، تحقيق المساواة والعدالة بين جميع العاملين ، ومكافأة المتميزين من أبنائها العاملين كما أنها أولتهم الرعاية الصحية والاجتماعية والرياضية.

ففى مجال الرعاية الصحية ، تؤدى الشركة للعاملين خدمة صحية متميزة من خلال عيادة شاملة بالشركة يعمل بها نخبة من كبار الأطباء المتخصصين على درجة عالية من التأهيل العلمى بالإضافة الى التعاقد مع العديد من كبريات المستشفيات الخاصة والأساتذة المتخصصين الاستشاريين فى جميع المجالات ومع معامل التحاليل ومراكز الأشعة المختلفة الحكومية والخاصة.

وفى مجال الرعاية الاجتماعية ، توجد بالشركة دار حضانة على أعلى مستوى ويوجد مصيف خاص فى مرسى مطروح ، كما تنظم الشركة للعمال مصايف عديدة مثل مصيف الغردقة ورأس البر وجمصة وتنظم لهم الرحلات سواء أسبوعية أو فى العطلات الرسمية للترفيه عنهم ، ويوجد أسطول سيارات لنقل جميع العاملين من والى الشركة من جميع أنحاء القاهرة الكبرى.

وفى مجال النشاط الرياضى توجد بالشركة فرق رياضية للألعاب المختلفة (كرة قدم ، كرة طائرة، تنس ، تنس طاولة، رفع أثقال، مصارعة)

ونحن فى هذه المناسبة نتقدم بالتهنئة إلى جميع عمال مصر الشرفاء فى عيدهم ونتمنى لبلادنا كل تقدم ورخاء تحت قيادة الرئيس **محمد حسنى مبارك**.

قمة سداسية فى شرم الشيخ لبحث قضايا السلام ومستقب

وجه الرئيس حسنى مبارك الدعوة إلى عقد قمة سداسية فى مدينة شرم الشيخ – بعد غد الثلاثاء ٣ يونيو ٢٠٠٣ – يحضرها الرئيس الأمريكي جورج بوش ،والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى عهد المملكة العربية السعودية وجلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، والملك حمد بن عيسى ملك البحرين ، والملك محمد السادس ملك المغرب .

وكان قد صدر بيان عن رئاسة الجمهورية يوم الأربعاء الماضى جاء فيه أن الدعوة وجهت فى ضوء المشاورات والاتصالات التى جرت خلال الأيام الماضية بين الزعماء المشاركين والتى أكدت أهمية انعقاد القمة بمدينة شرم الشيخ لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ، والتى تشمل قضية السلام فى الشرق الأوسط ، ومستقبل العراق واستقراره، والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ، والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية.

هذا وقد رحب البيان بمشاركة السلطة الفلسطينية فى اجتماع القمة بحضور رئيس الوزراء السيد محمود عباس(أبو مازن) ، وكان البيت الأبيض – من جهة أخرى– قد أعلن أن الرئيس الأمريكى سيتوجه عقب حضوره مؤتمر قمة شرم الشيخ إلى الأردن يوم الأربعاء ٤ يونيو للالتقاء بالعاهل الأردنى الملك عبد الله ، وعقد قمة ثلاثية فى مدينة العقبة الأردنية يشارك فيها رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون ، ونظيره الفلسطينى محمود عباس (أبو مازن) إذا سمحت

انعكاسات الإدارة الجيدة على خدمة السائحين

منطقة " سانت كاترين " من المناطق السياحية الجاذبة للسياحة خاصة السياحة الدينية حيث " دير سانت كاترين " الذى يقصده الكثيرون من السياح الأجانب من مختلف دول العالم خاصة إيطاليا واليونان

وفى إطار تنشيط السياحة بالمنطقة أقيم عدد من الفنادق والقرى السياحية التى حرصت على الارتقاء بمستوى الخدمات التى تقدم للسائحين .. ويقول أحمد حسن حسانين مدير شئون العاملين بفندق كاترين بلازا أن جميع العاملين بفنادق المدينة يحصلون على جميع الامتيازات المقررة فى العمل الفندقى مما ينعكس على معدلات الأداء والتفانى فى العمل



أحمد حسن

زيادة معاشات ٨ ملايين مواطن الشهر القادم

كتب – عبده مصطفى :

من المقرر أن تشهد الأيام القليلة القادمة إقرار مشروع قانون زيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ اعتبارا من أول يوليو المقبل وبحد أدنى عشرة جنيهات وحد أقصى ستون جنيها .

ويستفيد من هذه الزيادة حوالى ٣.١ مليون مواطن من أصحاب المعاشات و٤.٩ مليون من المستفيدين من عائلات وورثة أصحاب المعاشات ممن استحقوا معاشات حتى آخر شهر يونيو الجارى

وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع الأحكام التى تسرى على المعاش.

وإذا كان المستحق يجمع بين معاشين أو أكثر فى تاريخ استحقاق هذه الزيادة فإنه يستحق هذه الزيادة على كل المعاشات التى يستحقها فى هذا التاريخ مع عدم التقيد بحدود الجمع بين المعاشات حتى لو تجاوز مجموع معاشاته مائة جنيه .

وبالنسبة للعاملين السابقين بالحكومة والقطاعين العام والخاص والمستحقين عنهم من المعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإن هذه الزيادة ستسرى على معاش الأجر الأساسى فقط ولا تسرى على معاش الأجر المتغير .

هذا وتأتى هذه الزيادة فى المعاشات بعد أن سبق إقرار زيادة مرتبات العاملين بالدولة بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى وبهذا تكون أقصى زيادة فى مرتبات العاملين بالدولة لن تزيد عن ٦٥ جنيها شهريا وهى نسبة الـ ١٠٪ من الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى عن الأجر الأساسى الآن

أجهزة التبريد بمراكز التدريب تعم

كتب – مجيب رشدى :

صرح د. محمد عبد السلام الحسينى ، وكيل وزارة القوى العاملة ورئيس الإدارة المركزية للتدريب بالوزارة بأنه قد تم توقيع بروتوكول تعاون فنى بين وزارتى القوى العاملة .. والبيئة (وحدة الأزون) لتطوير كافة الأجهزة الخاصة بالتبريد والتكييف بمراكز التدريب التابعة للوزارة لتعمل بالغاز صديق البيئة بدلا من غاز الفريون .

وسيتم تجهيز بعض مراكز التدريب التابعة للوزارة بهذه المعدات والأجهزة .. هذا وقد تم حاليا تدريب ٣٠ مدربا من العاملين بمراكز الوزارة بالتعاون مع خبراء مصريين وأجانب فى مركز التدريب التابع لوزارة الكهرباء بأسوان وحاليا بالجامعة العمالية ويشمل التدريب الأساسى النظرى لهذه التكنولوجيا، ثم التدريب العملى والممارسة الفعلية لعمليات الفك والتركيب وتتحمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كافة تكاليف التدريب والمعدات والأجهزة.

وأضاف د. الحسينى : أنه بانتهاء التدريب تصبح المراكز

ـــل العراق ومكافحة الإرهاب

الظروف بذلك ومن جهة أخرى كان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعا الأربعاء الماضى برئاسة د. عاطف عبيد أكد فيه تأييده لكل الجهود التى يقوم بها الرئيس مبارك لتحقيق السلام بالمنطقة ودعوته لاستثمار كل الفرص المتاحة للسلام ، كما أكد على أهمية النتائج التى ستسفر عنها قمة شرم الشيخ ، وعلى ضرورة الخروج بفهم مشترك بالنسبة القضية الفلسطينية والأزمة العراقية ، وحث المجلس على أهمية التوصل إلى موقف عربى يحقق تفعيل الدور الذى تقوم به الجامعة العربية وتبنى سياسات تخدم مصالح الأمة فى تحقيق الاستقرار والخروج من الأزمات التى تمر بها الساحة العربية

.. مشروع قانون بإنشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان

كتبت - إنتصار سليمان:

يبدأ مجلس الشعب فى دورته الحالية مناقشة مشروع قانون بشأن إنشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان .

وكانت وزارة العدل قد أعدت مشروع القانون الذى حظى باهتمام كبير من جانب المختصين بحقوق الإنسان ، فقد أكد د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ، أن حماية ونشر حقوق الإنسان تعد عملا قوميا تتحمل الدولة مسئوليته ، كما أن التطبيق الإيجابى لحقوق الإنسان يتطلب إقامة البنية الأساسية الوطنية لحماية ونشر حقوق الإنسان تحت رعاية المنظمات الرسمية للدولة .

كما أشار بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان ، أن الدول المتقدمة تحرص على إنشاء مؤسسة قومية لحقوق الإنسان تهدف إلى نشر الوعى الثقافى بحقوق الإنسان ومراقبة الأجهزة الحكومية فى تعاملاتها اليومية مع الجمهور ..

ـــل بالغاز صديق البيئة

التدريبية المختارة مرجعا لعمليات التعديل والتغيير لكافة أجهزة التبريد والتكييف فى المناطق المحيطة بالمراكز ويمكن تقديم هذه الخدمة لكل مستخدم لهذه الأجهزة .. هذا وسوف يقوم وزيرا القوى العاملة والبيئة بحضور حفل تخرج هؤلاء المتدربين وتسليم الشهادات وتكريم الثلاثة الأوائل من كل دفعة وذلك يوم ٢٠٠٣/٦/٥


د. محمد عبدالسلام الحسينى

مشروعات الصندوق الاجتماعى بالوادى الجديد حققت نحو ٣ آلاف فرصة عمل لأبناء المحافظة

وقع السيد الأستاذ هانى سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية والسيد مدحت عبد الرحمن محافظ الوادى الجديد عقد مشروع تحسين البنية الأساسية بمحافظة الوادى الجديد بهدف تنفيذ ٢٨ مشروعا فرعيا يشمل إنشاء شبكات مياه الشرب وخطوط انحدار للصرف الصحى وذلك بإجمالى تمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية قدره ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه.. من المتوقع أن يحقق هذا المشروع عدد ٥٢٥ فرصة عمل لأبناء المحافظة فى مناطق تنفيذ المشروع حيث ينفذ فى ١٧ قرية من قرى المحافظة .

الجدير بالذكر أن الصندوق الاجتماعى للتنمية قد قام بتمويل ثلاثة عقود مشاريع بنية أساسية بمحافظة الوادى الجديد بتمويل عشرة ملايين وثمانمائة ألف جنيه بالإضافة إلى المساهمات المحلية التى وصلت إلى مليون وثمانمائة وخمسين ألف جنيه وذلك لتنفيذ ٨٤ مشروعا فرعيا شملت أيضا إنشاء شبكات وخزانات مياه الشرب وخطوط انحدار للصرف الصحى حيث حققت هذه المشروعات ٢١٥٥ فرصة عمل لأبناء المحافظة.

٦٥٠٠ فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٦٥٠٠ فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء الذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل (١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

طبعة جديدة لـ" قانون العمل"

قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ يبدأ تنفيذه من ٧ يوليو القادم .. وقد أصدرت مجلة " العمل " كتيبا يتضمن نصوص القانون الجديد ، وصدر من طبعتين .. ونظرا للإقبال الشديد فقد قامت المجلة بإصدار طبعة ثالثة منقحة ، توزع مع باعة الصحف ، ويمقر المجلة - ١١٦ شارع محمد فريد - بالقاهرة وبنفس السعر السابق (٤ جنيهات للنسخة الواحد)

بانوراما العمل

ثلاثة وزراء وأمينة المجلس القومى للمرأة فى نـ

كتبت – أمل البرنس :

عقدت الإدارة العامة للعلاقات العمالية الدولية بوزارة القوى العاملة والهجرة ندوة حول توعية المرأة العاملة ورفع المستوى الثقافى لها فى بيئة العمل وذلك فى منتصف مايو المنصرم

حضر الندوة السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة ، والدكتور ممدوح رياض وزير الدولة لشئون البيئة، والدكتورة فرخندة حسن أمين عام المجلس القومى للمرأة، وقد ركزت الندوة على المساهمة فى تحسين الفرص والمعاملة العادلة للمرأة العاملة ومواجهة التحديات التى يمكن أن تؤثر على مشاركتها فى سوق العمل ، وذلك بوضع استراتيجية "دعم قدرات المرأة" التى أعدها المجلس القومى للمرأة موضع التنفيذ، ونشر الوعى بين تجمعات المرأة فى كافة المجالات، مع تفعيل برامج التوعية والتثقيف فى مكان العمل للنساء العاملات، بهدف تشجيعهن على الوصول إلى الوظائف القيادية، وزيادة المشاركة فى التنظيمات النقابية ،مع توعيتها بحقوقها التشريعية، وزيادة قدرتها على الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين وضعها الاقتصادى والاجتماعى .

تشمل استراتيجية توعية المرأة على تصميم كتيب يتضمن كافة المعلومات عن الحقوق والمزايا التى تكفلها الدولة للمرأة العاملة، وتنظيم ندوات توعية لها بالتشريعات والقوانين الوطنية، وتدريبها على الاستفادة من المزايا التى توفرها لها هذه القوانين ، مع توعية أصحاب الأعمال بالالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية فى بيئة العمل الداخلية و تنظيم حلقات نقاشية لمفتشى العمل

.. ووزير القوى العاملة يفتتح دورة تدريبية لتنم

كتب – أحمد غالى :

افتتح السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة خلال شهر مايو المنصرم أعمال الدورة التدريبية حول تطوير مهارات وقدرات مفتشى الاستخدام التى نظمتها وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع المركز العربى لإدارة العمل والتشغيل بتونس التابع لمنظمة العمل العربية وقد حضر حفل الافتتاح الدكتور إبراهيم قويدر مدير عام منظمة العمل العربية ، والدكتور إبراهيم عوض مدير مكتب العمل الدولى بالقاهرة، والسيد محمد كشو مدير المركز العربى لإدارة العمل والتشغيل بتونس، وممثلا عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وممثلا عن اتحاد الصناعات المصرية

وقد أكد السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى كلمته على تطوير وتحديث البنية الأساسية لمكاتب

.. وندوة عن الهجرة فى إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

كتبت – هويدا غنيم:

تحت رعاية السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة عقد المركز الاستشارى المصرى لدراسات الهجرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية والبنك المصرى المتحد ندوة عن المفاهيم والضوابط وتوازن المصالح فى إطار الاتفاقية المصرية الأوروبية وذلك فى أواخر الشهر المنصرم .

حضر الندوة السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة وممثل الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وممثل للسيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والسفير ديموستنس كونستنتينو سفير اليونان " ممثل الرئاسة الأوروبية باعتبار اليونان هى الرئيس الحالى للاتحاد الأوروبى ، وسعادة السفير أيان بوج رئيس المفوضية الأوروبية بالقاهرة ، والسيد فريدريك كرامية الممثل المقيم لمؤسسة فريد ريش إيبرت الألمانية ، ومدير منظمة العمل العربية، ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة ، ومنظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ،

افتتح الندوة السفير مصطفى عبد العزيز مدير المركز الاستشارى المصرى لدراسات الهجرة وصرح بأن الموضوعات المتصلة بالهجرة تمثل تحديا وفرصة فى آن واحد أمام العلاقات المصرية الأوروبية لعلاقاتها بقضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار الأمنى ، والسياسى ، والبيئة والأوضاع الديموغرافية فى الجانبين ، لذا تتطلب التعامل معها ليس كمسألة اقتصادية أو أمنية بحتة ، بل وقضية إنسانية متعددة الأبعاد ، تحتاج لاستراتيجية متكاملة للتعامل بها .

وأكد السيد مدير المركز الاستشارى أن هناك أبعادا أخرى لاتفاقية الشراكة المصرية كتحديث الصناعة وتطوير الزراعة وسبل زيادة الصادرات وغيرها نالت ما تستحقه من اهتمام، أما موضوع الهجرة رغم أهميته فلم يلق نفس القدر من الاهتمام ، لذلك فإن هدف الندوة هو إثراء الحوار بين الجانبين المصرى والأوروبى حول

ـوة لرفع المستوى الثقافى للعامـلات






أحمد العماوى — د. محمد عوض تاج الدين — د. ممدوح رياض — د. فرخندة حسن

والسلامة والصحة المهنية لتنمية قدراتهم على تطبيق القوانين والتشريعات واشتراطات السلامة والصحة المهنية الخاصة بالمرأة داخل المنشأة.. التى ينتشر بها عمالة المرأة

ـــية مهارات مفتشى الاستخدام

الاستخدام و تزويدها بكل الأجهزة الحديثة التى تساعد على أداء أعمالها بالشكل المناسب خلال المرحلة القادمة التى شهدت صدور قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والذى سيتم من خلاله تنظيم علاقات العمل التى تنعكس بدورها على زيادة الإنتاج واستقرار المجتمع ..

كما أشار سيادته إلى خطة العمل التى وضعتها وزارة القوى العاملة والهجرة فى إطار برنامج تطوير خدمات الاستخدام والتى تعتمد على عدة محاور رئيسية أهمها تأسيس نظام متكامل لتقديم خدمات التشغيل من خلال شبكة من مكاتب الاستخدام المتطورة على مستوى الجمهورية .



الجوانب المختلفة لموضوع الهجرة ، وبحث قضايا العمل والهجرة وتعقيداتها الإنسانية والأمنية والاقتصادية مع وجود رغبة مشتركة فى التعاون والحوار بينهما

وأضاف سيادته : وهذه الندوة هى الأولى من نوعها وقد شجعنا على إقامتها اهتمام الحكومة المصرية بوضع خطة لتفعيل اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية بجوانبه المختلفة حيث تم تشكيل مجموعة عمل برئاسة السيد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء لمتابعة أوجه التعاون مع الاتحاد الأوروبى.

سيد طه..
أمينا عاما لعمال القاهرة

سيد طه

كتب – محمد محمد على:

أصدر الدكتور محمد الغمراوى أمين عـام الحـزب الوطنى الديمقراطى بالقاهرة قراراً باختيار النقابى سيد طه حسن رئيس النقابة العامة للبناء والأخشاب وعضو مجلس الشورى أمينا لعمال القاهرة والنقابى فتحى نعمة الله عضو مجلس الشعب مقررا

ويعد النقابى سيد طه من القيادات النقابية الممتازة التى قامت بحل أعقد المشكلات التى صادفت اللجان النقابية التابعة لنقابته .

تقرير لرئيس الوزراء حول مشاكل النقل البحرى



عادل الصبيحى

صرح النقابى عادل الصبيحى رئيس النقابة العامة لأعمال النقل البحرى أن النقابة انتهت من إعداد تقريرها حول المشكلات التى تواجه شركات النقل البحرى استجابة لطلب الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى لقائه بالقيادات النقابية ، وأن التقرير سيعرض على اللجنة التى شكلها رئيس الوزراء وتضم وزير القوى العاملة والهجرة ووزير النقل إلى جانب ممثلى النقابة العامة للنقل البحرى

تقرير المدير العام يتناول العلاقة بين العمل اللائـ

من المقرر أن يعقد مؤتمر العمل الدولى دورته الـ ٩١ فى الفترة من ٣-١٩ يونيو الحالى بجنيف ، ويشارك فيه وفود أكثر من مائة وخمس وثمانين دولة بوفود ثلاثية التكوين تضم ممثلين للحكومات"وزارة العمل" ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال على مستوى العالم ويرأس وزراء العمل وفود بلادهم فى هذه الاجتماعات السنوية المهمة ، ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة الموضوعات التالية:

البند الأول: تقريرا رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والتقرير العالمى .

البند الثاني: البرنامج والميزانية والمسائل المالية الأخري.

البند الثالث: تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الدولية.

البند الرابع: مراجعة توصية تنمية الموارد البشرية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ (مناقشة أولي)

البند الخامس: نطاق علاقة الاستخدام(مناقشة عامة)

البند السادس: أنشطة معايير العمل الدولية فى مجال السلامة والصحة المهنية (مناقشة عامة)

البند السابع: وضع نظام أكثر أمنا فى تحديد هوية البحارة (مناقشة واحدة)

وسنكتفى فى هذا العدد بعرض موجز لأبرز ماتضمنه تقريرا رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ومدير عام مكتب العمل الدولى لأهميتهما ، على أن نواصل مناقشة باقى بنود جدول الأعمال فى العدد القادم بإذن الله ، فى ضوء مناقشة المؤتمر لهذه البنود والنتائج التى سوف تسفر عنها فى ختام أعمال المؤتمر.

تقريرا رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والتقرير العالمى

أولا: تقرير المدير العام:

العلاقة بين العمل اللائق والحد من الفقر:

يتناول التقرير إلقاء الضوء على دور العمل اللائق ودور منظمة العمل الدولية ابتداء من قمة كوبنهاجن سنة ١٩٩٥ وحتى إعلان الألفية فى الحد من الفقر وتحقيق عولمة عادلة ويركز المدير العام فى تقريره على الأفراد الفقراء الذين يعملون وكذلك الذين تم استبعادهم من العمل كما يبين(حصص العمل اللائق) لدى العائلات ولدى المجتمعات بشكل إجمالى والتى تتراكم لديهم من خلال الجهود التى تبذل بشكل منظم لمحاربة الفقر.

ويتكون التقرير من خمسة فصول تشمل العديد من النقاط الهامة من بينها:-

(١) تضطلع منظمة العمل الدولية بدور هام فى سبيل توفير العمل اللائق والقضاء على الفقر ، وفى هذا الصدد تقوم المنظمة بالعديد من الأعمال نذكر منها:-

- تنمية المهارات لتوفير مصادر مستدامة للعيش.
- التنمية المحلية من خلال التعاونيات.
- القضاء على التمييز.
- ضمان توفير حد أدنى من الدخل وتحقيق الضمان الاجتماعي.

وفى سبيلها لتحقيق ذلك تواجه المنظمة العديد من التحديات والتى تتمثل في:-

- وضع برنامج عمل للتشغيل.
- بناء اقتصاد عالمى أكثر تقدما.
- بناء علاقات شراكة فعالة.
- تدعيم التكاتف والتآزر بين كافة الجهات المعنية.

(٢) دور المجتمع فى تعزيز مفهوم العمل اللائق والضمان الاجتماعى من خلال مايلى:-

- الاستثمار فى الوظائف.
- دعم أعمال المقاولة فى المؤسسات والمشروعات الصغيرة.
- معالجة المخاطر الصحية المرتبطة بالعمل.
- العمل على القضاء على عمالة الأطفال.
- القضاء على التمييز.

(٣) دور الهيكل المؤسسى لسوق العمل سواء الرسمى أو غير الرسمى فى خلق الوظائف والحد من الفقر والمنافسة فى الاقتصاد العالمى . . ويتناول النقاط التالية:-

- المؤسسات والأسواق والتنمية.
- الحقوق المكفولة للعاملين أثناء عملهم والتنمية.
- استراتيجية تحسين الإدارة فى الأسواق غير الرسمية للعمل.
- الحوار الاجتماعى والحد من الفقر.
- تحسين الأداء فى الخدمات العامة ومؤسسات القطاع غير الرسمي.

(٤) دور العمل اللائق والحوار الاجتماعى فى الحد من الفقر:-

حيث تبرز الحاجة إلى تنسيق السياسات التى تركز على الأبعاد المختلفة لحياة أولئك الذين يعيشون فى ظل الفقر .. ويتعرض التقرير فى هذا الصدد لما يلي:-

- العمالة والإنتاجية والحوار الاجتماعي.
- تكامل الاقتصاد الدولى والعدالة الاجتماعية..
- تسخير الإمكانات وتقاسم الضغوط فى التكامل الاقتصادي.
- التضامن فى عالم متعولم.
- تهديد وباء نقص المناعة(الإيدز).
- الحاجة إلى إطار عمل مترابط للعمل على المستوى القومى والمحلي.

(٥) أهمية دور العمل فى القضاء على الفقر:

إن العمل هو أفضل الطرق للقضاء على الفقر ورغم هذا الدور الحيوى للعمل فى هذا الشأن ، فإنه من غير الممكن إنجاز هذا الأمر من خلال تشريع أو قانون ، حيث إنها عملية طويلة ومعقدة تتطلب تكاتف جميع فئات المجتمع للعمل معا وإن على الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال أن يقوموا بلعب دور حاسم للوصول إلى تحقيق ذلك.

وفى نهاية تقريره يدعو المدير العام جميع الحضور إلى أن يخرجوا من هذا المؤتمر بتعهد على المستوى الثلاثى بالعمل على تحرير الأفراد والمجتمعات من مصيدة الفقر العالمى.

ثانيا: تقرير رئيس مجلس الإدارة

كما سيتعرض تقرير رئيس مجلس الإدارة لأنشطة المجلس خلال العام الماضى متضمنا أهم نتائج اجتماعات مجلس الإدارة الثلاثة وهى الدورات (٢٨٣) و(٢٨٤) و(٢٨٥) للمجلس .. كما يقدم المدير العام إلى المؤتمر تقريرا يتناول فيه تنفيذ برنامج وأنشطة المنظمة خلال الفترة

ق والحد من الفقر

٢٠٠١/٢٠٠٢.

ثالثا : التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل :-

طبقا للقرار الذى اتخذه مجلس الإدارة فإن التقرير العالمى الرابع بموجب متابعة الإعلان المذكور سوف يتناول موضوع القضاء على التمييز فى الاستخدام والمهنة وقد صدر التقرير تحت عنوان **"زمن المساواة فى العمل"** وقد صدر التقرير فى أربعة أجزاء كالتالي:

الجزء الأول: يتتبع مسيرة نمو الوعى بأنه لايمكن التسامح مع التمييز فى الاستخدام والمهنة بمختلف أشكاله.

الجزء الثانى: يدرس التفاوتات بين الجنسين فى معدلات المشاركة فى القوى العاملة ومعدلات البطالة، والأجور فى الوظائف التى يؤديها معظم النساء ويؤديها معظم الرجال.

الجزء الثالث: وينظر فيما قام به مكتب العمل الدولى والشركاء الاجتماعيون للقضاء على التمييز.

الجزء الرابع: ويوجز خطة عمل لمعالجة التمييز فى العمل ، ولتسهيل الجهود التى تبذلها الهيئات الثلاثية المكونة للمنظمة للبحث عن حلول ملائمة.

ويمكن أن تستند خطة عمل إيجابية إلى ثلاث استراتيجيات توفر نقطة الانطلاق صوب تنفيذ خطوط العمل الثلاثة الرئيسية -وهذه الاستراتيجيات الثلاث هى:-

(١) المعارف : وتقترح وضع (مؤشرات المساواة فى العمل) كعنصر من مؤشرات العمل اللائق.

(٢) الدعوة: وتقترح بذل جهود مستديمة للإعلان والتوعية لإبراز الحالات التى تم فيها القضاء على التمييز بنجاح.

(٣) الخدمات : وتقترح العمل على تدعيم المساعدات التقليدية التى يقدمها مكتب العمل الدولى فى صياغة وتنقيح التشريعات المتعلقة بالمساواة كما تسعى إلى تدعيم القدرات الوطنية على إنفاذ تلك التشريعات.

وجدير بالذكر أن التقرير السنوى بموجب متابعة الإعلان قد تضمن فيما يتعلق بمصر مايلى:-

أولا: قيام مصر بحملة لوسائل الإعلام مصحوبة بزيارات ميدانية لمناطق صناعية للاطلاع على الظروف غير الإنسانية التى تعمل فيها النساء ، ونتيجة لذلك شرعت وزارة القوى العاملة بالقيام بحملات للتفتيش.

ثانيا: أ) التغير فى معدل مشاركة المرأة فى سوق العمل

من ٢٦.٧ ٪فى عام ١٩٩٠ إلى ١٩.٦ فى عام ٢٠٠٠ بانخفاض قدره ٧.١.

ب) التغير فى معدل عمل المرأة بأجر خارج الزراعة

من ٢٠.٥ فى عام ١٩٩٠

إلى ٢٠.٩ فى عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٠.٤

ج) مقارنة معدل البطالة بين النساء والرجال فى مصر

يزيد معدل بطالة النساء عن الرجال فى عام ١٩٩٠ بمقدار ١٢.٧ وفى عام ٢٠٠٠ بمقدار ١٤.٨ بزيادة قدرها ٢.١ فى عام ٢٠٠٠ عنه فى عام ١٩٩٠.

وفد مصر الثلاثى فى مؤتمر العمل الدولى

أصدر السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة القرار رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٣ بتشكيل الوفد الثلاثى لمصر فى أعمال الدورة الـ٩١ لمؤتمر العمل الدولى ، وذلك على النحو التالي:

يشكل وفد جمهورية مصر العربية الثلاثى المشارك فى أعمال الدورة (٩١) لمؤتمر العمل الدولى والمقرر عقده بجنيف خلال الفترة من٣-١٩ يونيو ٢٠٠٣ برئاستنا وعضوية كل من :

اولا الحكومة :

١- السيدة : عزة حسين عقيل رئيس قطاع ديوان عام الوزارة (مندوبا)
٢- السيدة : نادية لطفى الجزار المستشار العمالى بجنيف (مندوبا)
٣- السيدة : عزة أحمد صفى الدين خاطر مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الدولية (مستشارا)
٤- السيدة: سهير أحمد على العريان مدير عام إدارة الهيئات والمؤتمرات (مستشارا)
٥- السيد : حازم محمد عبد الحليم مدير عام العمالة البحرية بقطاع النقل البحرى (وزارة النقل) (مستشارا)
٦- السيد : أحمد على سالم رزق مدير إدارة تنظيم أطقم السفن بمصلحة الموانى والمنائر وزارة النقل (مستشارا)
٧- السيد : السيد الطاهرى رئيس تحرير مجلة العمل (مستشار)

ثانيا: أصحاب الأعمال :

أ- اتحاد الصناعات المصرية :

١- السيد سمير حسن علام عضو مجلس إدارة الاتحاد ورئيس لجنة العمل (مندوبا)
٢- السيد د. عبد المنعم بخيت عضو لجنة العمل (مستشارا)
٣- السيد محمد إبراهيم عبده عضو لجنة العمل (مستشارا)
٤- السيد لطفى أحمد مزهر مستشار رئيس الاتحاد (مستشارا)

ب- الاتحاد العام للغرف التجارية :

السيد محمد عبد الفتاح المصرى : نائب أول رئيس الاتحاد ورئيس الغرفة التجارية بمحافظة بورسعيد (مستشارا)

السيد محمد حسن السباعى رئيس الاتحاد التعاونى الإنتاجى (مستشارا)

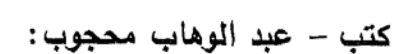
ثالثا : العمال :

١- السيد السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (مندوبا)
٢- السيد عبد المنعم العزالى نائب رئيس الاتحاد للشئون الاقتصادية (مستشارا)
٣-السيد محمد السيد مرسى الأمين العام للاتحاد العام (مستشارا)
٤- السيد شوقى أحمد السعيد سليمان مستشار رئيس الاتحاد (مستشارا)
٥- السيدة عائشة عبد الهادى سكرتير الاتحاد لشئون المرأة العاملة والطفل (مستشارا)
٦- السيد عادل محمد الصبيحى رئيس النقابة العامة للنقل البحرى (مستشارا)

■ **قراءة فى الخطة الجديدة للتنمية الاقتصادية**

١٥ هدفا تحققها الخطة فى مقدمتها ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.. والتصدى لمشكلة البطالة

د. مصطفى كمال حلمى



كتب - عبد الوهاب محجوب:

رغم حالة التباطؤ نتيجة التطورات العالمية والإقليمية وخاصة تداعيات أحداث ١١سبتمبر والحرب على العراق فإن استراتيجية خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٤ تستهدف تجاوز هذه الحالة وزيادة معدل النمو الاقتصادى المصرى إلى ٣٪ مقابل ٢.٥٪ متوقع لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

وفى قراءة متأنية لاستراتيجية الخطة الجديدة التى يبلغ إجمالى استثماراتها نحو ٧٠ مليار جنيه ينفذ القطاع الخاص منها نحو ٥١٪ مقابل ٦٤ مليار جنيه خلال عام٢٠٠٢/٢٠٠٣ نجد أنها تسعى لتحقيق ١٥ هدفا كلها تعتبر أولويات وذلك من أجل الوصول إلى معدل النمو المنشود ، وقد ركزت الخطة ووضعت فى اعتبارها توفير المزيد من الاهتمام بالإنسان المصرى ورفع مستوى معيشته وذلك بتحسين مؤشرات التنمية البشرية فى مجالاتها المختلفة ، والالتزام بالبعد الاجتماعى وتوفير وتطوير الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والمرافق العامة.

وتسعى الحكومة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٥٩٨٧ جنيها فى خطة العام الماضى إلى ٦٢٨٢ جنيها فى الخطة الجديدة بزيادة ٢٩٥جنيها.

وتلتزم هذه الخطة بإعطاء دفعة كبيرة للصادرات وتعميق نسبة التصنيع المحلى وزيادة العناية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الرقعة المأهولة بالسكان ومحاصرة الزيادة السكانية والتصدى لمشكلة البطالة.

وفى مقدمة هذه الأهداف إضافة وظائف جديدة حيث تستهدف الخطة توفير نحو ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ألف فرصة عمل جديدة .

استكمال المشروعات الزراعية الكبرى

ويأتى فى مقدمة هذه الأهداف استكمال المشروعات الكبرى فى مجال الزراعة حيث تم تخصيص إجمالى استثمارات لها تصل إلى حوالى ٩.٦مليار جنيه منها ٤.٤ مليار جنيه استثمارات حكومية و٤.٢ مليار جنيه استثمارات قطاع خاص والهيئات والشركات مليار جنيه.

وتستهدف الخطة من هذه المشروعات زيادة المساحة المزروعة بنحو ١٠٠ألف فدان للوصول بالمساحة الكلية من ٨.٣ مليون فدان إلى ٨.٤ مليون فدان وزيادة المساحة المحصولية بنحو ٩٠٠ ألف فدان من ١٤.٤مليون فدان إلى ١٥.٣ مليون فدان.

كما تستهدف زيادة أطوال الترع بنحو ٢٠٠ ألف فدان وتوزيع ٢٥ ألف فدان على شباب الخريجين والانتهاء من أعمال الحفر والتطبيق بترعة الشيخ زايد بمعدل ٥١كم والبدء فى زراعة ٨٠ ألف فدان .

وتستهدف الخطة أيضا الانتهاء من أعمال حفر وتبطين ترعة الشيخ جابر بطول نحو ٨٦كم وإنشاء البنية الأساسية لمساحة نحو ١٦٢ ألف فدان.

التوسع فى المناطق الصناعية بالصعيد

وثالث الأهداف التوسع فى المناطق الصناعية المجهزة فى الصعيد حيث تم تخصيص نحو ٢٥٪ من استثمارات الخطة لشمال وجنوب الصعيد وذلك لاستكمال أعمال البنية الأساسية لمناطق صناعية فى صعيد مصر وعددها ١٧منطقة ، وزيادة عدد المصانع بحوالى ٥٨٠مصنعا.

تحسين القدرة التنافسية

أما رابع هذه الأهداف والتى يركز عليها الرئيس حسنى مبارك فى مجال تحديث مصر فهو برنامج تحسين القدرة التنافسية لحوالى ٥ آلاف منشأة صناعية وتأهيل ٣٠٠مكتب استشارى مصرى فى مجال خدمات التحديث ووفق خطة قومية للجودة بمشاركة الوزارات المعنية وتشجيع الصادرات ورفع القدرة التنافسية فى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، وقد تم تخصيص ١٧ مليار جنيه استثمارات لهذا البرنامج للقطاع الخاص والحكومى وشركات قطاع الأعمال العام.

والهدف الخامس يتعلق بالاستفادة من اكتشافات الغاز الطبيعى بزيادة كمية الغاز الطبيعى بنحو ٦٠٠ ألف طن.

وسادس هذه الأهداف يتعلق بتحقيق المزيد من الإنجازات فى مجال الإسكان والمرافق والتى تم تخصيص مبلغ ١٤.٤ مليار جنيه لها.

ويتعلق الهدف السابع بالاستمرار فى تنمية المناطق السياحية الواعدة فى جنوب طابا والبحر الأحمر وتكثيف حملات التنشيط السياحى للوصول إلى زيادة عدد السياح بحوالى ٢٠٠ ألف سائح وزيادة الطاقة الفندقية .

ويتعلق الهدف الثامن بإضافة طاقات كهربائية جديدة لمواجهة متطلبات كافة الأنشطة الاقتصادية والمنازل باستثمارات قدرها ٦ مليارات جنيه.

ويخصص الهدف التاسع لتحديث أنشطة النقل بمختلف أنواعه حيث يحصل قطاع النقل والطيران على ٥.٨مليار جنيه.

والهدف العاشر يتعلق بتطوير مجرى نهر النيل .

أما الهدف الحادى عشر فيتعلق باستكمال الموانى الجديدة وتطوير بعض الموانى القديمة.

والهدف الثانى عشر يتعلق

بتحديث التعليم بتخصيص ٢.٧مليار جنيه.

ويتعلق الهدف الثالث عشر بالمشروع القومي للسيطرة على الزيادة السكانية حيث تنفق الحكومة حوالى ١.٤ مليار جنيه.

ويختص الهدف الرابع عشر بتحسين خدمات التليفون ووصول الخدمة المميزة للقري.

والهدف الخامس عشر يتعلق بتطوير القرية المصرية التى تم تخصيص استثمارات حكومية لها ٢.٦ مليار جنيه .

مجلس الشوري يوافق علي مشروع الخطة

وكان مجلس الشورى قد وافق على مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بعد مناقشات مستفيضة للتقرير الذى أعدته اللجنة الاقتصادية بالمجلس.

وقد أوضح التقرير أن أهم ماتتميز به هذه الخطة أن أرقامها ومعدلاتها حقيقية وواقعية كما أنها تعتمد على الشفافية والمصارحة بأى عوائق أو ظروف تعترضها .

وتحدد الخطة مسار طريق استراتيجيتها بين ماتملكه مصر من مقومات اقتصادية وبشرية وجغرافية وبين ماتستهدفه على مدى أعوامها الخمسة القادمة ، كما تملك مصر ثروة بشرية كبيرة تشمل قوة عاملة يصل عددها إلى ١٩ مليونا وشبابا يمثل ٦٥٪ وحاصلين على تعليم ثانوى وعالى ٦٠٪ وتستهدف فى هذا المجال انخفاض معدل البطالة وزيادة فرص العمل والتدريب والإقراض الميسر والتصدى لمشكلة الزيادة السكانية من خلال برامج متعددة لخفض معدلات الزيادة الطبيعية فى السكان ومواجهة مشكلة البطالة من خلال برامج التشغيل والتدريب المختلفة والإقراض الميسر للمستثمر الصغير وإقامة المزيد من المشروعات.

دعم جهود المجلس القومي للمرأة

كما تهدف الخطة إلى خلق فرص عمل جديدة تبلغ ٥٥٠ ألف فرصة عمل ومزيد من الاهتمام بالإنسان المصرى ورفع مستوى معيشته وتفعيل مشاركة ودور المرأة فى جهود التنمية ودعم الجهود التى يقوم بها المجلس القومى للمرأة وتوزيع جهود التنمية لتحقيق عدالة التوزيع بين الأقاليم المختلفة فضلا عن توسيع نطاقها إلى جنوب الوادى والمناطق الجديدة .

تشغيل الطاقات الإنتاجية

وأوضح تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى أن تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات المنسقة ومنها تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة بأقصى قدر ممكن مع إعطاء أولوية للمشروعات المفتوحة وتخصيص الاستثمارات اللازمة للخدمات الاجتماعية والعمرانية وزيادة الاستثمارات فى البحوث وتطوير وتعميق المنتج المحلى والحد من المكونات الاستثمارية الممولة بالنقد الأجنبي.

ترشيد الإنفاق

وأكد التقرير ضرورة ترشيد الإنفاق العام وقصر الإنفاق على النفقة ذات المردود الاقتصادى والاجتماعى مع البدء فى التنفيذ التدريجى لموازنات البرامج والأداء لتحل محل موازنة الإنفاق.

الاعتماد علي الذات

وطالب التقرير بزيادة الاعتماد على الذات وتحقيق الإصلاحات الهيكلية التى تستهدف توسيع دور القطاع الخاص والاستفادة من المخزون السلعى والتصرف فى المخزون الراكد وترشيد الإنفاق والسيطرة على الدين المحلى عن طريق التوازن بين الموارد العامة والإنفاق العام والاستمرار فى تقديم دعم السلع الرئيسية والقروض الميسرة للإسكان الشعبى مع استمرار برنامج الإصلاح الضريبي.

وشدد التقرير على ضرورة الحفاظ على استقرار الأسعار وتنويع الأدوات النقدية غير المباشرة والحفاظ على متانة مركز الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزى والمزيد من الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لتسهيل التفاعل الايجابى مع مؤشرات وتوجهات الأسواق .

٦ مليارات جنيه زيادة الاستثمارات

وبالنسبة للإنفاق المحلى تستهدف الخطة زيادة الإنفاق على الاستثمارات بنحو ٦ مليارات جنيه وبمعدل نمو حقيقى ٤.٢٪ وبذلك يرتفع الاستثمار من ١٥.٩٪ فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ١٦.٣٪ خلال عام الخطة.

وتوقع التقرير أن يزيد الاستهلاك النهائى بنحو ٢٢ مليار جنيه وبمعدل نمو حقيقى ٢.٩٪ وأن يزيد الاستهلاك العائلى بنحو ١٩.٥ مليار جنيه وبمعدل نمو حقيقى ٣.١٪ .

وأوضح التقرير أن الخطة تستهدف كذلك تحقيق معدل نمو فى الإنتاج مقوما بالأسعار الثابتة بنحو ٢.٩٪ لترتفع قيمته بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الإنتاج إلى نحو ٦٧٧.٢ مليار جنيه فضلا عن بلوغ حجم الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الإنتاج نحو ٤٠٠مليار جنيه بمعدل نمو حقيقى يبلغ نحو ٣٪.

وقدر التقرير الاستثمارات المستهدفة بنحو ٧٠ مليار جنيه منها ٢٨.٤مليار جنيه جملة الاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية و٤١.٦مليار جنيه استثمارات قطاع الأعمال العام والخاص.

وأكدت اللجنة ضرورة مراعاة الطاقات الإنتاجية المعطلة التى وصلت إلى أكثر من ٧٠٪ فى بعض المشروعات فضلا عن توقف الكثير من المشروعات عن الإنتاج تماما.

محاربة الانحرافات

ودعت اللجنة إلى مواصلة الجهود الصارمة لمحاربة كل أشكال الانحرافات خاصة فى الجهاز المصرفى وبين بعض كبار العاملين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام مشيرا إلى أن انحراف وفساد بعض العاملين فى الجهاز المصرفى كانا السبب الرئيسى فى مشكلة القروض المعدومة أو المتعثرة والتى تقدر بمليارات الجنيهات هرب جزء كبير منها إلى خارج البلاد.

مصر مؤهلة لتحقيق النهضة الشاملة

وأكد الدكتور مصطفى كمال حلمى أن خطاب الرئيس حسنى مبارك فى عيد العمال الماضى كان كالعهد به شاملا ثريا بالقيم والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل ثوابت الحكم فى عهده.

وقال إن الرئيس أكد أن مصر مؤهلة لأن تكون فى طليعة الأمم بعقول أبنائها وأن مسيرة النهضة بلغت قدرا كبيرا من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وأشار إلى أهمية تطوير الأحزاب والعمل البرلمانى والمشاركة الشعبية وتأكيد حرية الرأى والفكر بغض النظر عن الجنس والدين وتوسيع دائرة المشاركة لجميع أبناء الوطن.

وأضاف حلمى أن الرئيس مبارك أكد أن هدف الإصلاح الاقتصادى لم يكن للنهوض به فحسب بل النهوض كذلك بمستوى معيشة أفراد المجتمع.

تقليل نسبة البطالة وزيادة الأجور

تناولت مناقشات المجلس العديد من التوصيات والاقتراحات .

فاكدت الدكتورة سلوى بيومى ضرورة تقليل نسبة البطالة ورفع معدلات التنمية وزيادة الأجور وقالت إن رفع معدل النمو بنسبة نصف فى المائة فى السنة الثامنة من الخطة ينبئ بعدم الوصول إلى نسبة ٦٪ المقررة فى نهاية الخطة .

دعم التعليم وتوفير فرص عمل جديدة

وطالبت بتوحيد الدعم غير المباشر للتعليم ومحو الأمية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب وإعانة

الفقراء.

وانتقدت عدم تخصيص استثمارات للبحث العلمي في الموازنة.

مسئولية الحكومة في المشكلة السكانية والبطالة

وأكد الدكتور فاروق إسماعيل رئيس لجنة التعليم أن التصدى للزيادة السكانية ومشكلة البطالة وزيادة التصدير يضع على كاهل الحكومة مسئولية كبيرة في العام القادم.

وشدد على ضرورة القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٧ على رصد مبلغ لايقل عن ٣٠٠ مليون جنيه سنويا على أساس محو أمية ٢,٥ مليون مواطن سنويا لبلوغ هذا الهدف.

وقال إن الخطة والموازنة لم تتعرض لمشروع الحكومة الالكترونية وتساءل هل تراجعت الحكومة عن تنفيذ هذا المشروع.

وقال الدكتور جلال غراب إن الظروف السياسية الطارئة على المستوى العالمي تلقى بظلالها على الخطة والموازنة الجديدة .. وأكد أن موضوع العجز في الموازنة الذي يقدر بنحو ٤٢ مليار جنيه لايمكن أن يمر مرور الكرام .. وأكد أن هذا العجز يزيد الدين الداخلي وأعباء أخرى كثيرة تتجاوز ٨٤ مليار جنيه.

وأوضح غراب أن معظم الإيرادات السيادية التي تصل إلى ٧٧ مليار جنيه من الصعب زيادتها ، وطالب بعدم زيادة الأعباء الضريبية على المواطنين ولكن بزيادة الممولين دون إلقاء عبء عليهم الأمر الذي يمكن معه زيادة الإيرادات السيادية.

وأكدت الدكتورة زينب صقر أن الخطة تستهدف تحقيق التنمية ولكن لم تصدر حتى الآن التشريعات التي تحقق تلك التنمية.

وانتقد **عادل السماحي** زيادة الاقتراض الحكومي مما يحمل الأجيال القادمة أعباء كبيرة هم في غنى عنها رغم توجيهات الرئيس حسني مبارك بتخفيف الأعباء.

وطالب بترشيد الإعفاءات الجمركية في ظل استفادة عدد قليل من رجال الأعمال من الاتفاقيات التي وقعها مع بعض التجمعات مثل الكوميسا.

محاسبة المسئولين عن عدم تنفيذ أحكام القضاء

وطالب شوقي السيد بإحالة الحساب الختامي للدولة وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات إلى مجلس الشورى أسوة بالخطة والموازنة .. وقال إن هناك زيادة في عدم تنفيذ الأحكام القضائية وطالب بمحاسبة المسئولين عن ذلك.

وقال محمد عبد العزيز الشهاوي إن الخطة اشتملت على عدد من السياسات الطموحة في زيادة الرقعة الزراعية والتقليل من نسبة البطالة إلا أن ذلك لم يقابله اعتمادات محددة في الموازنة .. وأشار إلى أن ٧٠٪ من المشروعات الجديدة طاقات معطلة وتحتاج إلى آلية جديدة لتشغيلها .

وأكد ضرورة وصول الدعم إلى مستحقيه مع التوزيع العادل له .. وطالب بدراسة كاملة لكل المشاكل ووضع الحلول العلمية والعملية الكاملة لها.

وقال طاهر المصري إن الخطة وضعت في ظروف عالمية ومحلية صعبة وبعد أن حدث اختلال في سعر الصرف . وأكد أن دور الدولة هو تحقيق العدالة للمواطنين وإعطاؤهم جميعا فرصا متساوية في التعليم.

وطالب المهندس جمال المهدي الحكومة بسرعة العمل على حل مشكلة البطالة التي تؤرق الأسر المصرية بشكل كبير . وقال إن هناك وسائل كثيرة لحل تلك المشكلة منها تخصيص مبلغ في كل وزارة لتدريب الشباب بدلا من وقوعهم في براثن قوى لاتريد لهذا المجتمع أن ينطلق ، ودعا إلى زيادة فرص العمل المؤقتة في الوزارات كحل سريع لمشكلة البطالة.

البطالة.. من أهم التحديات في العالم العربي خلال السنوات المقبلة

يتضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ العديد من المؤشرات الاقتصادية الحيوية في مقدمتها أن البطالة تعتبر أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

و يوضح التقرير أن عدد سكان الوطن العربي ارتفع إلى نحو ٣٠٠ مليون فرد بنهاية عام ٢٠٠٢ بمعدل زيادة سكانية سنوية ٢.٥ ٪ وهو من بين أعلى المعدلات مقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم ، ويواجه هذا التحدي تردي المستويات المعيشية للسكان وارتفاع عدد ذوي الدخول المنخفضة منهم في الدول العربية بصورة عامة ، وبالتالي عظمت المشكلة الاقتصادية العربية الحالية وخلال الفترة المقبلة ولقد بلغت نسبة البطالة في الدول العربية ١٥٪ سنويا مما يكلفها ١١٥ مليار دولار سنويا

ظهور البطالة في الخليج العربي

وأشار التقرير إلى أن طبيعة التحدي الذي تمثله ظاهرة البطالة لا يتصل فقط بمعدلاتها العالية بل أيضا باستمرارها وتنامي معدلاتها ، عبر فترة من الزمن ليست بقصيرة في عدد من الدول العربية وظهورها في دول عربية أخرى خصوصا دول الخليج العربية التي لم تعرف هذه الظاهرة من قبل كذلك فإن هذه الظاهرة لا تقتصر على العاملين من ذوي المؤهلات العلمية المتواضعة بل تشمل أيضا خريجي الجامعات والمعاهد العليا بشكل متزايد .

٩٠,٨ مليون عامل حجم القوي العاملة العربية

ووفق آخر إحصاءات منظمة العمل العربية بلغ حجم القوى العاملة في الوطن العربي نحو ٩٠.٨ مليون عامل وبمعدل سنوي ٣.٧ ٪ ، وتوقعت المنظمة في دراسة وضعتها تحت عنوان " مشروع برنامج تشغيل الشباب العربي " أن يرتفع هذا الرقم إلى ١٢٣ مليون عامل عام ٢٠١٠

ويشير التقرير إلى أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل يزداد حجمهم خلال الفترة المقبلة إلى ثلاثة ملايين سنويا ، ويمثل ذلك أكبر التحديات للدول العربية إذ يتطلب الإبقاء على مستويات البطالة الحالية التي تصل إلى حوالي ١٣ مليون عاطل واستحداث وظائف جديدة كل عام ، وأكدت الدراسة أن أسباب ارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى نمو القوى العاملة المرتفع يعود إلى ضعف الأداء الاقتصادي وسوء توجهات التنمية وضعف محتوى المؤسسات التعليمية والتدريبية الأمر الذي يستوجب إصلاحات اقتصادية عميقة

تنمية مهارات القوي العاملة

كما يطالب التقرير بضرورة العمل لتنمية مهارات القوى العاملة وتأهيلها وتدريبها باستمرار بالإضافة إلى تطوير أنظمة التعليم والتدريب والبحوث وتعديل القوانين المنظمة للعمل وتحسين مناخ الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص وتطوير الأنظمة ذات الكثافة العمالية القادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة والعمل على خفض معدلات البطالة التي مازالت تشكل الهاجس الأكبر لنمو الاقتصاديات العربية.

عبد الوهاب محجوب

فى ظل تطورات العولمة والتحرر الاقتصادى العالمى

سوق عربية مشتركة.. للصناعات الصغيرة والمتوسطة

الاهتمام بقضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أصبح الآن توجها عالميا، تنتهجه معظم دول العالم، إدراكا منها لأهمية هذا القطاع الحيوى، فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل من شأنها الإسهام العملى فى حل مشكلة البطالة، فضلا عن المساهمة الكبيرة فى إنماء الناتج المحلى الإجمالى، والقيمة المضافة للاقتصاد الوطنى.. وقد فطنت الحكومة المصرية إلى هذه الحقيقة، التى تأخذ بها سائر الدول وخطت فى سبيل تنمية هذه القطاع خطوات طيبة، . ورغم تعدد التعريفات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من عدة جهات مختلفة فحتى الآن لم يتم تعريف محدد لها فقد تضمنت بعض التعريفات .. إنها مشروعات تحقق الاستمرارية والنمو، ولا تخضع للرقابة، ويقترح تعريفها أيضا بعدد العاملين، بحيث يتراوح مابين ٥ إلى ٤٩ عاملا، و٥٠ إلى ٩٩عاملا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوالى بالنسبة للقطاع الصناعى وأقل من ذلك بالنسبة لقطاعى التجارة والخدمات "بالإضافة إلى بدائل أخرى للتعريف باستخدام معايير غير العمالة كقيمة الأصول الثابتة للمشروع، أو قيمة المبيعات السنوية".. نظم اتحاد المصارف العربية، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف عبيد، بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية



لغربى آسيا الإسكوا"الأمم المتحدة" منتدى مصرفيا عربيا يومى ١٨، ١٩ مايو ٢٠٠٣ تحت عنوان"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بأحد فنادق القاهرة .. افتتح المنتدى الأستاذ هانى سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية ممثلا لرئيس مجلس الوزراء، وبحضور السيد أحمد ماهر وزير الخارجية، والسيد محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الإدارية والسيد حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم، والسيد مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية، والسيد سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى والسيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ورئيس هيئة الرقابة الإدارية اللواء هتلر طنطاوي، وبعض السادة المحافظين والدكتور جوزيف طربيه رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، والسيد أحمد البردعى عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد بنوك مصر، والدكتور فؤاد شاكر الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وقد شارك فى المنتدى مايزيد عن ٥٠٠ شخصية قيادية رسمية وخاصة، مصرفية واقتصادية ومالية، من مصر وعدد من الدول العربية.



تحقيق: هويدا غنيم
تصوير: أحمد عبدالعال

أكد المشاركون فى المنتدى على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عصب الاقتصاد الوطنى وأحد أبرز القوى الفاعلة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية ، وفى التخفيف من حدة الفقر القائم ، والإسهام فى ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادى ، وتحفز عملية تعبئة وتوليد المدخرات المحلية .

وشدد المشاركون على أن عمليتى العولمة والتحرير والمنافسة الدولية المتنامية باتت تفرض على الدول العربية ضرورة الإسراع فى صياغة استراتيجية وطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تأخذ فى الاعتبار دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى ودور الدولة ، والتفاعل بينها ، بما يؤدى إلى تشجيع إنشاء مثل هذه المشروعات ونجاحها.

دعوة عربية

ودعا المشاركون حكومات الدول العربية إلى تطوير النظام التعليمى المحلى ، بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل تخريج رواد فى الأعمال يوفرون فرص العمل للغير بدلا من تخريج باحثين عن عمل لدى آخرين ، والتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى من أجل إيجاد وتطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية التى تكفل ضمان مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

توصيات المؤتمر

وأوصى المشاركون بضرورة إنشاء وتشجيع تنمية الصادرات فى المنطقة العربية وتزويدها بخبرات وكفاءات عالية ، لتتولى العمليات التجارية الخاصة بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، سواء تصدير المنتج النهائى أو عمليات المقاولة من الباطن أو استيراد المكونات والمدخلات لعمليات الإنتاج ، وتقديم المعونة الفنية لهم.

شدد المشاركون على ضرورة تطوير دور مؤسسات الدعم التى توفر الخدمات غير المالية للمشروعات فى المنطقة العربية ، ولاسيما خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة ، وخدمات البحث والتطوير وخدمات التقنية العصرية ، وخدمات التسويق الحديثة ، وتنمية الأعمال وخدمات تنمية الموارد البشرية.

أهمية توفير الحكومات العربية للحوافز والتسهيلات المناسبة من أجل دعم المشروعات الصغيرة .

القواعد المصرفية وقوى العولمة

فى البداية تحدث الدكتور جوزيف طربيه"رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية" فقال:لاشك أن الواقع الجديد وماستفرضه الأحداث من تغيرات فى مناهج التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، يدعونا بدوره إلى بحث المسئوليات والأدوار المطلوبة من المصارف والسلطات النقدية ، والحكومات ، والمنظمات الدولية ، وغير الحكومية فى عملية التنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ، وتوفير قاعدة عريضة متنوعة من الصيغ المالية التقليدية والمستحدثة لتمكينها من التأقلم بفاعلية مع قوى العولمة ، وتوطيد إسهاماتها الأساسية فى قطاعات الاقتصاد الوطنى فى المنطقة العربية.

ولقد أصبح من المتفق عليه الآن أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عصب الاقتصاد الوطنى ، وأحد أبرز القوى الفاعلة فى عملية التنمية فى غالبية دول العالم ، والتجربة العملية أثبتت أن هذه المشروعات تتطلب مقادير متواضعة من رأس المال لخلق فرص عمل للكثير من العمالة ، والنشاط الاقتصادى والمساعدة فى توزيع منافع ومكاسب التنمية الاقتصادية على المواطنين ، والتخفيف من حدة الفقر القائم ، وخلق مشاريع جديدة تدعم عملية النمو الاقتصادى وتعبئة وتوليد مدخرات محلية.

فجوة تمويلية

أما السيد أحمد منير البردعى رئيس اتحاد البنوك المصرية ورئيس مجلس إدارة بنك القاهرة فيقول : يتكون القطاع الخاص غير الزراعى فى مصر من حوالى ١.٦مليون منشأة مسجلة ، بجانب القطاع غير الرسمى ، والذى تتراوح تقديرات حجمه من ٣٥٪ الى ٥٠٪ من إجمالى النشاط الاقتصادى للدولة ، ولقد وجدنا أن هناك مشكلة تمويلية ، وتقديرات عديدة لحجم السوق وعدد المنشآت التى تتطلب تمويلا وهذه التقديرات تشير إلى وجود حوالى ٢.٤مليون عميل محتمل يطلبون ٨.٥ مليار جنيه مصرى كصافى تمويل فى السوق ، والفجوة التمويلية لهذا القطاع "الفارق بين الطلب والعرض من حيث عدد العملاء" حوالى ٩٠٪ من الفئة المستهدفة ، فبرامج التمويل فى مصر للمشروعات الصغيرة والتى تقدم خدمات تمويلية مستدامة لاتخدم سوى ١٠٪ من الفئة المستهدفة ، وفق أفضل التقديرات ، وهذه الفجوة ترجع إلى نظرة البنوك للمشروع الصغير على أنه مرتفع المخاطر ، وأن تكلفة العميل للبنك مرتفعة بالنظر للعائد ، والمبالغ الممنوحة لعدد العمالة.

مزايا تمويل المشروعات

ويستطرد أحمد البردعى حديثه مؤكدا أن تمويل هذا القطاع له مزايا عديدة ، سواء على مستوى البنك المانح ، أو مستوى الاقتصاد القومى ، حيث يحافظ على تحقيق توازن بالمحفظة الإئتمانية للبنك ، بما يقلل من مخاطر تمركز الائتمان فى عدد محدود من العملاء ، **والحل الحتمى للسوق المصرفية هو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المرحلة الراهنة ،** وعلى المستوى القومى يقدم التمويل للصناعات التكميلية ، والتى أصبحت على درجة عالية من الأهمية لبناء قاعدة تصديرية لمختلف الأنشطة الاقتصادية ، وخلق فرص عمل جديدة تساهم فى خفض معدلات البطالة ، ورفع مستوى المعيشة للأفراد ، لذا كان اهتمام بنك القاهرة فى الأخذ بمنهج تمويل المشروعات الصغيرة.

تنشيط العمل العربى

أما السيد هانى سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية" فقد أشار فى بداية حديثه إلى الظروف العربية والسياسية الراهنة ، التى فرضت علينا مسئوليات كبيرة لتنشيط العمل العربى المشترك وأنه كان لزاما على الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر -كرائد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية- أن يستشعر أهمية دوره المحلى والاقليمى ، وأن يبادر بالعمل على إنشاء الشبكة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،كخطوة على طريق تحقيق حلم هذا الجيل ، وهو إنشاء السوق العربية المشتركة والتى تدعو القيادة السياسية فى مصر بحتميتها وعلى رأسها قائد مسيرة التنمية السيد الرئيس محمد حسنى مبارك.

وأضاف أن وجود قطاع اقتصادى فاعل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح على رأس قائمة أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة العربية ، وأصبح الاهتمام بدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا ، حيث تعتبر هذه المشروعات النمط الغالب للمشروعات فى مصر والمنطقة العربية ، خاصة وأن المشروعات الصغيرة هى كيانات مؤسسية ضعيفة تحتاج لرعاية خاصة حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة.. وذلك بتقديم الدعم الفنى والتسويقى والمالى والإدارى لها.

فتح أسواق عربية

ويشير أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية إلى الدور الحيوى للصندوق خلال الفترة الماضية من حيث نشر الفكر المصرى "تجربة الصندوق المصري" فى هذا المجال للعديد من الدول العربية ، لإنشاء صناديق عربية تنموية مثل اليمن ، والجزائر ، والمغرب ، ولبنان ، وعمان ، وسوريا

لفتح أسواق عربية لمنتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تخاطب نحو ٦٠٪ من العمالة فى المنطقة العربية وضخ دماء جديدة فى العمل العربى المشترك ، لإعادة الأمل لأننا ندفع بهذا القطاع إلى تطوير ومنافسة إقليمية وعالمية وتيسير الإقراض والتمويل والدعم الفنى .

وعلى القطاع المصرفى أن يلعب دورا فعالا فى مواجهة نقص التمويل وصعوبة الحصول على مصادر رسمية، فالمصارف والمؤسسات المالية أحد أهم النوافذ والآليات التى تعمل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإقراض والإيجار التمويلي.

١٧٠ مليون جنيه للمشروعات الصغيرة

وأشار أمين عام الصندوق الاجتماعي إلى أن مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي وافق على ضخ ١٧٠مليون جنيه في البنوك التجارية الرئيسية وفروعها بالمحافظات لتمويل قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير تسهيلات ائتمانية لإقامة مشروعات توفر فرص عمل دائمة أو مؤقتة، مع عدم التشدد في الضمانات المطلوبة لصرف القروض وتخفيف الفوائد لتسهيل عمليات سداد الأقساط بتنفيذ ذلك على ٤ دفعات، الأولى بمبلغ ٣٩.٥مليون جنيه، والثانية ٣ ملايين جنيه، والثالثة نفس المبلغ، والرابعة ٢٠.٥مليون جنيه تصرف قيمة الدفعات كاملة خلال عامين من تاريخ تحويل الدفعة الأولى، وتبلغ مدة المشروع٧ سنوات منها سنتان سماح في نهاية المدة، ويكون قد تم تنفيذ المشروع، وسداد إجمالي القرض والفوائد للصندوق، وبذلك نوفر ١١ ألف و٢١٣فرصة عمل.

رؤية مصر والعالم العربي

وتقول الأستاذة الدكتورة يمنى الحماقي "عضو مجلس الشورى ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس، ورئيس لجنة المرأة بأمانة السياسات":

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية يعتد بها في ظل التحديات الحالية الإقليمية والمحلية والدولية التي تشهدها مصر والعالم العربي، وهذه المشروعات تمثل أمل الأمة العربية في التصدي للوضع الراهن المتمثل في الانخفاض الملموس لمساهمتها في الناتج العالمي، واعتمادها شبه الكامل على الدول المتقدمة في الحصول على التكنولوجيا والغذاء، ومايترتب على هذه الاعتمادية من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية والمطلوب تفعيل دور المشروعات الصغيرة في دعم أهداف التنمية في الوطن العربي والاقتناع بأهميتها من قبل الإدارة السياسية، من حيث ينبغي وضع استراتيجية لدعم دورها على مستوى كل دولة عربية مع مراعاة تكامل الاستراتيجيات لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في الوطن العربي.

تدعيم التكامل العربي

وتكمل د.يمنى الحماقي حديثها مؤكدة على محاور تدعيم التكامل العربي نحو أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمة أهداف التنمية العربية، وتفعيل الإطار المؤسسي للخدمات غير المالية في مصر، بما يكفل تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إمكانيات تفعيل مشاركة المرأة العربية، ومتطلبات تنمية وتطوير هذه المشروعات في مصر والعالم العربي، ويمكن تفعيل دور هذه المشروعات في دعم تنافسية الإنتاج الصناعي بالدول العربية لزيادة قدرتها في الإنتاج والتصدير وفق متطلبات السوق العالمية (صناعات مغذية) ويمكن أن تسهم من خلال المشروعات المدرة للدخل في مواجهة مشاكل الفقر في الدول العربية، وإضافة إلى اسهام المشروعات في الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومايترتب على ذلك من تفعيل دور الاستغلال الأمثل للموارد البشرية في ظل اتفاقية المشاركة العربية الأوروبية، والعربية الأمريكية، والعربية الآسيوية، فضلا عن المشروعات الزراعية التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتطوير قدرات تصديرية، وهذا التوجه من شأنه أن يسهم في مواجهة التحديات والمشاكل التي أوضحها تقرير التنمية الإنسانية الصادر عام ٢٠٠٢ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يشير إلى انخفاض حجم الناتج العربي وإنتاجية عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى البطالة (١٥٪) وتدني الاهتمام بالبحث العلمي والاستثمار في البحث والتطوير، وعدم استغلال طاقات وقدرات المرأة العربية.

خطة للتوسع

وتقول الأستاذة منال حسين "مستشار وزير التجارة الخارجية لشئون الصناعات الصغيرة": لقد أكد **الدكتور يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية** أن الحكومة وضعت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة العامة لتوجه السياسة الاقتصادية للدولة بهدف دعم القدرة التنافسية لمنتجات هذه المشروعات، وتنمية صادراتها إلى الأسواق الخارجية وهذا ما أكده الرئيس حسني مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، وكذلك في عيد العمال تلبية لضرورة التوسع في الاستفادة من الطاقات المعطلة من شبابنا في مشروعات صغيرة متميزة ذات تكنولوجيا تناسب احتياجات السوق العالمية، وتوفرلها الفرصة اللازمة للنمو، ولاستيعاب أعداد متزايدة من العمالة المدربة وإن الحكومة تقوم بتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، مشيرا إلى أنها تعتمد على هذا القطاع في توفير المورد الأساسي لتنمية فرص العمل الجديدة على مدار العقدين القادمين، وأن الاستراتيجية القومية تتطلب إيجاد أكثر من **٥٥٠ألف فرصة عمل جديدة سنويا خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٧** توفر منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغير **نحو ٣٥٠ألف فرصة عمل سنويا**، لدفع عجلة التنمية وتحسين مستوى معيشة الفرد ودعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات.

نظام إحصائي

وتستطرد منال حسين مستشار وزير التجارة الخارجية: لقد قرر الدكتور بطرس غالي وزير التجارة الخارجية وضع نظام احصائي لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار منظومة بيانات ومعلومات التجارة الخارجية الدقيقة التي طلبها **الرئيس مبارك**، خلال اجتماع وزاري موسع، لمعاونة صانع القرار في وضع سياساته الاقتصادية، ويستهدف هذا النظام الإحصائي الوقوف وتقييم جهود الدولة في مجال تنمية وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية، وذلك انطلاقا من أن قضية التصدير وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكلان ركيزتين أساسيتين لخطط تطوير وتحديث الاقتصاد المصري، وحرص وزارة التجارة الخارجية وهيئة المعارض على استمرار إقامة المعرض الدولي لتكنولوجيا المشروعات الصغيرة الذي تعقد دورته الثانية في الفترة من ٧ إلى ١١ يوليو القادم ويواكبه مؤتمر دولي شعاره "المشروعات الصغيرة وتنمية الصادرات"

يشارك فيه علماء وخبراء من مصر والخارج ويقدمون أحدث النظريات والبحوث حول تنمية قطاع "المشروعات الصغيرة".

* البقية ص ٢٥



جانب من الوزراء وكبار المسئولين الذين حضروا المنتدى

المشاركة مع أوروبا.. هل تصبح ط

تفتح اتفاقية المشاركة المصرية مع أوروبا الطريق وتمهده أمام الصناعة المصرية بوجه الخصوص لتحقيق أقصى استفادة وأفضل نجاح من خلالها .. هكذا يأمل المصنعون ورجال الاقتصاد وأصحاب القرار .. وكل ذلك بهدف إعادة التوازن لهذا الجناح الاقتصادى الهام .. ويأتى توقيع اتفاقية المشاركة متزامنا مع البدء فى تنفيذ برنامج تحديث الصناعة فى مصر ، فهل ستلعب هذه الاتفاقية دورا رئيسيا فى عمليات التحديث والتطوير أم أنه ستكون هناك قيود يجب التحرر منها أولا حتى يمكن اغتنام الفرص لتحقيق الاستفادة المنشودة ؟؟ " العمل " فى هذا التحقيق تستمع لرؤية رجال الأعمال والأساتذة والمسئولين حول هذا الموضوع من خلال حوار مفتوح ومتواصل معهم

تحقيق : مجيب رشدى

السيد سعيد الألفى .. رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب يحدثنا عن اتفاقية المشاركة مع أوروبا فيقول :

الاتفاقية هامة جدا للاقتصاد القومى خاصة وأننا مقبلون على تنفيذ اتفاقية الجات ، ومن المهم عقد اتفاقات مع المجموعة الأوروبية حتى نستطيع أن نتماشى مع النظام العالمى الجديد بالإضافة أنها تساعد على توسيع السوق المستهدفة بالنسبة للصادرات والحكومة تعمل حاليا بكل جهدها ، وعلى القطاع الخاص أن يقوم بدوره وهو رفع جودة المنتجات للوصول بها إلى العالمية واللجنة الاقتصادية بالمجلس تضع من جانبها توصياتها بشكل عام ومنها ما يخص الحكومة وما يخص القطاع الخاص وتوصيات أخرى لتعظيم الاستفادة منها .. وبالأخص بما يتعلق بالنشاط الصناعى والاستثمارى فى مصر.

كثير من التوازن

واستكمالا تقول د. لبنى عبد اللطيف أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة :

القاعدة الصناعية فى مصر كبيرة .. ولا توجد اتفاقية كلها إيجابية لطرف أوكلها سلبية لطرف آخر ، ولكنها تحتوى على العديد من التوازنات كما أن للبعد السياسى أثره الهام الذى لا يمكن أن نغفله .. والاتفاقية تحقق كل هذه الأشكال للتعاون الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ولا تركز على الخدمات ولكنها تركز فقط على الصناعة والزراعة ، وهى تعيد ما كان واقعا فى الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبى عام ١٩٧٧ والتى تنص على نفاذ منتجات الدول الأوروبية بالرعاية إلى الأسواق الأوروبية ثم جاءت اتفاقية الجات عام ١٩٩٥ لتحدد المعاملة التفصيلية لبعض الدول .. وتضيف د. لبنى هناك مميزات كثيرة ، ولكن لا توجد مميزات قوية دون الدخول فى تحديات قوية ، ولذلك فلابد من القضاء على معوقات الصناعة فى مصر ، لأن السلع عندما تخرج من باب المصنع تحمل عبئا كبيرا من التكاليف والبيروقراطية التى تعوق عملية التصدير .. فخدمات ما بعد الصناعة لاتقل أهمية عن الصناعة ذاتها .. فمازال قطاع الخدمات يحتاج إلى تطوير فى الموانئ والجمارك والمطارات الخ .

ولو استطاعت مصر أن تستفيد من الاتفاقية خاصة بالنسبة لقواعد المنشأ لاستطاعت أن تحدث تحولا إيجابيا كبيرا فى المناخ الاقتصادى وتصبح مركزا إقليميا جاذبا للاستثمارات خاصة من جنوب شرق آسيا التى يمكن أن تستثمر عندما تكون استثماراتها عندنا طريقا للنفاذ للسوق الأوروبية المغلق أمامها .. خاصة وأن مصر لها موقع استراتيجى ممتاز ومميزات تنافسية هائلة ، ولكن الخطر كل الخطر إذا لم نتواكب سريعا مع التطورات الجارية على الساحة الدولية أن تتحول تلك المزايا إلى عقبات تفقدنا الاستثمارات الأجنبية بل والمحلية أيضا ، لأن الاستثمار لا وطن له ولابد أن يجد البيئة المناسبة حتى ينمو ويحقق نجاحه .. أضف إلى ذلك أننا نستفيد من تخفيضات الجدول الجمركى والذى سيتم على أربع مراحل خلال ١٦ عاما

ثلاثة محاور

ومن جانبه يوضح رجل الأعمال محمد أبوالعينين عضو مجلس الشعب ورئيس الشعبة العامة للمستثمرين دور القطاع الصناعى والاستثمارى فى إطار تطبيق هذه الاتفاقية ويحدد ذلك فى ثلاثة محاور رئيسية

أولها مرتبطة بقدرة الصناعة المصرية على المنافسة فى الداخل إذا لابد من برنامج زمنى لكل صناعة يتماشى مع جداول تخفيض الرسوم الجمركية مع رفع تنافسية الصناعة المصرية بتخفيض الأعباء عنها وتوجيه برنامج تحديث الصناعة لتطوير هيكل الإنتاج ورفع الجودة وخفض تكاليف الإنتاج ورسم خريطة صناعية جديدة تستهدف خلق التخصص الإنتاجى ورفع إنتاجية جميع عناصر هذا الإنتاج وتعميق الصلة بين البحث العلمى والصناعة وتشجيع الصناعات الصغيرة والمغذية ووضع رؤية مستقبلية للصناعة المصرية ووضع الصناعة المصرية على قدم المساواة مع الصناعة الأوروبية من حيث التمويل والائتمان والإجراءات والتكلفة .

والمحور الثانى : كما يراه أبو العينين يتمثل فى زيادة القدرة التصديرية فالاتفاقية تحقق لمصر عدة مزايا فهى تفتح أسواق ١٥ دولة أوروبية للصادرات المصرية دون جمارك وبشكل فورى وتلغى القيود الكمية المستحقة عن بعض القطاعات وتوفر مستلزمات الإنتاج للقطاع الصناعى بتكلفة أقل وتوجد آلية مؤسسية لحل مشكلات التبادل التجارى .

أما كيفية الاستفادة من الاتفاقية فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو فى نظر أبو العينين يمثل المحور الثالث .. فيتطلب ذلك البدء فى تسويق الاتفاق من أجل جذب الصناعات من الدول المختلفة للإنتاج فى مصر والتصدير للسوق الأوروبية ورفع تنافسية مناخ الاستثمار لاستقطاب نوعيات ذات قيمة مضافة عالية من الاستثمار الموجه للتصدير وفى مقدمتها صناعات المستقبل ويتطلب ذلك تبنى مجموعة شاملة من السياسات الآمنة نقدية ومالية وتجارية تقول للمستثمر إن لدينا بيئة جاذبة وبيئة قادرة ومناخ آمن ومستقر ويمثل

ـوق نجــاة لتحــديث الصنــاعــة؟!

توقيع الاتفاق عنوانا جديدا لجذب الاستثمارات إلى مصر ينبغي الاستفادة منه .

فرص للتعاون في البحث العلمي والتكنولوجي

أما د. كمال عبدالرحمن أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة لوبون بفرنسا والمستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الشعب .. فيقول :

الاتفاقية سوف توفر فرصا للتعاون فى البحث العلمى والنقل التكنولوجى فى مجال الصناعة بالإضافة إلى زيادة تدفق رءوس الأموال والتعاون فى أمور التوحيد القياسى وإعادة هيكلة قطاعى الصناعة والبنوك .

وقد أخذت فيها المصالح المصرية اهتماما كبيرا إذ نصت على الأخذ فى الاعتبار التباين بين الظروف الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي

تطوير الصناعات الصغيرة

ومن جانبه أكد د. سليم التلاتلى المدير التنفيذى لبرنامج تحديث الصناعة المصرية أن البرنامج بشكل عام .

هدفه تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد القومى من خلال إعادة تأهيل وهيكلة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم مساهمة القطاع الصناعى فى الاستثمار وزيادة دوره فى نمو الناتج المحلى الإجمالي

ويضيف التلاتلى :البرنامج يتضمن دعما كاملا ومساندة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن منتجاتها من المنافسة مع المثيل الأجنبى فى السوقين المحلية والعالمية وزيادة الصادرات المصرية .

ويواصل : سيتم التعامل مع رجال وسيدات الأعمال من خلال المنظمات التى تمثلهم ،وسيتم تحديد احتياجات ما يتطلبه كل نشاط صناعى للتطوير على حدة مع التركيز على الصناعات المغذية والمكملة للصناعات الرئيسية والتى تحقق مزايا إضافية للصناعة المحلية وتساهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وصولا إلى السعر المنافس للسلعة .

٤ برامج لترشيد الصناعة

المهندس عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات يحدد ٤ برامج جديدة لتحديث الصناعة المصرية سيجرى تنفيذها:

الأول : لدعم السياسات والتمويل

والثاني: الدعم الفنى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

والثالث: إنشاء مراكز لإدارة الأعمال

والرابع :لدعم جمعيات الأعمال وتنفيذ برنامج الجودة

ويضيف سعودى بأنه سيتم تعيين استشاريين دوليين للعمل مع وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ومعنا وعمل دراسات جدوى لصندوق تحديث المعدات مع تقديم ورقة عمل تناقش مدى توافر القروض طويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .. هذا وتشكيل أنشطة وتطوير وتحديث الصناعة تدريب ٣٠٠ استشارى لتقديم الدعم الفنى لتطوير المشروعات وكذلك دعم الصادرات المصرية للأسواق الخارجية مع جلب الاستثمار الأجنبى المباشر ، كما سيتم اقتراح هيكلة جديدة للمركز المصرى والأوروبى للتطور الإدارى طبقا لخطة عمل مرحلة الانطلاق من عملية التحديث .

نتائج إيجابية

ويطلعنا د. على الصعيدى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية على أخر ما وصلت إليه خطة العمل بالنسبة لبرنامج تحديث الصناعة فيقول :

تم الاتفاق بين جمعية المستثمرين بمدينة السادس من أكتوبر وبين القائمين على برنامج تحديث الصناعة على خطة عمل تتضمن تحديث ٧٥ مصنعا بالمدينة تبدأ المرحلة الأولى بتحديث ١٥ مصنعا تم اختيارها بعد دراسات ومناقشات جرت بين الطرفين .. وتشمل المرحلة الثانية من التحديث ٦٠ مصنعا جديدا علما بأن مصانع ٦ أكتوبر تقدم إنتاجا يعادل ١٥٪ من إجمالى الناتج القومى الصناعى المصرى .. والبرنامج يشمل جميع المجالات الصناعية وليس مقصورا على قطاعات معينة .. على أن تكون عملية التحديث نابعة من القائمين على المصانع نفسها بالدرجة الأولى حتى يكتب لها النجاح ، ويشمل التحديث مجالات الإدارة والمعلومات والتسويق الداخلى والخارجى والتنظيم الداخلى للمنشآت الصناعية ، وذلك استعدادا لتطبيق اتفاقية المشاركة مع أوروبا بعد تصديق مجلس الشعب عليها

ويضيف وزير الصناعة: وأحب أن أشير هنا إلى أن برنامج تحديث الصناعة لا يقدم دعما ماليا للمصانع فى أى مراحل التحديث بل يقدم المشورات والخبرات الفنية من خلال خبراء فى المجالات المختلفة وفى حالة رغبة المصنع فى شراء معدات جديدة سيتم تمويلها من خلال صندوق خاص بذلك يجرى إنشاؤه بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبى برأس مال قيمته مليار جنيه مصرى و٢٠٠ مليون يورو .. وسيوفر الصندوق قروضا للمصانع والشركات الراغبة فى شراء المعدات الحديثة بفائدة منخفضة لاتتجاوز نصف سعر الفائدة السائد فى البنوك .. إضافة إلى ذلك سيركز على رفع كفاءة المنشآت الصناعية وزيادة قدرتها على المنافسة .

وعن نتائج جولته الأخيرة فى أوروبا .. يحدثنا وزير الصناعة بقوله : قررت المفوضية الأوروبية تقديم تيسيرات كبيرة فى تسليم المبالغ المالية المخصصة لمصر من خلال برامج المعونة ، واليورو متوسطية ويشمل ذلك مرحلة ميدا (١)والتى استمرت من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ حيث تقرر فى هذا المجال الإسراع بتقديم بقية المبالغ المخصصة لبرنامج تحديث الصناعة المصرية وقدرها ١٧٥ مليون يورو بحيث يتم ذلك مناصفة على شريحتين الأولى خلال هذا العام والثانية خلال العام المقبل ، وتضمنت التيسيرات المقدمة فى هذا المجال موافقة الجانب الأوروبى مبدئيا على عدم ربط عمليات الإسراع بتسليم هذه المبالغ بقيام مصر بسداد التزاماتها المالية فى البرنامج ، وقد طلب الجانب الأوروبى ،كما يقول الوزير فقط من مصر فى هذا المجال قيامها باتخاذ بعض الخطوات الإجرائية التى كانت مصر قد نفذت بالفعل معظمها ومنها إصدار قانون الملكية الفكرية وقانون العمل كما أنه من المنتظر قريبا إقرار قانون البنوك ثم قانون المنافسة ومنع الاحتكار .

ويضيف د. على الصعيدي:

وقد وافق الجانب الأوروبى على تقديم تيسيرات كبيرة فى المساعدات المخصصة لمصر فى المرحلة الثانية من برنامج اليورو متوسطى المعروفة باسم ميدا(٢) بحيث يشمل ذلك تخصيص ٨٠ مليون يورو كمعونة للإصلاح الهيكلى لصناعة الغزل والنسيج فى مصر ، ويتضمن ذلك بصفة أساسية مصانع قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج .. ووافق الجانب الأوروبى بصفة مبدئية على السماح بتوجيه جزء من هذا المبلغ لشراء المعدات الحديثة.

بفتوى من مجلس الدولة

بيع أراضى مصر الزراعية للأجانب . باطل

تحقيق : **نجوى لطفى**
رسوم : **ياسر حسين**

الفتوى التى أصدرها مجلس الدولة -مؤخرا- بعدم جواز بيع الأراضى الزراعية ، والأراضى المستصلحة ، إلى غير المصريين .. أثارت ردود فعل عديدة ، وخلفت وراءها تساؤلات عدة ، من أهمها:

-مامدى إلزامية فتوى مجلس الدولة ، للجهات الحكومية ، ولجمهور المواطنين؟

- ماهو مصير آلاف الأفدنة التى تم بيعها - بالفعل- للأجانب؟

-هل تسرى فتوى بطلان هذا البيع ، على فترة مابعد صدور الفتوى؟ أم أنها سوف تسرى بأثر رجعى ، على ماقد تم بيعه من قبل؟

- وماهو الحكم كذلك ، فى تأجير الأراضى الزراعية لفترات طويلة قد تصل إلى ٩٩ عاما؟

هذه الأسئلة ، وغيرها مما أثارتها هذه الفتوى .. توجهت بها "مجلة العمل" إلى عدد من رجال القضاء ، والقانون ، والمسئولين عن الزراعة . . لبحث الأمر ، والحصول على إجابات محددة.

فى البداية توجهنا إلى المستشار محمد حامد الجمل "رئيس مجلس الدولة الأسبق" الذى أكد لنا أنه لمعرفة الرأى القانونى ، لابد لنا أن ندرك أن مجلس الدولة يتشكل من ثلاثة أقسام ، الأول **قسم الفتوى** ، والثانى **قسم التشريع** ، والثالث **القسم القضائى** .

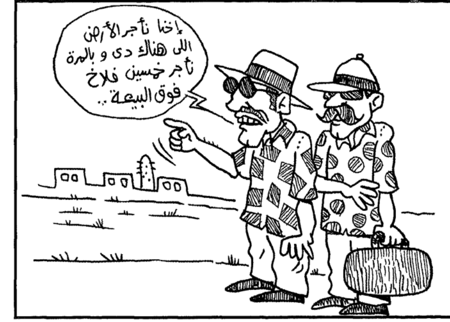
وقسم الفتوى عبارة عن إدارة للفتوى تلحق بكل وزارة أو أكثر ، ويشكل من جمعية عمومية يحضرها جميع المستشارين ، ويمكنهم من خلال لجان الفتوى تقديم الرأى القانونى للوزارات المختلفة بناء على طلبها .

وبالطبع يكون هذا الرأى حياديا وموضوعيا ، وقائما على تخصص وخبرة قانونية عالية ، وبالرغم من أن هذا القسم يصدر فتاوى ، وليس أحكاما قضائية واجبة التنفيذ كالقسم القضائى، إلا أن الأصل هو أن المستشارين فى مجلس الدولة يشتغلون ويتنقلون بين أقسام المجلس الثلاثة السابق ذكرها ، وبالتالى فإن القاضى الذى يصدر الحكم فى مجلس الدولة ، قد يكون هو من أصدر الفتوى من قبل.

والفتوى يصدرها المستشار كما قلت بناء على دراسة وافية ، لأحكام القانون ، واللوائح ، والسوابق القضائية ، وبالتالى فإن الفتوى من الناحية القانونية والفنية تنبثق من أحكام القانون.

ولذلك فالمفروض أن تحترم من الإدارة والجهات الحكومية ، وألا تخرج عليها ، وإلا كان تصرف الجهات الحكومية على خلاف أحكام صحيح القانون ، و إذا رأت الجهة الحكومية رأيا مخالفا لتلك الفتوى ، فللجهة الحكومية أن تتجه للجمعية العمومية لقسم التشريع والفتوى .

ومن الجدير بالذكر أن أؤكد أن الفتاوى التى تحظر بيع الأراضى الزراعية والمستصلحة





صادرة من الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع وهى كما ذكرت تشمل جميع المستشارين فى قسمى الفتوى والتشريع.

وبناء على ذلك فالفتوى التى نحن بصدد مناقشتها ، ليست حكما قضائيا ، إلا أنها يجب أن تحترم من جانب الحكومة .

الفتوى تفسر القانون ولاتنشئه

ويواصل المستشار محمد حامد الجمل حديثه قائلا: وفى ظنى أنه إذا تجاوزت وزارة –أو أكثر– الفتاوى التى تصدر من الجمعية العمومية للفتوى والتشريع ، يكون ذلك إهدارا خطيرا لمبدأ المشروعية ويساءل سياسيا وقانونيا الوزير الذى يهمل بقصد أو بدون قصد فى تطبيق تلك الفتاوى ، باعتبار أن ذلك إهدار لرأى أعلى جهة فتوى بمصر ، وهى من أكثر الجهات حيادية وبعيدة كل البعد عن أى مؤثرات سياسية أو غيرها ، بجانب أنه تتوافر فى تلك الفتوى خبرات قانونية محايدة وغير قابلة للجدل .

وبالتالى فإن الفتوى التى نحن بصددها ، صدرت بعد دراسة قانونية مستفيضة ولابد من احترامها ، لأنها منبثقة من الأحكام العامة للدستور الذى نص على أن يحدد القانون القواعد الخاصة للملكية الزراعية بالذات ، وهذا القانون يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية والمستصلحة ، وذلك مراعاة للمصلحة العامة، خاصة ونحن دولة مساحة أراضيها الزراعية محدودة ، تتناقص بالتجريف ، والبناء عليها ، كما أن الملكية الزراعية ، تعتبر الأساس الأول للثروة القومية فى مصر ، والتى لابد أن يمتلكها المصريون ، وبالتالى أى رأى آخر ، لابد أن يعرض على مجلس الشعب ، لأن هذا القانون الموجود بالفعل ، والذى لم تفعل فتوى مجلس الدولة إلا أن تكشفه وتوضح بنوده ، لأن الفتوى تكشف عن حكم القانون ولا تنشئه .

وبالتالى فإن من حق صاحب أى مصلحة ، أو صاحب أى صفة –ويكفى فى صفته كونه مصريا– أن يتقدم بدعوى لإبطال أى إجراءات إدارية، أو عقود بيع ، أو تخصيص لأراض زراعية ، أو مستصلحة لأجانب ، سواء فى تاريخ لاحق ، أو سابق لصدور الفتوى ، لأن هذه الفتوى –وأكرر ذلك –ليست منشئة لمبدأ قانونى ، بل هى تكشف نص وروح قانون موجود بالفعل.

أما عن التحايل على القانون وتأجير الأراضى الزراعية والمستصلحة للأجانب لمدد طويلة تصل إلى ٩٩عاما ، فهو تحايل صريح على القانون ، وهو نوع من أنواع الغش يبطل البيع ، فالايجار لمدد طويلة متعارف عليه فى حالات المرافق العامة، والخدمية ، وليست للأراضى الزراعية والمستصلحة .

لا للسيطرة علي ثروتنا الزراعية

ويؤكد على ذلك أيضا المستشار محمد عيد سالم نائب رئيس محكمة النقض قائلا: إن فتاوى مجلس الدولة وإن كانت ليست حكما قضائيا ، إلا أن لها أثرا أدبيا كبيرا فهى صادرة عن جهة قانونية لها احترامها ، وأصحاب هذه الفتوى هم خيرة رجال القانون فى الأمة ، كما أن إهمال الفتوى من الموظفين العموميين بمختلف درجاتهم ، قد يمثل مخالفة قانونية يساءلون عنها ، فلماذا توجهوا بالاستفسار للجان الفتوى ماداموا غير ملتزمين بتنفيذها؟

وأنا كمصرى لا أشجع تملك الأجانب للأراضى الزراعية والأراضى المستصلحة ، لأن ذلك يفتح باب السيطرة على ثرواتنا الزراعية ، كما يسمح للأجانب بالتحكم فى عمالنا وفلاحينا ، وبالطبع هذا الأمر يعيد صورة سيئة للأذهان ، نرجو ألا تعود ، وهى سيطرة الأجانب على مواردنا الأساسية!

هذا رأيى الشخصى ، وإن كنت أتمنى احترام هذه الفتوى لأنها صادرة عن أهل الخبرة ، وأنا أعتقد أن المشرع المصرى سن قوانين تحمينا من هذه المخاطر.

الدستور لم يسمح ولم يمنع

كما يؤكد على ذلك أيضا د.عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة قائلا: إن إدارة الفتوى بمجلس الدولة هى التى تفسر القوانين وماهو غامض منها ، وبالتالى فإن الفتوى فى حد ذاتها ليس لها إلزام كالحكم القضائى ، ولكن القانون الذى يتم تفسيره هو الذى له الإلزامية ، وبالتالى يمكن الاستفادة من صدور هذه الفتوى فى حالة وجود دعوى قائمة أمام المحكمة بالفعل .

وقسم الفتوى بمجلس الدولة مهمته تفسير وإبداء الرأى القانونى فيما تعرضه عليه الحكومة ، والجهات العمومية ، وبالتالى لايجوز لهذه الجهات الحكومية أن تتجاهل تلك الفتاوى ولو حتى من قبيل الالتزام الأدبى.

ونصوص الدستور لم تسمح أو تمنع بيع الأراضى الزراعية والمستصلحة للأجانب ، فنصوص الدستور هى أحكام عامة ، وتركت تفاصيل أمور الملكية للقوانين .

فالدستور يختص بنظام الحكم ، وليس بتفاصيل أحكام الملكية والدستور ينص على القواعد العامة للملكية باعتبارها مصونة مالم تنزع للمصلحة العامة ، ولكن الدستور ترك للقانون مناقشة التفصيلات .

وأنا أعتقد أننا يجب أن نفرق بين **الأراضى الزراعية ، والأراضى المستصلحة** فالدول الأوروبية تسمح بامتلاك الأراضى المستصلحة ، وبالطبع هناك بلدان عربية تمنع امتلاك الأجانب لأراض بها ، وأنا أعتقد أن السيادة ليست بامتلاك الأجانب لأراض زراعية ، أو مستصلحة ، وإنما السيادة هى عدم السماح باستخدام الأراضى العربية كقواعد عسكرية لدول أجنبية.

سوق عربية مشتركة ..

" بقية"

وتقول السيدة نوال النجار وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة ومسئولة قطاع الاستخدام إن وزارة القوى العاملة قررت تطوير ١٩٢ مكتبا من مكاتب التشغيل على مستوى الجمهورية ، بهدف الحصول على البيانات الحقيقية عن البطالة ، من خلال نظام معلومات متطور بالتعاون مع مركز معلومات مجلس الوزراء ، وقد أشار السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة إلى أنه يتم حاليا إصدار النشرة الشهرية للقوى العاملة بالتنسيق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ومركز معلومات مجلس الوزراء ، وتتضمن الوظائف الشاغرة بالقطاعين الحكومى والخاص من واقع بيانات الوزارة وإعلانات الفرص الشاغرة والفرص التى يوفرها الصندوق الاجتماعى للتنمية ، لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب ، وقد أوضح الوزير أن الوزارة وفرت نحو ٤٠ ألف فرصة عمل منها ٢٨١٨ لذوى الاحتياجات الخاصة المؤهلين خلال النصف الثانى من العام الماضى ، وقال سيادته إن قانون العمل الجديد فى مصر اهتم بحقوق العمال ونظم إجراءات الوقاية من جميع المخاطر.

وتستطرد السيدة نوال النجار مشيرة إلى أهمية دور الصناعات الصغيرة ، حيث تقوم بدور تكاملى مع الصناعات الكبيرة مما يؤدى إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعى ، وتنشيط دوره وتعتبر هذه الصناعات الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافى الصناعى ، وتعمير المدن الصناعية الجديدة، ويمكن تطويعها بسهولة طبقا لاحتياجات الأسواق من السلع والمنتجات ، وتشمل دورا كبيرا ومتناميا كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلى لبعض منتجات الصناعات الكبيرة ، وتعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المحلية ، كما تستفيد أيضا من بعض المنتجات الهامشية للصناعات الكبيرة ، وانخفاض التكاليف الاستثمارية لإنشائها والإسهام فى توفير العملة الصعبة ، والحد من الاستيراد بما تقوم به من سد لحاجات السوق المحلية من مكونات وسلع وسيطة كنا نستوردها مثلما تظهر روح الإبداع والاختراع والابتكار خاصة فى مجال تطوير القدرات الإنتاجية .

لذا فهى صناعات تستحق الرعاية ويجب احاطتها بالضمانات التى تكفل نجاحها ومساهمتها فى النهوض بالإنتاج القومى وخلق طبقة من صغار المستثمرين ، وحل أزمة البطالة.

هويدا غنيم

مشـــروع قـانون التــأمين الصحى مازال فى الأدراج

مـشـروع قـانون التـأمين الصحى الجـديد تم إعداده خلال الفترة التى تولاها د. إسماعيل سلام وزير الصحة السابق، وقد قام مشروع القانون على أساس النهوض بالعملية العلاجية للمنتفعين بالخدمات الطبية للتأمين الصحى.

مثلما روعى فى بنوده علاج مشاكل التأمين الصحى - وخاصة مشكلة التمويل - من خلال زيادة الاشتراكات، أو مساهمة المشتركين بالتأمين فى تحمل نسبة من الخدمة العلاجية أو الأدوية، وللأسف الشديد، فإن هذا المشروع لم يتحرك منذ ذلك الوقت.

تحقيق:
محمد رمضان


د. إسماعيل سلام

مشروع القانون الجديد أو المقترح للتأمين الصحى يتضمن بنودا أساسية وهامة للنهوض بمستوى الخدمة بالتأمين الصحى وهى:

تطبيق قانون واحد على المنتفعين بالتأمين الصحى بمختلف فئاتهم من عمال - طلبة - رضع - معاشات، وذلك لحل مشكلة ازدواجية القانون الذى ينفذ الخدمة العلاجية للمنتفعين، والمتمثل فى تطبيق قانونين هما: القانون ٣٢ سنة ١٩٧٥ - والقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وبذلك يتحقق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

أن تكون هناك جهتان تتوليان مسئولية الخدمة العلاجية للمنتفعين بالتأمين الصحى، وتوزع مسئولياتهم كالتالى:

الأولى: جهة تتولى الخدمة العلاجية، ولتكن هيئة التأمين الصحى، وتعمل على النهوض بمستوى الخدمات العلاجية، وإعطاء توصياتها بالتجهيزات المطلوبة للمستشفيات والعيادات التابعة للتأمين الصحى، لإمدادها بالأجهزة الطبية الحديثة ومختلف الاحتياجات والأدوية اللازمة وهكذا يكون التأمين الصحى هو الجهة الممثلة للمنتفعين من التأمين الصحى.

وتأتى بعد ذلك الجهة الثانية، التى تتولى توفير التمويل اللازم لإمداد وحدات التأمين الصحى بمتطلباته من أجهزة وتعمل على زيادة إعداد المستشفيات التى يتعاقد عليها لتقديم الخدمات الصحية للمنتفعين بخدمات التأمين الصحى.

وعندئذ لا تكون هيئة التأمين الصحى هى الجهة المسئولة عن تقديم الخدمة العلاجية، وجمع الأموال معا.

ولعل هذا هو أهم بند فى مشروع القانون الجديد للتأمين الصحى، كما أنه أهم أسباب الخلاف بين وزارة الصحة واتحاد العمال من جهة، وبين وزارة الصحة والحكومة المصرية من جهة أخرى، وذلك لأن هذا البند يتضمن زيادة اشتراكات المنتفعين بنسبة الضعف، فتزيد نسبتهم من ١٪ إلى ٢٪ - وكذلك تزيد نسبة أصحاب الأعمال من ٣٪ إلى ٧٪، ويتمثل اعتراض الجهتين على زيادة الأعباء المالية سواء للعمال أو للحكومة.

وقد تضمن البند أيضا البحث عن موارد أخرى للتأمين الصحى غير اشتراكات المنتفعين، وقد كان الاتجاه إلى فرض رسوم على السلع التى تؤثر على صحة الإنسان مثل السجائر، والتبغ بتخصيص نسبة ١٠٪ من حصيلة مبيعاتها لصالح خدمات التأمين الصحى - ونسبة ٥٪ من السيارات المباعة لأول مرة - وخمسة قروش على بيع كل كيلو جرام من المبيدات والكيماويات الزراعية - وأن يفرض ١٠ جنيهات على بيع كل طن أسمنت - و١٠٪ على رسوم استخراج وتجديد رخص القيادة بأنواعها الخاصة والمهنية بفئاتها " وتحصيل ٢٥ قرشا رسوما على عبور السيارات للطرق السريعة وتحصيل ٢٥٪ من الرسوم المقررة لتراخيص المستشفيات والمستوصفات والعيادات الطبية، و٥٪ من قيمة الضريبة العقارية على الأراضى الزراعية، و٣ جنيهات عن كل ليلة سياحية يتحملها السائح، والأموال والغرامات المصادرة فى الجرائم المتعلقة بالصحة، و٧٪ من جملة صناديق الخدمات بالمحافظات، و١٢٪ من الفوائد السنوية على ودائع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى، وأخيرا ما يتم تجميعه من التبرعات، والإعانات، التى يقبلها التأمين الصحى.

فى الأدراج

يقول الدكتور حمدى السيد " نقيب الأطباء ورئيس اللجنة الصحية بمجلس الشعب: لقد تم إعداد مشروع قانون لتطوير التأمين الصحى ليناسب الظروف الاقتصادية حاليا والمختلفة عن ظروف صدور قانون التأمين الصحى السارى



لماذا ؟!

د. حمدى السيد

عبدالحليم القاضي



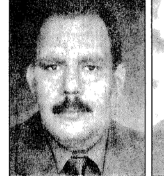
د. محمد عوض تاج الدين



عبدالحميد عبدالجواد



على عامر



سمير مأمون

● هيئة التأمين الصحى تتولى الخدمة الطبية .. وجهة أخرى تتولى توفير التمويل اللازم للخدمة العلاجية ورأى أخر يقترح تقسيم الهيئة إلى ثلاث هيئات نوعية

عبدالرحمن خير

حاليا .

وهذا القانون تم إعداد مشروعه منذ عهد وزير الصحة السابق د. إسماعيل سلام ، ولم يعرض على مجلس الشعب ، وذلك بسبب أن الاتحاد العام لعمال مصر لا يوافق على زيادة الاشتراكات للعمال لأن أحد بنود مشروع القانون ينص على إيجاد موارد إضافية لتغطية مصروفات الخدمة العلاجية ، وهذا لن يتحقق إلا إذا زادت الاشتراكات للمنتفعين من العمال من ١٪ إلى ٢٪ ومن ٣٪ إلى ٧٪ لأصحاب الأعمال.

وهكذا تزيد حصيلة التأمين من الاشتراكات بنسبة ٦٪ وبهذا نستطيع تغطية مصروفات الخدمة العلاجية المقدمة من التأمين للمشتركين ، وكذلك تحسين الخدمة العلاجية من تحديث للمستشفيات والعيادات التابعة للتأمين الصحى ، من خلال إمدادها بالأجهزة الحديثة ورفع كفاءتها العلاجية ،وإلا فكيف نستطيع أن نحسن خدمة التأمين الصحى بنشر المستشفيات والعيادات ، وإمدادها بأحدث الأجهزة ، بينما موارد التأمين المالية لا تغطى تكاليف العلاج للمنتفعين ؟!

ويجب أن نعرف أن معظم دول العالم لا تطبق مثل هذا النظام القديم ، والذى صدر فى السبعينيات ولم يحدث له أى تحديث فى بنوده ، وخاصة بند الاشتراكات وعدم ملاءمتها لارتفاع تكلفة الخدمات الطبية ، والارتفاع المستمر فى أسعار الأدوية .

وهناك أيضا خلاف حول البند الذى ينص على مساهمة المنتفعين بالتأمين الصحى بنسبة من العلاج ، مثلما يحدث فى علاج طلبة المدارس ، ومساهمتهم بنسبة الثلث فى ثمن الأدوية ، وهى واجبة لجميع المشتركين بالتأمين الصحى ، لحفاظهم على الأدوية الخاصة بهم ، وإحساسهم بالمسئولية لمشاركتهم فى الخدمة العلاجية ، بدلا من تحايل المرضى المتمارضين " وغيرهم بأخذ أدوية التأمين ، واستبدالها بمستحضرات تجميل

وشامبوهات وكريمات ، هذا لن يحدث لو شارك المنتفعون بنسبة فى الخدمة العلاجية .

واتحاد العمال يرفض زيادة نسبة الاشتراكات للمنتفعين بالتأمين الصحى ، وكذلك يرفض مشاركتهم بنسبة فى الخدمة العلاجية والأدوية ، حتى لا يتحمل العمال أعباء إضافية وهذا من جهة المنتفعين ومن جهة أخرى - وهى الخاصة بأصحاب الأعمال وعلى وجه الخصوص الحكومة - حيث يتحملون نسبة الزيادة (٧٪) فى الاشتراكات بدلا من ٣٪ فى القانون الحالى مما يمثل أعباء جديدة على الحكومة باعتبارها أكبر صاحب عمل ونحن فى ظل هذه الظروف الاقتصادية المتردية .

لذا نجد الحكومة تتباطأ فى مناقشة مشروع القانون الجديد للتأمين الصحى ، لكى لا تتحمل اعتمادات مالية جديدة ، حتى أصبح مكان مشروع القانون الجديد هو أدراج المكاتب

..... إلى ثلاث هيئات

الأستاذ عبد الحليم القاضى " مستشار التأمينات الاجتماعية بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، وأحد المشاركين فى تأسيس نظام التأمين الصحى فى مصر " يشدد على أن مشاكل التأمين الصحى حاليا هى توفير التمويل اللازم لزيادة عدد المستشفيات ، والعيادات ، والصيدليات التابعة للتأمين الصحى ، والنهوض بمستوى العاملين بالتأمين ، وهو يرى أن الحل يتطلب تقسيم الهيئة العامة للتأمين الصحى إلى ثلاث هيئات : " هيئة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام والخاص " والنقل البرى وعمال المقاولات " وهيئة يتبعها طلبة المدارس والرضع " والثالثة تختص بالفلاحين ، لأن لكل طائفة من هذه الطوائف الثلاث طبيعة مرضية خاصة ، بحسب بيئة تواجد وعمل كل فئة من هذه الفئات.

وكل هيئة يكون لها قانونها الخاص بها ، وتمويلها حسب نصوص القانون ، لأن الهيئة العامة للتأمين الصحى حاليا ، والتى يتبعها كل الفئات المنتفعة بالتأمين ، ثبت أنها لا تستطيع القيام بتقديم الخدمات الطبية لكل الفئات المدرجة تحت مظلة التأمين الصحى ، والدليل على ذلك أن التأمين الصحى ليس لديه وحدات علاجية كافية لتقديم الخدمات الطبية ، ولا يضم التأمين الصحى الأعداد الكافية من الأطباء والممرضين ، ومعظمهم يتعاقد معهم التأمين من الخارج بعقود سنوية قابلة للتجديد .

وهذا أفضل من تقسيم التأمين إلى جهتين : واحدة لتقديم الخدمة الطبية ، وأخرى للقيام بالتمويل والتعاقد مع الوحدات العلاجية .

وبالنظر فى كيفية تحصيل التأمين الصحى لاشتراكاته ، نجد أن وزارة التأمينات الاجتماعية تحصل اشتراكات المنتفعين لصالح التأمين الصحى ولا يتبقى إلا أوجه الصرف ، والتى يقررها التأمين الصحى .

ويضيف الأستاذ عبد الحليم القاضى قائلا إن مشكلة توفير التمويل يمكن حلها بسهولة بإلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ ، وتطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وبذلك ترفع اشتراكات المنتفعين من ٥٠ ٪ إلى ١٪ وكذلك نسبة أصحاب الأعمال سترفع من ١.٥ ٪ إلى ٣٪ .

مع ملاحظة أن تحصيل اشتراكات المنتفعين بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٥ كانت تحصل من الأجر الأساسى فقط ، وبتطبيق القانون ٧٥ لسنة ١٩٧٥ ستحصل الاشتراكات من الأجر الأساسى والمتغير أى أننا سنزيد جملة ما يتم تحصيله لهيئة التأمين الصحى لمضاعفة ما كان يحصل سابقا و بالتالى سيتم توفير كل التمويل لرفع مستوى الخدمات بالتأمين الصحى للعاملين بالحكومة ، والقطاع العام ، والخاص ، ولا نلجأ إلى زيادة الاشتراكات للمنتفعين ، أو فرض رسوم على السلع لصالح خدمات التأمين الصحى .

نعم .. للهيئات الثلاث

ويتفق عبد الحميد عبد الجواد" رئيس النقابة العامة للعاملين بالخدمات الصحية " مع اقتراح تقسيم الهيئة إلى ثلاث جهات فهذا يعنى أن كل هيئة ستقوم بتوفير كوادرها الخدمية من أطباء وممرضين ، وموظفين ، لأن أعداد العاملين بالهيئة بمختلف فئاتهم لا تتجاوز ٥٠٪ من جملة العاملين والباقى يتم التعاقد معهم من الخارج بعقود موسمية وهذا ليس فى صالح العملية العلاجية لأن مشاكل المرضى مع الأطباء الذين يتعاقد معهم التأمين الصحى كثيرة ، وهذا يرجع إلى عدم استقرارهم النفسى والاجتماعى ، لأنهم ليسوا عمالة ثابتة مما يجعل انتماءهم للتأمين الصحى ضعيفا وأداء دورهم العلاجى دون المستوى .

ويشدد عبد الحميد عبد الجواد على أنه بعد تقسيم هيئة التأمين الصحى إلى ثلاث هيئات ، سوف تقوم كل هيئة بتوفير وتثبيت عمالتها مع التأكيد على ضرورة مشاركة المنتفعين بجزء من ثمن الأدوية ، وذلك بجانب مميزات تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وإلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ .

دمج القانونين فى قانون واحد

ويقول على عامر " سكرتير الشئون الصحية والتأمين الصحى ، وعضو مجلس إدارة اتحاد عمال مصر " إننا لا نقبل بزيادة الأعباء على عمال مصر ،ولكن نستطيع حل مشكلة الموارد المالية والعجز المالى للتأمين الصحى من خلال :

-توحيد قانونى ٣٢و٧٩ لسنة ١٩٧٥ ودمجهما فى قانون واحد مع عمل دراسة وافية للقانون المقترح ، مع الأخذ فى الاعتبار القانون المقدم من الحركة النقابية المصرية فى هذا الخصوص.

-مناقشة إمكانية رفع نسبة مساهمة أصحاب المعاشات ، من ١٪ إلى ٢٪ لأنهم من أكثر الفئات التى تنتفع بالخدمات العلاجية للتأمين الصحى ، وأيضا لانقضاء صفة صاحب العمل ، وأصبح كل ما يحصل من اشتراكات لأصحاب المعاشات هو ١٪ فقط.

-تحريك رسوم الخدمات التى تؤدى للمنتفعين بحيث يتم رفعها كالتالى :

من ٥ قروش إلى ٢٥ قرشا رسم كشف عند الممارس.

من ١٠ قروش إلى ٥٠ قرشا رسم كشف عند الأخصائى والاستشارى.

من ٢٠ قرشا إلى جنيهين : رسم الزيارة المنزلية داخل المدينة.

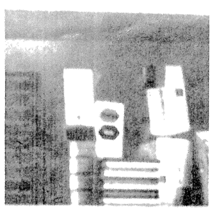
-التوسع فى خدمات التأمين الصحى للحد من العلاج لدى الغير ، نظرا لنفقاته العالية ، خاصة فى مجال وحدات غسيل الكلى ، ومراكز الأشعة ، والمناظير ... وغيرها من الخدمات الطبية المكلفة ماديا .

-تقديم مشروع قانون أو قرار إلى الأجهزة التشريعية والتنفيذية لضم بعض مستشفيات المؤسسة العلاجية إلى هيئة التأمين الصحى ، والتى تبلغ حوالى ٢٧ مستشفى ، ومتوسط عدد الأسرة بها ٤٪ من أسرة مستشفيات الجمهورية ويوجد بالقاهرة وحدها ١٢ مستشفى به حوالى ٤٠٠٠ سرير ، وذلك حتى يتسنى للهيئة توسيع ومد خدماتها إلى المناطق التى تفتقر إلى الخدمة.

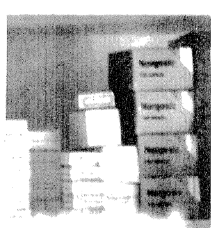
إحكام الرقابة على منافذ الأدوية ، سواء المملوكة للهيئة ، أو المتعاقد معها وإنشاء منافذ جديدة ، مع العلم أن عدد الصيدليات المتعاقدة مع الهيئة حوالى ٣٧٠٠ صيدلية ، وتقوم الهيئة بدفع حوالى ١٧٠ مليون جنيه قيمة أدوية مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الصيدليات تبيع الدواء بسعر البيع القطاعى للجمهور .

رفع مساهمة أصحاب المعاشات

ويضيف سمير مأمون العضو الفنى للشئون الصحية والتأمين الصحى بالاتحاد العام للعمال " قائلا إن ديون التأمين الصحى بلغت حوالى ٦٠٠ مليون جنيه وذلك يرجع إلى أن جملة ما يصرفه التأمين الصحى على الخدمات العلاجية



• زيادة الاشتراكات للمنتفعين وفرض رسوم على السلع المضرة بالصحة .. يساهم فى توفير التمويل اللازم للتأمين الصحى



للمنتفعين أكثر بكثير من جملة ما يحصل من الاشتراكات من المنتفعين .

لذا أرى أن تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالحكومة والقطاع الخاص ، سيزيد من دخل هيئة التأمين الصحى من الاشتراكات ، مع رفع مساهمة أصحاب المعاشات ، وكذلك سرعة إصدار قانون خاص بالرضع ، لأن التأمين الصحى يتحملهم من خلال اشتراك سنوى قدره خمسة جنيهات ، وهو عبء مثل أصحاب المعاشات على موارد التأمين الصحى لكثرة مرضهم وترددهم على وحدات العلاج ويشدد سمير مأمون على أهمية صنع عبوات خاصة للأدوية بالتأمين الصحى ، حماية لها من التداول خارج التأمين الصحى ، وذلك لتقليلها وترشيد للأدوية ، واستخدامها ، وكذلك العمل على تخفيض نسبة من ثمن الدواء المنصرف للتأمين الصحى ، من شركات الأدوية ، وخاصة من الشركات الاستثمارية للأدوية والعمل على إنشاء منافذ خاصة بهيئة التأمين الصحى لصرف أدويته .

استقلالية الهيئة

ويقول عبد الرحمن خير " نائب رئيس النقابة العامة للإنتاج الحربى ، وممثل الاتحاد بفرع الهيئة بمحافظة القاهرة " إننا فى الاتحاد وبتكليف من رئيس الاتحاد أعددنا توصيات للنهوض بهيئة التأمين الصحى على النحو التالى:

التوصية الأولى : استقلالية الهيئة العامة للتأمين الصحى ، لأنها أنشئت بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ كهيئة مستقلة تخضع فقط للإشراف الفنى لوزير الصحة ، لكن ما حدث من تدخلات مباشرة لوزراء الصحة السابقين فى العديد من سياسات الهيئة ، أفقدها استقلاليتها مما عرقل أداءها فى رسم سياستها وفق استراتيجية يفرضها الواقع المصرى وذلك أدى إلى إهدار الكثير من موارد الهيئة .

ولهذا نوصى بأن يكون الإشراف على هيئة التأمين الصحى تابعا لرئيس مجلس الوزراء ويبقى فقط إشراف وزارة الصحة الفنى ، دون التدخل فى القرارات الإدارية والتنظيمية ، والمالية للهيئة ولهذا سوف يعد الاتحاد العام دراسة قانونية حول هذا الموضوع .

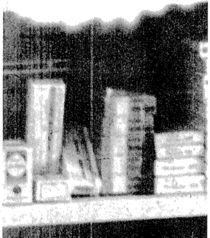
التوصية الثانية أن يناضل التنظيم النقابى لكى تمتد مظلة التأمين الصحى على كافة أفراد الشعب المصرى ، بما يحقق الرعاية الصحية لجميع أفراده ، لأن العامل المصرى هو رب أسرة ومن ثم فإن تحسن حالته الأسرية الصحية ، سوف يعود مردوده على أدائه وعطائه المستمر فى عمله ، ولكن إلى أن يتم ذلك ، يجب أن تكون هناك سياسة واستراتيجية واضحة المعالم تشارك فيها الدولة والأحزاب والتنظيم النقابى العمالى ، ومؤسسات المجتمع المدنى .

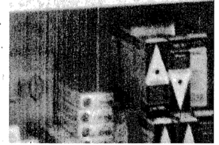
ولهذا فإن مشروع علاج الطفل والأسرة الذى فرض على هيئة التأمين الصحى ، وكذا القرار الوزارى برعاية وعلاج المواليد ، قد أثر على موارد الهيئة المالية ، مما أدى إلى تدنى مستوى الخدمة الطبية، وعدم تطوير هيئة التأمين الصحى الأمر الذى يدعونا أن نوصى بأن يحال مشروع علاج الطفل والأسرة إلى الرعايات الأساسية بوزارة الصحة ، حتى تتفرغ الهيئة لتطوير خدماتها لمنتفعيها الحقيقيين .

مشروع قانون

وكما سبقت الإشارة فى بداية هذا التحقيق الصحفى ، إلى أن المشروع الذى جرت مناقشته يتعلق بالمشروع الذى أصدره السيد وزير الصحة السابق الدكتور إسماعيل سلام ، ويتردد أن السيد وزير الصحة الحالى الدكتور محمد عوض تاج الدين قام بإعداد مشروع آخر ، نرجو أن نتمكن من الاطلاع عليه وعرضه للمناقشة فى عدد قادم ، ونفس الأمر بالنسبة لما يتردد عن قيام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بإعداد مشروع مماثل ، ومن المهم أن يتم التشاور بين وزارة الصحة والاتحاد العام للعمال على التقدم بمشروع موحد يجمع بين كل الإيجابيات فى المشروعين الجديدين ، ويجد حلولا موضوعية للمشاكل التى يعانى منها التأمين الصحى حاليا .

• مطلوب عبوات دوائية خاصة بالتأمين الصحى ، حماية لها من التداول خارج نطاق التأمين





في إطار السباق نحو إعمار العراق

هل يتاح للعمالة المصرية أن تلعب دورها؟

تتسابق الشركات الأجنبية، منذ ما قبل انتهاء الحرب الأمريكية البريطانية في العراق .. إلى أن يكون لكل منها نصيب الأسد، في صفقة "إعمار العراق" فالغنائم كثيرة، والطامعون فيها من "دول التحالف" يأتون على رأس القائمة من اللاهثين وراء اقتسامها ونهشها !.. لكن "الكعكة" مازالت في حوزة القبضة الأمريكية، نفس القبضة التي وجهت كل "أسلحة الدمار الشامل" إلى دولة عربية كبرى، فقوضتها، وأتت على بنيتها التحتية، والفوقية، وما بينهما من آلاف البشر !.. فماذا عن دور العرب في إعادة "إعمار العراق"؟ سؤال، لابد أن يكون مطروحا الآن، في كل دولة عربية لديها من العمالة المدربة، والخبرة المؤهلة، والتخصصات المطلوبة، ما يؤهلها، لأن تقوم بواجبها القومي، نحو إعادة إعمار دولة عربية.

على سبيل المثال: هل يتاح للعمالة المصرية أن تلعب دورها القومي، في إعادة إعمار العراق؟.. البعض يعتقد أن العمالة المصرية، فرصتها ضعيفة والبعض الآخر، يرى أن الفرصة قائمة، ومتاحة ونحن من جانبنا، نحوم حول هذا الموضوع .. من خلال هذا التحقيق

■ تحقيق : **عادل عيد**

الدكتور جميل جورجي "المستشار الاقتصادي لمحافظة القاهرة" يقول : إن الحرب على العراق منذ البداية غلفتها مسحة اقتصادية على نحو واضح، إلى جانب الاعتبارات السياسية، التي تتعلق بالتوجهات الأمريكية نحو المنطقة ومن المعروف أنه بعد حرب العراق - وحتى قبلها - بدأ الحديث عن عمليات إعمار العراق لكن بعد الحرب فإن العديد من دول العالم لم تتسابق الآن في الإعلان عن رغبتها في المشاركة في الأعمار، حتى وإن رفضت الاشتراك في الحرب.

بينما الشركات الأمريكية تريد الاستئثار بعقود تعمير العراق، التي قدرت قيمتها بما يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار، بل إن هذا الرقم يمكن أن يرتفع.

ويضيف الدكتور جميل جورجي قائلا : إن هذه الشركات لابد أن تستعين بعمالة مدربة، وتنتمي إلى المنطقة وهو ما يعني أن هناك فرصة ما، أمام العمالة المصرية في أن يكون لها نصيب في عمليات الإعمار لا سيما وأن هناك عددا كبيرا من العمالة المصرية التي تستوطن العراق منذ فترة طويلة، مؤكدا على أن ذلك سوف يؤدي إلى دفع وتحريك عجلة الاقتصاد المصري، وإخراجه من حالة الكساد التي يعاني منها، منذ فترة طويلة وبالتالي يكون لذلك نتائج إيجابية، منها توفير سوق للعمالة المصرية وامتصاص جزء من البطالة

هذا بالإضافة إلى أن مجرد دخول شركات مصرية في إعمار العراق، سوف يؤدي إلى عملية ضخ العملات الصعبة للاقتصاد المصري وذلك من خلال تحويلات هذه العمالة، وهذا مرتبط بمدى إمكانية السماح بخروج هذه التحويلات بسهولة، وعدم ظهور معوقات في هذا الأمر، مثلما حدث خلال العشر سنوات الماضية في العراق، حيث منعت هذه التحويلات وإن تكن الظروف الجديدة قد تساعد على ذلك إلا أنه من المتوقع أن يكون النصيب الأكبر من هذه الأموال الخاصة بعمليات الإعمار سوف تستأثر بالجزء الأكبر منها شركات الدول التي اشتركت في هذه الحرب، والتي تعتبر ذلك من ضمن غنائمهما، وهي الولايات المتحدة التي سيكون لها نصيب الأسد بالقطع، وتليها بريطانيا الحليف الأول لأمريكا.

ومن المعتقد أن عملية الإشراك هذه سوف تخضع لاعتبارات ومعايير سياسية إلى جانب المعايير الاقتصادية بالطبع ،وفي اعتقادي أن العمالة المصرية سوف تكون لها فرص أفضل في العراق نظرا لأسباب عديدة منها الدراية والخبرة لهذه العمالة بالعراق، وطبيعته ومن ثم فهي سوف تكون أوفر وأفضل لهذه الشركات - أيا كانت جنسيتها بكل ما يتوفر لديها من مزايا فنية واقتصادية، في ذات الوقت

الشركات الأمريكية تكسب

أما سيد طه رئيس النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب وعضو مجلس الشورى فهو يرى أن الشركات الأمريكية هي التي سوف تستحوذ على معظم عمليات إعادة الإعمار في العراق لأن جزءا هاما من أهداف الحرب الأمريكية في العراق هو تحقيق مكاسب مادية إلى جانب تحقيق الهيمنة على المناطق الاستراتيجية في العالم.

وبالنسبة لدور الشركات المصرية في عملية الأعمار كما أتصور سيكون من الباطن فقط وبالتالي لن

المستشار الاقتصادي لمحافظة القاهرة :

تكاليف الإعمار ستصل إلى ٥٠٠ مليار دولار وسوف يكون لمصر دور في هذا الإعمار



د. جميل جورجي

رئيس النقابة العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى :

من حق مصر أن تطالب بالحفاظ على حصتها في تشغيل عمالتها في إعمار العراق



محمد السيد مرسى

تستطيع هذه الشركات أن تحقق أرباحا كبيرة مقارنة بالأرباح التى ستحصل عليها الشركات الأمريكية والبريطانية .

ويؤكد رئيس النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب ، أنه من المتوقع أن تكون هناك دعوة من الشركات لإلحاق العمالة المصرية فى مجال التشييد والبناء بشكل مباشر ، للعمل مع الشركات الأجنبية وهذا من شأنه أن يعود بالنفع على الاقتصاد المصرى ، لأنه سيؤدى إلى انتعاش سوق العمالة ، وسوق العقارات الذى يعانى الكساد منذ عام ١٩٩٨ ، وحتى الآن ، هذا بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة ، فيما يؤدى إلى انتعاشة حقيقية فى جميع المجالات .

فرص ضعيفة

أما الدكتور صلاح الدسوقى " رئيس المركز العربى للتنمية " فيقول إن فرص مشاركة العمالة المصرية فى عملية إعمار العراق ضعيفة لأننا لوصدقنا أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تسمح بدخول شركات مصرية وعربية فى عمليات إعمار العراق ، فإننا نكون قد ألغينا ذاكرتنا ونسينا التجارب السابقة ، وما حدث فى عملية إعادة إعمار الكويت التى لم تشارك فيها العمالة المصرية ، بالرغم من أن مصر فى حرب تحرير الكويت من الغزو العراقى كانت ضمن قوات التحالف .. أما فى هذه المرة فهى لم تشارك فى حرب العدوان على العراق بل ناهضت الحرب ووقفت إلى جانب الشعوب العراقى فى محنته ، فكيف نتصور أن أمريكا ، سوف تستدعى شركات المقاولات المصرية لكى تفتح الباب أمام العمال المصريين ليساهموا فى إعادة بناء العراق ، وما دمره العدوان الأمريكى البريطانى ؟!

ويرى الدكتور صلاح الدسوقى أن القوات الأمريكية سوف تحرص على استقدام شركات آمريكية أو غير عربية وسيكون النصيب الأكبر للشركات الأمريكية والبريطانية والدليل علي ذلك أنهما بدءا فى توزيع الغنائم على شركاتهما منذ بداية الحرب ، وحتى الأعمال الثقيلة التى لا يستطيع العامل الأمريكى أو البريطانى القيام بها ، فسيكون البديل هو العمالة الآسيوية الرخيصة ، والتى تتحمل العمل فى ظل الظروف الصعبة وأما الأمريكيون والبريطانيون - فلا يرغبون فى عمل تواصل عربى ، لأن ذلك لن يأتى فى مصلحتهم ودول العدوان تريد أن تسوء الأحوال الاقتصادية فى الدول العربية ، حتى تصبح تحت سيطرتها على طول الطريق .

تخصصات مطلوبة

ويقول أحمد عبد التواب على الأمين العام للنقابة العامة للكيماويات بالرغم من أن الحرب على العراق لم تستغرق أكثر من ثلاثة أسابيع ، إلا أن إعادة إعمارها سيحتاج إلى سنوات طويلة ، وتكاليف ضخمة فى الوقت الذى لم تستعد فيه الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن للبدء فى هذه العملية ، قبل أن تنهى خلافاتها مع دول أوروبا والأمم المتحدة حول دور كل منها وهذه العملية تستلزم استقدام الآلاف من العمال لتنفيذ هذه المشروعات لذلك تسعى الجهات المصرية إلى أن يكون للعمالة المصرية النصيب الأكبر فى ذلك عن طريق التنسيق مع الجهات الأمريكية والعراقية ولقد بدأت وزارة القوى العاملة والهجرة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة استعدادا لتلقى أى طلبات تصل من الخارج بشأن توفير العمالة المطلوبة .

وحول التخصصات المتوقع زيادة الطلب عليها يقول احمد عبد التواب إن إعمار العراق سوف يتطلب حجما كبيرا من العمالة فى شتى المجالات ، مثل الزراعة ، والكهرباء ، والهندسة وبعض الأعمال الحرفية الأخرى غير ان الصورة مازالت غير واضحة حتى الآن، إلا أن الواقع يحتم دخول العمالة المصرية العراق خلال الفترة المقبلة وهذا سيرجع فى المقام الأول إلى حنكة الدبلوماسية المصرية فى إقناع الولايات المتحدة وشركائها بضرورة بناء العراق عن طريق العمالة العربية . والاستعانة بالخبرات الأجنبية حتى تتم عملية الإعمار بسهولة ويسر

خسرنا صادراتنا للعراق

ويقول المهندس حمدى سليمان رئيس جمعية مستثمرى مدينة الصالحية الجديدة إن حجم صادراتنا للعراق قبل الحرب كان يقدر بنحو مليار دولار سنويا ، وفقا لبرنامج النفط مقابل الغذاء ، وبذلك فإن مصر قد خسرت كثيرا بسبب هذه الحرب ، وتستحق التعويض من خلال المشاركة فى عملية إعمار العراق .

ويستطرد المهندس حمدى سليمان قائلا : إن لدينا أكثر من ٢٠ شركة مقاولات مصرية قادرة على المشاركة فى عملية إعمار العراق ، لكن ذلك سوف يرجع إلى الأسس التى ستختار بها الشركات التى ستسهم فى إعادة الإعمار وهل هى أسس اقتصادية ،آم سياسية أم الاثنان معا.

وفى رأيى أن كل هذه الأمور سوف ترتبط بمدى استقرار الحالة الأمنية فى العراق خلال الفترة القادمة

ونختتم حديثنا بلقاء النقابى السيد محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى يقول سيادته .

إن المشاركة فى إعمار العراق ستعتمد فى المرحلة القادمة على :

أولا : قدرتنا على عرض عمالة مؤهلة ، وعلى درجة عالية من الخبرة ، بأجور مناسبة

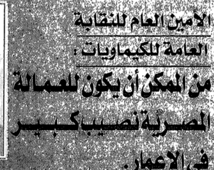
وثانيا : اتجاهات السياسات التى ستحدد استخدام العمالة العربية ، وإدراك أهمية تشغيل العمالة المصرية

وأضاف أن من حق مصر آن تطالب بالحفاظ على حصتها فى تشغيل عمالتها من خلال اتباع أسلوب الحوار ، والمناقشة مع السلطات الأمريكية ،حول وضع الشرق الأوسط ، بعد الحرب من جميع الجوانب ومن ضمنها مسألة العمالة علما بأن مصر تتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الموقف المتوازن الذى اتخذته القيادة السياسية المصرية أثناء الحرب

ويتوقع محمد مرسى وكيل مجلس الشورى أن يكون الصراع حول إعادة إعمار العراق بين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا وروسيا وألمانيا وأرجع ذلك إلى أننا لاننتج معظم الأشياء التى دمرت فى العراق ، مثل محطات توليد الكهرباء ، وتنقية المياه ، وغيرها من المشروعات المعقدة، هذا ومن الضرورى تحسين كفاءة الشركات المصرية ، حتى تستطيع المنافسة ، لأنها مقبلة على مرحلة صعبة ومن المهم أن تثبت وجودها ، فى هذه المرحلة

رئيس المركز العربى للتنمية : دول التحالف يهمها أن تسوء الأحوال الاقتصادية فى الدول العربية.


د. صلاح الدسوقى


الأمين العام للنقابة العامة للكيماويات : من الممكن أن يكون للعمالة المصرية نصيب كبير فى الإعمار.


أحمد عبد التواب



المشكلة السكانية وضرورة المواجهة

فى خطابه إلى الأمة بمناسبة عيد العمال ألقى الرئيس محمد حسنى مبارك خطابا هاما تناول فيه القضايا القومية ذات الأهمية الكبيرة والتى تشغل الرأى العام وفى مقدمتها المشكلة السكانية التى تفاقمت إلى حد كبير أصبح يهدد كل فرصنا فى التنمية ، وطالب بضبط معدلات التزايد السكانى نظرا لمحدودية الموارد وضرورة الاعتماد على أنفسنا بالدرجة الأولى فى تنفيذ برامج التنمية والتحديث فى ظل المتغيرات الدولية المتسارعة .

وقد لمس الرئيس بعمق شديد هذه المشكلة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادى فى مصر واعتبرها متغيرا أساسيا ورئيسيا يؤثر فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس متغيرا ثانويا ، إذ لايمكن لأحد أن يغفل أهمية العنصر البشرى ، فهو المنتج وهو المستهلك فى نفس الوقت ، ورصيده بعد الإنتاج والاستهلاك هو الذى يحدد إلى أين يتجه مسار التنمية.

واستجابة لنداءات الرئيس المكررة بالعمل على ضبط معدلات التزايد السكانى حتى لاتلتهم ثمار الجهود المبذولة لتحقيق النمو ولاتجهض الجهود المضنية التى تبذلها الدولة والمؤسسات الخاصة والأسر المصرية فى الريف والحضر للارتقاء بمستوى المعيشة والحياة .

. نفتح من جديد فى هذا التحقيق السريع ملف المشكلة السكانية لنتناول أبعادها الخطيرة ونناقش سبل مواجهتها بالجدية والجزم اللازمين بعد أن وصل تعداد مصر فى العام الماضى إلى ٦٨ مليون نسمة بزيادة تقرب من ٣٠ مليون نسمة خلال العشر سنوات الأخيرة، ولكى نقولها صريحة وواضحة إنه مالم نتكاتف جميعا لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة من خلال حلول غير تقليدية فستقضى هذه الزيادة الكبيرة على فرص تحسين مستويات الحياة وتؤدى إلى تدهور سريع فى المرافق والخدمات وتجعل معركة الإنسان المصرى مع المستقبل محصورة فى المحافظة على مستويات المعيشة الراهنة بدلا من الارتقاء المستمر بها وهو ما يعنى ضرورة المواجهة لدعم التنمية.

المشكلة والحل

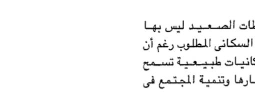
وفى آخر إحصائية عن تعداد مصر أعلن اللواء **أهاب علوى** رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أن عدد سكان مصر فى أول يناير ٢٠٠٣ بلغ ٦٩ مليونا و٢١٣ألفا و٢٧٤نسمة بزيادة قدرها مليونا و٣٢٧ألفا و١٩٦نسمة عن العام الماضى ، كما أعلن أن معدل النمو السكانى انخفض خلال عام ٢٠٠٢ إلى ١.٩٩٪ عن عام ٢٠٠١ حيث كانت معدل الزيادة خلاله ٢.٠٤٪ وأرجع هذا الانخفاض إلى نجاح جهود الدولة المبذولة للتصدى للمشكلة السكانية ، مشيرا إلى أن النتائج أشارت إلى انخفاض معدل الوفيات فى نفس الوقت ، وقال إن عدد سكان مصر يزيد مولودا كل ٢٣.٧ثانية ، وحذر سيادته من مخاطر الزيادة السكانية على خطط التنمية فى مصر .

ومن ناحية أخرى أكد الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة ، على أن الاستراتيجية القومية للحد من الزيادة السكانية تعتمد على حلول غير تقليدية وأن تنفيذها يعتمد على عدة محاور أهمها إعادة صياغة الرسائل الإعلامية ، وتوصيل رسالة صادقة عن موقف الأديان من تنظيم الأسرة وليس تحديدها ، مع بث رسائل إعلامية وفعالة لتغطية أكبر عدد من مواقع التجمع السكانى ، كذلك زيادة عدد الوحدات الصحية المتنقلة ، لتقديم الخدمات الصحية والسكانية والإنجابية للمواقع النائية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، هذا بالإضافة لتحسين الخصائص الاجتماعية وخفض نسبة الأمية والتسرب من التعليم.

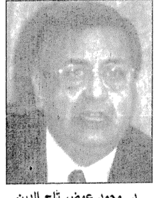
وعن أثر المشكلة السكانية على مستوى معيشة الفرد فى المجتمع أكد د.هشام مخلوف مدير المركز الديموجرافى بالقاهرة: أن المشكلة السكانية تنشأ فى الأساس حينما تعجز معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن ملاحقة الارتفاع فى معدلات النمو السكانى مما يؤثر على مستوى معيشة الأفراد فى كافة النواحى ، ويؤدى إلى ظهور الفقر بمعدلات متزايدة فى المجتمع فالزيادة السكانية تؤثر على معيشة الفرد ، وذلك لأسباب عديدة منها:

الارتفاع المتزايد لنسبة الأطفال فى المجتمع يؤدى إلى توجيه الحكومة أغلب الاستثمارات إلى خدمات الطفولة (صحية مثل التطعيمات وتعليمية مثل فتح مدارس جديدة بدلا من توجيهها إلى التنمية الاقتصادية مثل إنشاء مصانع) وهذا من شأنه قلة فرص العمل وزيادة البطالة وخفض مستوى معيشة الفرد ، كذلك الأسرة التى لديها عدد كبير من الأطفال يلاحظ أن متوسط المنفق على الفرد يكون أقل من الأسرة التى لديها عدد أطفال أقل .

التوقعات المستقبلية وفى دراسة أعدها المركز الديموجرافى بالقاهرة عن تطور الأوضاع السكانية فى مصر وتداعياتها والتوقعات المستقبلية للمسألة السكانية أكدت-كما يقول الدكتور هشام مخلوف مدير المركز - على أن هناك ٢٠ هدفا يمكن أن تساهم فى تحقيق أهداف السياسة القومية للسكان خلال الفترة القادمة منها التأكيد على أهمية الدور الفعال والمؤثر للقيادة السياسية والخطاب السياسى فى التعريف والتأكيد على أولوية المشكلة السكانية وتبعاتها وأيضا التأكيد على قومية المشكلة السكانية واعتبارها مشكلة المشكلات العامة التى لايمكن قصر مسئولياتها على قطاع أو وزارة



تحقيق : أحمد عبد الرحمن



د. محمد عوض تاج الدين



اللواء إهاب علوى



د. هشام مخلوف

بعينها ، واعتبار الانفاق فى مواجهتها جزءا أساسيا من استثمارات الدولة ، مع تفعيل دور المجلس القومى للسكان برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وضرورة تحديث السياسة القومية للسكان ، وكذلك التأكيد على أهمية دور المحليات فى وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات وكذلك التأكيد على أهمية زيادة مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فى مجالات تقديم خدمات تنظيم الأسرة ، ودور رجال الدين الإسلامى والمسيحى ، ومع أهمية تفعيل جهود محو الأمية خاصة بالنسبة للإناث فى سوق العمل ، وإزالة المعوقات التى تحد من نسبة مساهمتها فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

آراء ومناقشات

وتقول الدكتور عزة كريم بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: إن السكان قوة بشرية للتطور وتقدم المجتمع وتنميته وحفظ استقراره ، لأن البشر بالنسبة للمجتمع أساس تطوره وتقدمه ، لذلك فالزيادة السكانية طالما تستطيع توجيهها توجيها ايجابيا من حيث التعليم والعمل والإنتاج تصبح عنصرا ايجابيا داخل المجتمع خاصة إذا كانت الرقعة الجغرافية للمجتمع تسمح بذلك وتوجد إمكانيات طبيعية وزراعية يسمح باستغلالها ومن هذا المنطلق يمكن أن نغير تأثير الزيادة السكانية فى مصر .

فرغم أننا قاربنا نحو ٧٠ مليون نسمة إلا أننا غير موزعين توزيعا عادلا على نطاق المجتمع المصرى ككل ، فرغم تكدس السكان فى بعض المحافظات مثل القاهرة والاسكندرية ، مما أدى إلى مشاكل كثيرة إلا أنه يوجد خلل سكانى فى كثير من المحافظات مثل محافظات الحدود الصحراوية كشمال وجنوب سيناء ومطروح ، كما يوجد خلل رهيب للسكان حتى محافظات الصعيد ليس بها التكدس السكانى المطلوب رغم أن بها إمكانيات طبيعية تسمح باستثمارها وتنمية المجتمع فى إطارها .

وتوفير فرص عمل لعديد من أفراد سكانها ، وهذه المشكلة لاتحل ببرامج تنظيم ولا حتى التوعية بها ولكن يمكن أن تحل بإعادة توزيع السكان بالمناطق التى تعانى من خلل سكانى مع توفير المرافق والخدمات وعمل المشاريع الاستثمارية لتوفير فرص عمل بها ، تنظيم الأسرة يأتى بشكل تلقائى فى حالة الاهتمام بتعليم المرأة ، وتوفير فرصة عمل لها ، فالأسر المتوسطة الفقيرة المتعلمة نظمت نفسها دون الحاجة إلى برامج تنظيم الأسرة لأنها وجدت أن مصالح أسرتها تتعارض مع كثرة الإنجاب ، أما المرأة الفقيرة الجاهلة التى لا تعمل فهى تستخدم أولادها كمصدر رزق لها ، وأعتقد أن كل مايحدث الآن يساعد على مزيد من الإنجاب مثل البطالة والتسرب من التعليم والناتج من ارتفاع تكلفة التعليم ، فلابد من وجود تخطيط شامل متكامل يستطيع إعادة توازنه ويستخدم لصالح تنمية المجتمع ، فالتعليم وتوفير فرصة عمل هما الأساس الذى يحد من المشكلة السكانية ، كما أعتقد بانه يجب أن يعاد تخطيط الدولة ونخرج من الاهتمام بالمحافظات الأم إلى الاهتمام بالمحافظات الأخرى التى تحتاج لمزيد من الرعاية .

وتقول السيدة منار حسين أخصائية بإحدى الوحدات الصحية

إن المزيد من الزيادة السكانية يترتب عليها المزيد من الانفاق الاستهلاكى ، وبالتالى نقص فى الخدمات المقدمة ، ومن هنا تظهر أهمية التعليم والقضاء على الأمية لأنه من المعروف أن توافر مستوى معين من التعليم يعتبر ضروريا بالتطور مستوى الفرد والمجتمع .

وهو ما أكد عليه مؤتمر الشباب والقضية السكانية على أن يلعب الشباب دورا رئيسيا فى مواجهة هذه المشكلة وأن يخصص يوم لها جامعة ومدرسة وكذلك دمج موضوعات الصحة الانجابية والثقافة السكانية فى مناهج التعليم ، وأن ينشأ خط ساخن مجانى بوزارة الصحة والسكان يتولى الرد على جميع الاستفسارات للشباب ، وذلك فيما يخص الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة.

كلمة أخيرة

وبعد .. فرغم كل الجهود المبذولة ومع افتراض تحقيق أهداف السياسة السكانية خلال الفترة القادمة ، فمن المسلم به أن أعداد السكان سوف تستمر فى الزيادة المطردة رغم تناقص معدلات النمو وذلك نتيجة لقوة الدفع السكانى الناتج عن ارتفاع نسبة وعدد النساء فى سن الحمل حاليا ، ولذلك يقول الدكتور هشام مخلوف إن جهود التنمية لابد أن تسبق هذه المعدلات ، لهذا يجب التوصل إلى رؤية خبراء السكان والباحثين فى مجال السكان والتنمية فى دول العالم ومنها مصر.

ونصل فى النهاية إلى ضرورة تفعيل التوصيات الآتية:-

- توفير خدمات تنظيم الأسرة مجانا للأزواج ذوى الدخل المنخفض فى الريف والحضر .
- برنامج تطوع للنساء للعمل كوسطاء بين الأسر والعيادات الصحية التى ترعاها الحكومة والتى بلغ عدد المتطوعات منهن أكثر من ٤٣٠٠٠ متطوعة.
- دور حيوى للإعلام يؤكد على أن تنظيم الأسرة يتماشى مع العقيدة الإسلامية.
- جعل دراسة السكان جزء من المنهج الدراسى فى كل المستويات التعليمية وبرامج تعليم الكبار التى تعتبر شرطا للحصول على رخص للأفراد المقبلين على الزواج.

ولعله فى النهاية يجب علينا أن نقول وبكل حزم أن المشكلة جد خطيرة وتحتاج إلى تسارع الجهود لحلها والخروج من أزمات ضغوطها على التنمية فى كافة المجالات حتى يتحقق الرخاء والتنمية ويعيش كل فرد فى المجتمع فى أمان وسلام.



بعد حرب العراق

"ســـارس" يعلن الحرب على البشر!!

تحقيق : **انتصار سليمان**

الظاهرة خطيرة .. خطيرة ! وخطورتها ، مبعثها هذا المرض الجديد الغامض " سارس" الذى اختار دول جنوب شرق آسيا ، مصيدة لحصد ضحاياه ، فى زمن قياسى مخيف ، وهاهو ذا- فى حيوية غير مسبوقة - ينشط فى أكثر من ثلاثين دولة فى العالم !.. إن الذى يثير الرعب ، فى صدور البشر .. هى تلك السرعة الفائقة ، التى تنقض بها على ضحاياه ، فإذاهم بين عشية وضحاها ، فى عداد الموتى !.. والذى يثير الرعب أكثر .. هو أن الأطباء - بكل علومهم ، وتخصصاتهم ، وتجاربهم ، وخبراتهم مع المرضى ، والأمراض المتعددة - يقفون حائرين ، لا حول لهم ولاقوة ، أمام هذا الغامض الوافد ، المميت !.. هل نقول إن العالم كله ، يعيش الآن فى حالة طوارئ .. إزاء حرب مباغتة ، أعلنها على البشرية ،" فيروس " بلا وجه ولا اسم ، ولا هوية فى مراجع العلوم التطبيقية ، وأضابير الأطباء والخبراء فى علوم الأمراض ؟

إن العلماء ، يواجهون الآن مأزقا لا يحسدون عليه ، وهم ينبشون فى معاملهم ، ومخابيرهم ، وتجاربهم المعملية عن أصل هذا الفيروس اللعين ، الساخر حتى الآن من كبرياء الأطباء ، وزهو العلماء ، وغرور الحرب الأمريكية العدوانية على العراق ! ففى فترة قصيرة .. تمكن فيروس" سارس" من حصد أكثر من ٥٠٠ شخص ، ومازال الحصد مستمرا ، وأصاب أكثر من ستة آلاف مريض ، ومازالت الإصابات تتزايد .

فماذا - بعد - عن هذا " الفيروس " الذى أعلن الحرب على البشرية هذه الأيام بلا رحمة ؟

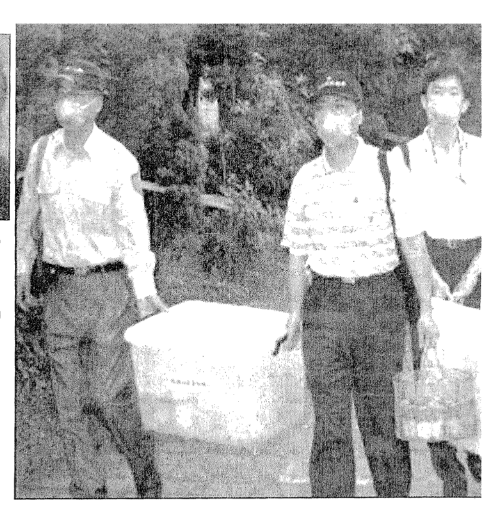
وماذا عن" أسلحة الدمار الشامل " التى يمكن أن نواجه بها هذا الفيروس القاتل ؟!!

وقصة الفيروس سارس بدأت فى شهر نوفمبر فى الصين ، عندما أصيب فلاح صينى بارتفاع فى درجة الحرارة " ٤٦" وضيق حاد فى التنفس ، ودخل المستشفى ، واحتار الأطباء فى علاجه .

وانتقل المرض إلى عائلته ، وإلى العاملين بالمستشفى ، ومن بينهم د. كارلو أورباني ، الذى يعمل فى منظمة الصحة العالمية ، والذى سافر إلى هونج كونج . وأقام بأحد فنادقها ، وتعرف على رجل أعمال أمريكى من أصل صينى ، وقد نقل الطبيب إليه المرض ، لتبدأ قصة سارس الذى لا يعترف بالحدود بين الدول

وساعد على انتشار سارس التعتيم الإعلامى الذى حدث فى الصين ، بإخفائها الحقيقة ، والأعداد المصابة والمتوفاة بسببه ، مما جعل الصين تقوم بطرد عمدة بكين وزير الصحة الصينى لتمتص غضب العالم عليها .

وفى مارس أعلن د/ أورباني عن وجود " فيروس الالتهاب الرئوى الحاد اللانمطى سارس " وبعدها توفى فى نفس الشهر متأثرا بالمرض ، كما اعترفت الصين بخطورة الموقف فى ٢٠ أبريل ٢٠٠٣ عندما ارتفع عدد الضحايا من ٣٧ إلى ٤٨٢ مريضا فى أسبوع واحد بالإضافة إلى ٦٠٠ حالة مشتبه فيها وقد اتخذت السلطات الصحية إجراءاتها ورفعت حالة الطوارئ لأول مرة فى حياتها منذ ٥٥ عاما ، عندما نصحت منظمة الصحة العالمية المسافرين بعدم السفر إلى جواندونج الصينية ، وهونج كونج ، وتورنتو بكندا ، وامتد المرض ليصل إلى ٣٠ دولة أسيوية ، وأوروبية ، وأمريكية ، مما جعل العالم يشن حربا على سارس ، بعد أن تطور وارتفع عدد ضحاياه لتصل إلى ٦٥٩١ مصابا فى العالم ، توفى منهم ٥٦٣ مريضا بينهم ٢٥١ مواطنا فى الصين وحدها ، وإصابة ٤٩٧٨ مريضا بالإضافة إلى ١٨ ألف شخص محتجزين فى الحجر الصحى للاشتباه فيهم ، تليها جزيرة هونج كونج التى أصيب بها ١٧٩٨ مريضا ، توفى منهم ٢٣٧ مريضا ، ومازالت الأرقام ترتفع يوما بعد يوم تعلن عن إصابة أعداد جديدة ، ووفاة آخرين ، مما جعل الصين تعترف بأنها فى أزمة خطيرة ، واعتزامها معالجة الموضوع بشفافية ، وأنها فى طريقها للقضاء على المرض



بإغلاقها مقاطعات ينتشر فيه المرض ، للحيلولة دون وجود إصابات جديدة.

وإن كانت منظمة الصحة العالمية أعلنت أنه مازال الوقت مبكرا ، وأن الإجراءات التى تمت غير كافية للقضاء على الوباء ، وأن خوف المنظمة منصب على انتقال المرض إلى دول أكثر تكدسا فى عدد السكان ، وأن أرضها تعتبر بيئة صالحة لنمو الفيروس ، وانتشاره ، مما يجعل من الوباء كارثة كونية ، خاصة أن أوروبا وآسيا الغنية لم يستطعا القضاء على المرض ، فما بالك بأفريقيا الفقيرة .

كشف غموض المرض

وفى معمل الباثولوجى بجامعة هونج كونج يعكف الباحثون على كشف غموض المرض القاتل سارس ، وقد تم عزل الفيروس عن المريض ورؤيته تحت الميكروسكوب وفيروس سارس ينتمى إلى عائلة ميكروبية معروفة باسم الكورونا فيروسات، والتى لا تسبب عادة أكثر من نزلة برد ، إلا أن الميكروب تطور لأسباب غير معروفة ليتحول إلى فيروس قاتل يثير الرعب فى العالم .

وفى البداية تعجب الخبراء من هذا الرعب الزائد من مرض تبلغ خطورته نصف خطورة مرض مثل حمي النيل التى تسبب الوفاة لمرضاه بنسبة ٦.٧٪ فى العام الماضى ، بينما بلغت نسبة الوفاة فى سارس ٣.٤٪ إلا أن الدراسات الأخيرة - والتى قامت على حقائق - كشفت عن أن نسبة الوفاة فى سارس تصل إلى ٢٠٪ وليس ٥٪ كما أعلنتها منظة الصحة العالمية فى شهر أبريل وأن مصدر الرعب من سارس يتمثل فى الغموض الذى يلتف حول المرض ، فعائلة الفيروس معروفة ولكن الشكل الجديد الذى ظهر به هو ما يثير السؤال ويختلف فيروس سارس عن فيروس الانفلونزا بأن الأخير يصيب الحلق والممرات الأنفية ، وإذا تطور إلى التهاب رئوى فإنه يصيب الجزء الأمامى من الرئة ، بعكس فيروس سارس الذى يهاجم الجزء السفلى من الرئة ممايصعب تنفس المريض .

وقد أكدت الدراسات أن الاتصال المباشر بين الشخص المصاب والشخص السليم هو الطريق الوحيد لنقل المرض ، فخروج الرذاذ من المريض إلى السليم ينتقل معه الفيروس .

وقد بدأت الدراسات فى إنتاج مصل واق ضد سارس ، مصل مستخرج من دم مريض أصيب بالمرض وتم شفاؤه ، وقد بدأت التجارب الأولية لهذا المصل لاستخدامه بجانب العلاج التقليدى ولكن لم يتم تفعليه قبل المزيد من التجارب على الحيوانات أولا ، ثم إقرار فاعليته فى حالة نجاح التجارب .

وزير الصحة: مصر خالية من سارس والإجراءات الصحية لاتهاون فيها

هذه هى قصة سارس التى بدأت ولم تنته بعد ، ذلك الوباء الذى يثير حوله الرعب والقلق والذى عكف العلماء على معرفة من أين جاء؟ وما السبب فى تطور الفيروس ؟ ولماذا ظهر فى هذه الدول ؟ وما هو موقف الدول العربية منه !! وهل الإجراءات التى اتخذتها مصر كافية لصد المرض عنا ! وأسئلة كثيرة لاتجد إجابة غير الاحتمالات.

أعراض سارس

بداية يشرح لنا د. محمود عبد المجيد مدير مستشفى الصدر بالعباسية ظاهرة " سارس " فيقول : هو مرض جديد من نوعه فى شكل التهاب رئوى حاد غير نمطى ، ينتج عن الإصابة بشكل جديد متحور من فيروس كورونا ، وقد ظهر فى أكثر من ٣٠ دولة فى العالم ، وينتشر بشكل خطير فى دول جنوب شرق آسيا ، وقد اكتشفه د/ كارلو أوربانى وهو طبيب متخصص فى الأمراض المعدية ، ويعمل بمنظمة الصحة العالمية ، وقد توفى فى التاسع والعشرين من مارس ٢٠٠٣ بسبب إصابته بالمرض !

وفيروس كورونا باللاتينى يعنى" تاج" ويشير إلى شكل الهالة المحيطة بالفيروس ، والتى تظهر تحت الميكروسكوب الإلكترونى ، والتى تتميز بالتحور بسهولة إلى أشكال مختلفة ، وهذا الفيروس يستطيع الحياة لمدة ثلاث ساعات فى الهواء الجاف .

أما عن أعراض المرض فيقول د. محمود عبدالمجيد فى خلال ١٠ أيام من إصابة المريض ، تظهر بعدها أعراض المرض ، وهى ارتفاع فى درجة الحرارة ٣٨ أو أكثر + سعال وعطس ، وآلام بالعظام ، والعضلات ، وصداع وآلام بالصدر ، وصعوبة التنفس ، وأحيانا قىء ، وأخيرا التهاب رئوى حاد غير نمطى !

أما عن العلاج المستخدم ، فلم يتم اكتشاف مصل ضد سارس ، حتى الآن ، ويكتفى الأطباء بعلاج الأعراض وليس المرض مستخدمين مضادات الفيروس مثل " ويبافيرن" ومشتقات الكورتيزون ، وبعض المضادات الحيوية الأخرى.

الوباء القاتل يثير الرعب .. ويتحدى اجتهادات العلم !

التلوث والزيادة السكانية .. يساعدان على انتشار المرض

علاج سارس

ويشير د. عادل خضر استشارى الأمراض الصدرية ، ونائب مستشفى الصدر بالعباسية ، إلى أن الفيروس الجديد والمعروف بسارس يثير حوله غموضا شديدا فحتى الأطباء لا يعرفون عنه أكثر مما يعرفه المهتمون بالمرض ، وهم يحصلون على معلوماتهم من نشرات منظمة الصحة العالمية ، وما ينشره علماء جامعة هونج كونج من نتائج أبحاثهم حول المرض .

والمعروف أن وباء سارس هو نوع من فيروس كورونا الذى يسبب التهابا رئويا حادا يؤدى إلى الوفاة ، لأنه فيروس قاس ومميت .

وقد أكد العلماء أن الرذاذ المباشر من المريض إلى الأشخاص المحيطين به ، هو السبب الوحيد لانتشار المرض .

ويزداد معدل الوفيات فى حالات كبار السن ليصل إلى ٥٠٪ من الحالات المصابة ، بينما تصل هذه النسبة إلى ١٪ من الأطفال ، وقد يعود السبب لضعف المناعة عند كبار السن ، خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض الكبد ، والقلب .. وغيرها ، وحتى الآن لم يستطع العلماء معرفة سبب المرض ، وإن شك البعض فى احتمال أن يكون " سارس" هجوما أمريكيا بسلاح بيولوجى على دول آسيا .

ويؤكد د. عادل خضر أنه احتمال غير مستبعد ، فطبيعة المرض ، تشير إلى أنه مشتق من ميكروب معروف ، وإن كان العلماء يعتقدون أن السبب طبيعى ، وقد نتج عن فيروس يصيب الحيوانات ، أو الطيور ، وقد حدثت فيه تغيرات ، وانتقل إلى الإنسان بعد أن تحولت جيناته من ميكروب متوسط الضراوة ، إلى ميكروب شديد الضراوة ، كما أنه من المستبعد أن يكون سلاحا أمريكيا لأن أمريكا لم تستطع حماية نفسها حيث شهدت كندا الإصابة بحالات كثيرة .

وقد بدأت مصر فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها ، وأول هذه الإجراءات ، انتشار الوعى بطبيعة المرض ، وقد بدأت وزارة الصحة فى عمل ندوات للأطباء لتعريفهم بطبيعة المرض ، حتى نستطيع حماية أنفسنا منه ، فلا يصح أن ننتظر حتى تظهر حالات بيننا ، ثم نبدأ فى معرفة المرض ، بل يجب أن نتعرف المرض ، ونستعد له ، **وقد بدأ التعاون بين أطباء وزارة الصحة ، والجامعات العلمية ، ومندوبى منظمة الصحة العالمية ، لمعرفة طبيعة المرض والعلاج ، وقبلها طرق الوقاية .**

سارس فى مصر

وترتبط مصر بدول جنوب شرق آسيا ارتباطا شديدا وبخاصة مع الصين ، حيث ينتشر ١٨ ألف صينى يعملون فى مصر بين مندوبين ، وتجار لبضائع صينية ، تحتل المحلات ، وأرصفة الشوارع .

هذا بالإضافة إلى المواد الغذائية، حيث قامت مصر باستيراد ٣٥ ألف طن فول ، وكميات كبيرة من الثوم ، والبقوليات التى يتم استيرادها من شرق آسيا ، مما يطرح السؤال : هل من الممكن أن يتم استيراد المرض عن طريق استيراد الغذاء ؟!

لذا حرص أعضاء اللجنة الصحية بمجلس الشعب ، برئاسة د/ حمدى السيد على مناقشة الموضوع ، لمعرفة موقف مصر من مرض سارس ، وقد أكد د/ محمد عوض تاج الدين وزير الصحة على خلو مصر من مرض سارس ، وأن جميع القادمين من الخارج يخضعون لإجراءات الحجر الصحى بالمنافذ و المطارات ، ومن يرفض يتم حجزه ١٠ أيام ، للتأكد من خلوه من الأمراض ، خاصة سارس .

وأشار سيادته إلى أنه لا تهاون فى إجراءات الكشف، لأنها قضية أمن قومى ، وأن جميع الحالات التى احتجزت فى المطار والموانى للاشتباه فيها ثبت عدم الإصابة بالمرض ، وغادرت البلاد .

كما أوضح وزير الصحة أن مرض سارس لا ينتقل عبر لمس البضائع المستوردة من البلاد المصابة بالمرض ، وإنما ينتقل عبر الرذاذ الخارج من الشخص المصاب ، وقد بدأت مصر فى إجراءات مشددة بالموانى والمطارات ، للحيلولة دون تسرب المرض للبلاد ، فقد تم تشكيل غرفة العمليات داخل وزارة الصحة ، بالتعاون مع الحجر الصحى بالمطار ، للاتصال بقائدى الطائرات وعدم فتح الأبواب إلا بعد إجراء فحص شامل على جميع القادمين من جنوب شرق آسيا ، كما شملت الإجراءات الوقائية إنشاء وحدة صحية بالمطار تضم ٦٠ طبيبا ، و٦٠ ممرضا وممرضة داخل الحجر الصحى ، ووحدة معامل مركزية ، لإجراء التحاليل اللازمة للمتشبه فيهم ، وقد تلقى العاملون دورات تدريبية حول اكتشاف أعراض المرض ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة.

مبالغة إعلامية

ويؤكد د. محمد إسماعيل عبده رئيس شعبة المستلزمات الطبية باتحاد الغرف التجارية عدم وجود حظر على استيراد السلع من جنوب شرق آسيا ، خاصة المستلزمات الطبية .

وحتى هذه اللحظة مازالت عمليات الاستيراد من هذه الدول مستمرة ، ولكنى أعتقد أنه مع زيادة عدد الوفيات ، والمخاوف التى تسود العالم كله من انتشار هذا المرض ، سينخفض بالتأكيد الاستيراد من هذه الدول ، وستتجه أنظار المستوردين إلى دول أوروبا والولايات المتحدة ، حتى يتجنبوا مجرد القلق والشك من انتقال المرض عن طريق هذه البضائع .

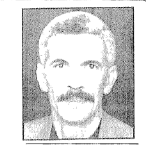
أما عما يتم استيراده الآن فهو يخضع لإجراءات صحية كثيرة للتأكد من خلوها من الأمراض .

ويشير د. محمد إسماعيل إلى أن هناك مبالغة شديدة وذعرا ليس له سبب من وباء سارس ، سببه الإعلام الأمريكى ، والأوروبى ، فسارس فيروس مثل أى فيروس تكمن خطورته الوحيدة فى أنه مازال مجهولا بالنسبة للعلماء لم يتم معرفة سببه ، وإن كنت أعتقد أن الإعلام الغربى يقصد بالفعل تهويل المرض حتى يضعف القوة الاقتصادية لدول شرق آسيا التى تمثل خطرا يهدد أمريكا وأوروبا وهو مانلاحظه بالفعل من تدهور الوضع فى دول آسيا ، خاصة الصين ، التى فقدت مليارات الدولارات فى قطاع النقل والسياحة .

سلاح بيولوجى

وما إن انتشر سارس فى جنوب شرق آسيا ، وامتد منه إلى باقى دول العالم حتى ثار الشك فى نفوس البعض والخوف من كون سارس سلاحا بيولوجيا أرادت به القوى المهيمنة على العالم السيطرة على دول آسيا التى أصبحت قوة اقتصادية لا يستهان بها ، وعلى وجه الخصوص ، الصين التى تتمتع بتعداد سكان يصل إلى " ١.٢ مليار نسمة " .

" البقية ص ٤١"



صبرى الجريدى





د. عبد العظيم وزير

اللجنة النقابية وصندوق الزمالة لعمال النقل البرى

فارسكور - دمياط

تتقدم اللجنة النقابية ورئيس مجلس إدارة صندوق الزمالة والأعضاء بأصدق التهانى إلى شعب دمياط والسيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

وإلى القيادات الشعبية والتنفيذية والعمالية بالمحافظة بمناسبة

عيد دمياط القومى



محمد فتحى النحراوى

إبراهيم جزر

كما تتقدم بالتهنئة إلى السيد

صبرى الجريدى

رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى

رئيس اللجنة

محمد فتحى النحراوى

الأمين العام	أمين الصندوق
محمد السيد بيضون	**إبراهيم إبراهيم جزر**

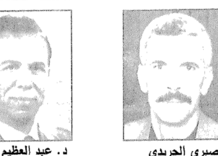
الأعضاء

عبد الحميد محمد على - علاء جلال الحسينى

ماجد العربى مسمار - ربيع زهران

صلاح توكل أبو النور - عصام محمد القزاز

جمال الحسينى أبو العلا - محمود أحمد السلنتى



صبرى الجريدى — د. عبد العظيم وزير

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بدمياط

تتقدم بخالص التهنئة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

لجهوده المخلصة من أجل مصر وبمناسبة

العيد القومى للمحافظة

محمد السيد الجمل

تتقدم بأجمل التهانى إلى شعب دمياط الكريم وإلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

وإلى جميع القيادات السياسية والشعبية والتنفيذية والعمالية

كما تتقدم بأصدق التهانى وخالص الشكر للسيد اللواء

محمد مصطفى رضوان

مدير أمن دمياط والسيد العميد مدير مرور دمياط وجميع ضباط المرور على مايبذلونه من جهود وما يحققونه من إنجازات بقيادة اللواء مدير أمن دمياط

وتتقدم بأخلص تهنئة وأصدق تقدير للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال

صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة للنقل البرى

رئيس اللجنة	نائبا الرئيس
محمد السيد الجمل	**محمد محمد حماد - محمد مصطفى تقلو**

الأمين العام	أمين الصندوق	مساعد أمين الصندوق
فهيم رجب سلام	**محمد مصطفى رضوان**	**السيد عزت البدراوى**

الأعضاء: عبد العزيز خرشوم - محمد السعيد صحصح - محمد رضا جبر

الصناعة والتلوث.. سباح

ذهبت الوزيرة .. والسحابة باقية .. هذا ما ردده الناس بعد خروج د. نادية مكرم عبيد من وزارة البيئة وبقاء السحابة السوداء التى غطت سماء القاهرة واحتار فيها الناس .. ولأن قضية البيئة أصبحت من القضايا الملحة التى تنعكس آثارها على كل شيء من حولنا .. وأولها الهواء الذى نتنفسه والماء الذى نشربه .. أصبح لزاما على الدولة أن تضع هذه القضية فى أولويات اهتماماتها خصوصا بعدما استفحلت مشكلة التلوث الصناعى بمخلفات المصانع التى تلفظها فى الماء والهواء كل يوم وعليه نتساءل ما هى الجهود المبذولة من جانب الدولة والهيئات المعنية .. وما هى رؤية المسئولين والأساتذة فى هذا الصدد .الإجابة نطالعها من خلال التحقيق التالى .

تحقيق : **مجيب رشدى**

ورشة عمل نظمها مؤخرا مشروع التحكم فى التلوث الصناعى بجهاز شئون البيئة تم خلالها استعراض دراسة حصر الانبعاثات من المصادر الصناعية بنطاق جنوب القاهرة الكبرى .. وتأتى إقامة هذه الورشة لرصد ملوثات الهواء بالقاهرة تمهيدا لوضع خطة قومية للحد من هذه الملوثات بهدف القضاء على ظاهرة السحابة السوداء التى احتار فيها الناس كثيرا .. وهذه البيانات التى سيوفرها هذا المشروع كما يقول د. ممدوح رياض وزير البيئة سيتم استخدامها لتحديد استراتيجيات التحكم فى الملوثات ووضع أولويات إجراءات الحد من التلوث حتى يمكن استخدامها فى الدراسات الخاصة بنوعية الهواء .. أضف إلى ذلك أنه سيتم الاستفادة من نتائج هذه الدراسة فى إعداد الأساس التقنى لمساعدة محافظتى القاهرة والجيزة فى تصميم البرامج الخاصة بتحسين وصيانة نوعية البيئة علاوة على تحديد مصادر الانبعاثات ومستوياتها والحصول على المدخلات الضرورية للقيام بالدراسات الخاصة بتقدير المخاطر على الصحة ووضع الأساس للدراسات المستقبلية لحصر الانبعاثات فى مصر .

وهذه الدراسة ستساعد فى عمل فرق التفتيش البيئى بالحصول على حصر واقعى لمثل هذه الانبعاثات بما يمكن معه التطوير المستقبلى .. وقد أجريت هذه الدراسة على ٧٠ مصنعا فى عدة مجالات منها الصناعات الكيميائية والمعدنية والنسيجية وكذلك الصناعات الغذائية ومواد البناء علاوة على محطات توليد الكهرباء وذلك مع التركيز على صناعة الأسمنت والدباغة والطوب الطفلى .

على جانب أخر .. تم تشكيل لجنة تضم وزارات البيئة والتنمية المحلية والصناعة واتحاد الصناعات المصرية (غرفة الصناعات المغدنية) وعدد من المراكز العلمية المتخصصة لوضع خطة شاملة لتطوير صناعة المسابك فى مصر وتوفيق أوضاعها البيئية .. تلك الصناعة التى يصل عدد المسابك بها فى القاهرة وحدها إلى ٧٥٠ مسبكا ويعمل بها ٨ آلاف عامل .. وتنقسم خطة التطوير إلى مرحلتين الأولى قصيرة المدى وتتضمن الوقف النهائى لاستخدام المازوت والاعتماد على الغاز والسولار طبقا لما نص عليه قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ مع استخدام التكنولوجيات المتطورة لتوفيق أوضاع هذه المسابك بما فيها من استخدام الفلاتر المناسبة عند تشغيل المسابك التى تعمل بالغاز أو السولار علاوة على نقل المسابك المجاورة للمدارس والمستشفيات والمناطق السكنية بعيدا عن هذه المناطق بالتنسيق مع المحافظات المختلفة ...

أما المرحلة الثانية للتطوير فهى طويلة المدى وتعتمد على إقامة ثلاث مناطق لصناعة المسابك فى القاهرة تصل مساحة كل منها إلى ٥٠ فدانا يتم تجهيزها و إمدادها بالمرافق لنقل المسابك إليها مع وضع عدد من النماذج المتطورة تكنولوجيا لكافة أنواع هذه المسابك بحيث تصبح هذه المناطق الجديدة مناطق صناعية صديقة للبيئة.

و حماية النيل .. أيضا

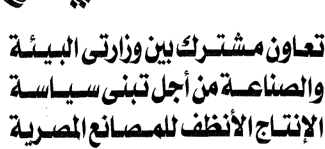
و امتدادا لهذا الاهتمام بمنع التلوث البيئى .. ومن جانبها قررت نقابات عمال الزراعة والرى بدول حوض نهر النيل التسع بإنشاء صندوق خاص لحماية النيل من التلوث الصناعى والكيمائى بتمويل من تلك النقابات.

وفى هذا الصدد يقول السيد محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية : بأن النقابة قررت المساهمة فى الصندوق بمبلغ ٥ آلاف دولار كنواة لدعم موارد الصندوق لبدء مهامه فورا .. هذا وقد قررت نقابات الزراعة فى أفريقيا بإنشاء شبكة معلومات مركزية بالقاهرة تتبعها فروع أخرى بدول حوض نهر النيل لمتابعة البيانات الخاصة بتلوث النهر مطالبين الحكومات بإنشاء معامل على طول نهر النيل للتأكد من سلامة مياهه من أى تلوث حفاظا على صحة المواطنين .. كما طالبت النقابات بتشكيل لجان فنية فى مصر ودول حوض نهر النيل لتطهير مصبات النهر والبحيرات من الحشائش والأجسام الغريبة ومخلفات المصانع وإنشاء لجنة قطاعية دولية لمتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية النهر من التلوث

آراء في القضية

وإذا كانت هذه هى الصورة العامة للجهود التى تبذل حاليا للوقوف ضد التلوث بشكل عام والصناعى منه بشكل خاص . فماذا عن رأى الأساتذة والمسئولين فى هذه القضية ؟؟

يعبر د. حسن شحاتة أستاذ الكيمياء بكلية العلوم جامعة الأزهر عن رأيه قائلا : الهواء الذى نتنفسه فى كل لحظة الآن لم يعد عليلا نقيا كما كان . والسبب سحب الأدخنة والغازات والأتربة والنفايات الصناعية التى أصبحت موجودة هنا وهناك .. مؤكدا أن الإنسان بذلك يتآمر على نفسه وصحته ببثه مخلفات مصانعه عبر المداخن لتخرج بسمومها إلى الهواء والنتيجة كارثة على صحة البشر ومن ثم تحولت ابتكارات الإنسان التى أوجدها ليحقق



ضد التيار

تعاون مشترك بين وزارتى البيئة والصناعة من أجل تبنى سياسة الإنتاج الأنظف للمصانع المصرية



د. على الصعيدى

د. ممدوح رياض

لنفسه من خلالها حياة هانئة وهادئة إلى كابوس يطارده ليقضى عليه فى كل وقت .

عقبات ثلاث

أما د. فاروق إسماعيل رئيس لجنة البحث العلمى بمجلس الشورى فيرى أن هناك عقبات ثلاث تقف أمام مكافحة التلوث الصناعى لابد أن نضعها فى اعتبارنا لكى نتصدى لها .. أولى هذه العقبات .. مالية وتتمثل فى نقص التمويل اللازم للتوفيق البيئى وغياب وقلة القروض والمنح المخصصة لذلك .. ثم عقبات إدارية وتلك قد تزول مع تطبيق اتفاقية الجات وقناعة المسئولين عن المصانع بأهمية وضرورة الإنتاج الأنظف .. وحاليا توجد صعوبة فى الرقابة الداخلية لمراحل التصنيع وغياب السياسات البيئية بالمصانع ثم عقبات فنية تكمن فى عدم وجود فنيين متخصصين بتكنولوچيات البيئة فى المصانع



سياسة الإنتاج الأنظف

ومن جانبه .. ينصح د. يحيى المحجرى المستشار الدولى بمشروع التحكم فى التلوث الصناعى التابع لجهاز شئون البيئة بأن البداية الحقيقية تكون بعمل تقييم عمليات الإنتاج الحالية تقييما بيئيا شاملا مع تحديد سعر حقيقى للمنتج واختيار عدة بدائل من الإنتاج الأنظف لتحسين الأداء الاقتصادى والبيئى للمنشأة واختيار أفضل هذه البدائل من الناحية الاقتصادية ثم ترتيب النتائج وعرضها على الإدارة لاختيار الحل النهائى مع التأكيد على المراجعة والتحسين والمتابعة المستمرة .

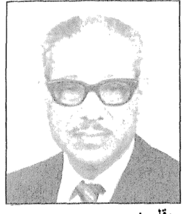
أيضا والكلام لازال للدكتور المحجرى فعلى الحكومة أن تعلن تبنيها لسياسة الإنتاج الأنظف باعتباره جزءا لا يتجزء من برنامج تحديث الصناعة وأنه إحدى الدعائم الهامة للنهضة الاقتصادية الحالية .. كذلك على الحكومة أن توقع على الاتفاقية الدولية لتطبيق الإنتاج الأنظف والتى يتبناها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (unep) وإنشاء هيئة لتنظيم ومتابعة تطبيق الإنتاج الأنظف فى مصر

تعاون مشترك

د. ممدوح رياض - وزير الدولة لشئون البيئة يوضح رأيه فى أن البيئة أصبحت هى الوجه الآخر لعملة الصناعة معللا ذلك بأننا نعيش فى مكان واحد وعلينا تبنى سياسة الإنتاج الأنظف حماية للصناعة والبيئة معا .. ولتقليل التلوث الصناعى لأقل درجة ممكنة .. وهذا المفهوم يأتى تأكيدا لتكليف الرئيس مبارك بعدم السماح لأى منشأة صناعية بالإنشاء قبل إجراء دراسة الأثر البيئى لها الأمر الذى سيساعد فى الحفاظ على هذه البيئة مما سيكون له مردود اقتصادى جيد لمنتجات هذه المنشأة .. وقد يتصور البعض أن تكاليف مثل هذه الدراسات البيئية قد تعطل عجلة الاستثمار .. وأنا أقول لهم " لا " لأن مراعاة البعد البيئى لأى مصنع سوف تفتح أمامه الأبواب على مصراعيها لتصدير منتجاته للأسواق العالمية ومن ثم سوف يخضع هذا المصنع للرقابة البيئية وخاصة من المستوردين والذين سوف يأتون لمصر وهم مطمئنون بأن هناك معايير بيئية خاصة بالإنتاج الأنظف متوافرة فى مصانعنا

وتأكيدا على أهمية هذه القضية بالنسبة لوزارة الصناعة أيضا باعتبارها طرفا رئيسيا فى الموضوع .. أكد د. على الصعيدى وزير الصناعة والتنمية التكنولوچية على أن هناك استراتيچية تعاون حالية بين وزارتى الصناعة والبيئة لتطبيق مبادئ وإجراءات الإنتاج الأنظف مع توفير وسائل منخفضة التكاليف للحد من التلوث الصناعى والعمل على توفير التكنولوچيا النظيفة لمصانعنا سواء نقلا من الدول المتقدمة أو التصنيع المشترك أو التصنيع المحلى وهدفنا فى ذلك دفع عجلة الصادرات المصرية للخارج .. والحفاظ على بيئتنا وصحة عمالنا ومواطنينا .

حماية الأمومة في اتفاقيات العمل الدولية



بقلم :
عبد الحليم القاضي

قرر قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ حقوقا فى حالتى الحمل والوضع وما بعد الولادة واشترط لاستحقاق العاملة هذه الحقوق أن تكون قد امضت عشرة أشهر فى خدمة صاحب العمل نجملها فيما يلى :

الحق فى أجازة مدتها تسعون يوما بتعويض مساو للأجر الشامل تشمل المدة التى تسبق الوضع والتى تليه ، بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا بها التاريخ الذى يرجح حصول الوضع فيه ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الخمسة وأربعين يوما التالية للوضع .

ولاتستحق أجازة الوضع لأكثر من مرتين طوال مدة خدمة العاملة (م٩١)

٢- يكون للعاملة التى ترضع طفلها فى خلال الأربع والعشرين شهرا لتاريخ الوضع - فضلا عن مدة الراحة المقررة - الحق فى فترتين أخريين للرضاعة لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق فى ضم هاتين الفترتين .

وتحسب هاتان الفترتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليهما أى تخفيض فى الأجر (م٩٣)

٣- يحظر على صاحب العمل فصل العاملة أو إنهاء خدمتها أثناء أجازة الوضع المشار إليها سابقا

فإذا رجعنا إلى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نجد أنه قد تضمن ما يلى :

١- تستحق المؤمن عليها فى حالة الحمل والوضع تعويضا عن الأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر المسدد عنه الاشتراك عن مدة الأجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام بحسب الأحوال بشرط ألا تقل مدة اشتراكها فى التأمين عن عشرة أشهر (م٧٩)

٢- الحق فى العلاج أثناء الحمل والولادة

ولنا ملاحظة وهى أن قانون العمل يقرر للمرأة العاملة فى حالتى الحمل والوضع تعويضا لمدة تسعين يوما مساويا للأجر الشامل فى حين نجد أن قانون التأمين الاجتماعى يقرر لها تعويضا يعادل الأجر المسدد عنه الاشتراك وأرى أن يلتزم صاحب العمل بالفرق بين ما قرره قانون العمل وما يلتزم صندوق التأمين على العاملين فى القطاع العام والخاص

ولكن ما موقف التشريع المصرى من اتفاقيات العمل الدولية ؟

أصدرت منظمة العمل الدولية الاتفاقيات الآتية لحماية ورعاية الأمومة للمرأة العاملة :

١- الاتفاقية رقم ٣ لسنة ١٩١٩ الخاصة باستخدام النساء قبل الوضع وبعد الوضع

٢- الاتفاقية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بالمستوى الأدنى للضمان الاجتماعي

٣- الاتفاقية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بحماية الأمومة

٤- الاتفاقية رقم ١٨٣ بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة لسنة ١٩٥٢

■ أولا :الاتفاقية رقم ٣

وافق عليها مؤتمر العمل الدولى الذى عقد بواشنطن فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٩ وتعتبر هذه الاتفاقية أول الاتفاقيات الخاصة برعاية المرأة العاملة وتتلخص أحكام هذه الاتفاقية فيما يلى :

- تسرى هذه الاتفاقية على النساء العاملات بالمنشآت الصناعية والتجارية

- لا يجوز تشغيل المرأة خلال الستة أسابيع التالية للوضع وللمرأة الحق فى أن تنقطع عن العمل قبل الوضع بستة أسابيع بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينا بها التاريخ الذى يرجح حصول الوضع فيه .

- للمرأة الحق فى أثناء الأجازة المشار إليها فى تعويض كاف يمكنها هى وطفلها من المعيشة فى أحوال صحية طيبة

ولم تحدد الاتفاقية مقدار التعويض أو نسبة من أجرها

- للمرأة الحق فى الحصول على الرعاية الطبية من الطبيب أو القابلة

- للمرأة الحق فى فترتين لا تقل مدة كل منهما عن نصف ساعة لتتمكن من إرضاع طفلها

وقد دخلت هذه الاتفاقية دور التنفيذ من ١٣ يونية سنة ١٩٢١ وصدقت عليها ٣٠ دولة ولن تصدق عليها جمهورية مصر العربية بالرغم من أن تشريعات العمل والتأمينات تعطى المرأة العاملة أجازة فى حالتى الحمل والوضع تقارب ٩٠ يوما بأجر كامل ويمكن التصديق على الاتفاقية .

■ ثانيا :الاتفاقية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن المستوي الأدني للضمان الاجتماعى

فى يونية ١٩٥٢ وافق مؤتمر العمل الدولى على الاتفاقية رقم ١٠٢ الخاصة بالمستوى الأدنى للضمان الاجتماعي

وتضمنت هذه الاتفاقية أربعة عشر بابا وهي:

الباب الأولى : أحكام عامة

الباب الثانى : الرعاية الطبية

الباب الثالث : المزايا فى حالة المرض

الباب الرابع : المزايا فى حالة البطالة

الباب الخامس : المزايا فى حالة الشيخوخة

الباب السادس: المزايا فى حالة إصابات العمل وأمراض المهنة

الباب السابع : الأعانات العائلية

الباب الثامن : مزايا الأمومة

الباب التاسع : مزايا العجز عن العمل

الباب العاشر : مزايا الورثة (الوفاة)

الباب الحادى عشر : احتساب المدفوعات الدورية

الباب الثانى عشر : المساواة فى المعاملة بين المقيمين وغير الوطنيين

الباب الثالث عشر : أحكام مشتركة

الباب الرابع عشر : أحكام متنوعة

ويلاحظ أن هذه الاتفاقية وهى شاملة للمستويات الدنيا لكل فرع من فروع التأمينات الاجتماعية هى أساس الاتفاقية العربية للتأمينات الاجتماعية والتى وافق عليها المؤتمر الأول لمنظمة العمل العربية الذى عقد فى سنة ١٩٧١

ونستعرض فيما يلى أحكام هذه الاتفاقية

الباب الأول - أحكام عامة -

تضمن هذا الباب تعاريف المصطلحات التى

تضمنتها الاتفاقية ، وما تتطلبه الاتفاقية من الدولة العضو لتنفيذه وهو ما يلى :

١- أحكام الباب الأول

٢- ثلاثة على الأقل من الأبواب الثانى إلى العاشر على أن يكون من بينها واحد على الأقل من الأبواب الرابع والخامس والسادس والتاسع والعاشر

٣- الأحكام المناسبة للأبواب الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر

٤- الباب الرابع عشر

كما تضمن هذا الباب جواز الانتفاع ببعض الاستثناءات المؤقتة فى تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية

وتنص أحكام هذا التأمين فى الباب الثامن والباب الحادى عشر على عدد من الأحكام الأساسية التى تضمنتها الاتفاقية

أ- فيما يتعلق بالمزايا :

تضمنت الاتفاقية المزايا الآتية فيما يتعلق بالأمومة:

١- الرعاية الطبية قبل الوضع وبعد الوضع من الأطباء والمولدات المؤهلات

٢- الإقامة بالمستشفى عند الضرورة

٣- تعويض الأمومة يعادل ٤٥٪ من الأجر تصرف لمدة ١٢ أسبوعا

ب- فيما يتعلق بالتغطية :

تشمل التغطية الأشخاص الآتى بيانهم :

(أ) إما جميع النساء الداخلات فى فئات منصوص عليها تكون فى مجموعها ٥٠٪ على الأقل من جميع المستخدمين وكذا فيما يختص بالمزايا الطبية فى حالة الأمومة زوجات الأشخاص الداخلين فى هذه الفئات

(ب) وإما جميع النساء التابعات لفئات منصوص عليها من المستخدمين تكون فى مجموعها ٥٠٪ على الأقل من جميع المستخدمين فى مشروعات صناعية تستخدم ٢٠ شخصا على الأقل

وفيما يختص بالمزايا الطبية فى حالة الأمومة تشمل التغطية زوجات الرجال الداخلين فى هذه الفئات

لم تتضمن تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية فى مصر أى حق لزوجات الرجال الداخلين فى الفئات التى تسرى عليها أحكام الاتفاقية فى الرعاية الطبية فى حالتى الحمل والوضع

أما بالنسبة لتعويض الأمومة فهو ٩٠ يوما قبل وبعد الوضع بأجر كامل طبقا لتشريع العمل

■ ثالثا : الاتفاقية رقم ١٠٣

وافق عليها مؤتمر العمل الدولى فى دورته الخامسة والثلاثين الذى عقد بجنيف فى ١٤ يونية ١٩٥٢ وأهم أحكام هذه الاتفاقية ما يلى :

١- تسرى الاتفاقية على النساء المشتغلات فى الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات ويجوز استثناء:

- أسرة صاحب العمل
- بعض فئات الأعمال غير الصناعية
- الأعمال التى تزاول فى مشروعات زراعية عدا المزارع
- الخدمة المنزلية بأجر فى المنازل الخاصة
- النساء المشتغلات بمنازلهن
- المشروعات الخاصة بنقل الركاب والبضائع فى البحار

٢- للمرأة الحق فى أجازة الأمومة لمدة ١٢ أسبوعا متى استخرج شهادة طبية تحدد اليوم المحتمل للوضع ويحدد التشريع الوطنى الأجازة بعد الوضع بحيث لا تقل عن ستة أسابيع وهذه الأجازة إجبارية

٣- يكفل التشريع الوطنى أجازة إضافية يحدد مدتها فى الحالتين الآتيتين :

- قبل الوضع فى حالة المرض الناتج عن الحمل والذى يثبت بشهادة طبية
- بعد الوضع فى حالة المرض الناتج عن الوضع والثابت بشهادة طبية

٤- للمرأة الحق فى معونة مالية أثناء أجازة الأمومة يحدد التشريع الوطنى قيمتها بحيث تكون كافية للمحافظة التامة على صحة الأم والولد وتكفل مستوى معيشة لائق لهما

٥- للمرأة الحق فى الرعاية الطبية قبل الوضع وبعد الوضع بواسطة الزائرات الصحيات المؤهلات أو الأطباء وكذلك التمريض فى المستشفى عند الضرورة على أن يكون لها الحق فى اختيار الطبيب وحرية الاختيار بين المستشفى العام والمستشفى الخاص .

٦- للمرأة الحق فى الانقطاع عن العمل لإرضاع طفلها فى الأوقات التى يحددها التشريع الوطنى على أن تحتسب هذه الفترات من ضمن ساعات العمل وتدفع عنها الأجور

٧- لا يجوز لصاحب العمل أن يفصل المرأة أثناء أجازة الأمومة

وقد دخلت هذه الاتفاقية دور التنفيذ فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدقت عليها ٣٨ دولة ولم تصدق عليها جمهورية مصر العربية لسببين:

الأول : لم تنص التشريعات فى مصر على الأجازة الإضافية قبل وبعد الوضع فى حالتى المرض الناتج عن الحمل أو الناتج عن الوضع والثابت بشهادة طبية

الثانى : أن تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية تطابق بل تجاوز الاتفاقية فى مدة الأجازة الخاصة بالحمل والوضع ولم يرد فيها ما يجيز للمرأة الحق فى اختيار الطبيب وحرية الاختيار بين المستشفى العام والمستشفى الخاص ، وإنما الرعاية الطبية تكون فى مستشفيات وعيادات التأمين الصحى .

"سارس"

"بقية"

هذا ويعتبر فى حد ذاته سلاحا خطيرا لا يقضى عليه أقوى الأسلحة العسكرية ، وإنما يقضى عليه فيروس صغير يقتل فى صمت ، وبدون أن يثير حوله التساؤلات والرفض العالمى ، وقد أكد الأطباء على أنه أمر محتمل وغير مستبعد .

ولكن ما ينفيه ، هو أن شمال أمريكا أصيب بالمرض ، إلى جانب قيام العلماء فى مراكز التحكم للأمراض فى أطلنطا بولاية جورجيا بالولايات المتحدة ، بعزل الفيروس ، وإجراء التجارب لعمل مصل واق ومضادات حيوية للمرض ، بما لا يعنى أن أمريكا نفسها لاتستطيع حماية نفسها من الوباء .

ويبقى السؤال الذى يدور فى الذهن : لماذا منطقة جنوب شرق آسيا ؟ ولماذا تتحمل الصين أكبر قدر من الإصابة ، وعدد المتوفين ؟

وتجيب د. روحية عبد الفتاح أخصائى أمراض صدرية ومدير مركز باب الشعرية فتقول : السبب المحتمل حتى الآن هو تميز هذه المناطق بالتعداد السكانى الكبير ، بالإضافة إلى كونها مناطق صناعية ، وتشهد معدلات تلوث البيئة بها أعلى ارتفاع ملحوظ ، مما يقلل من التهوية الجيدة ، ويجعل انتشار المرض سريعا .

وتشير د. روحية عبد الفتاح إلى أننا فى مصر نخشى أن تقع لنا نفس مشكلة الصين ، بسبب تعداد السكان ، والأماكن غير جيدة التهوية ، فقد ظهرت فى بعض الدول العربية حالات مشتبه فيها ، لذا تحرص مصر على عمل ندوات علمية لتوعية الأطباء والجمهور بالمرض ، فمصر بلد موانيها مفتوحة على العالم بحكم موقعها الجغرافى المتميز ، وبالتالى فهى معرضة لنقل المرض عبر الركاب والمسافرين .

كما أن التعداد السكانى الكبير وارتفاع نسبة الأمية ، وعدم الوعى باستخدام الكمامات ، يجعل الإصابة الواحدة تسبب كوارث كالتى تحدث فى الصين .

وتشير د. روحية إلى خطورة الموقف ، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة بكل حزم فالمرض الجديد يكتسب خطورته من زيادة عدد الوفيات ، وقدرته على الانتقال بسرعة خاصة بعد أن أصبح العالم كله قرية صغيرة .

لذا يجب أن يعتكف العلماء فى جامعات العالم لإيجاد مصل واق من هذا الوباء الذى يحصد الأرواح فى سرعة مذهلة لم نتوقعها

انتصار سليمان

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: **برين عبدالرحمن**

أين تقع الشركات القابضة والشركات التابعة في قانون التأمين الاجتماعى؟

صدر قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتقضى أحكامه بتحويل بعض هيئات القطاع العام إلى شركات قابضة وتحويل بعض شركات القطاع العام إلى شركات تابعة ، فماهو الأثر التأمينى على هذا التحول؟

تشتمل أحكام الباب الأول من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على بيان أنواع التأمينات الاجتماعية المطبقة بموجب أحكام هذا القانون، وتحديد نطاق تطبيقه والفئات الخاضعة لأحكامه ، وايضاح معانى التعريفات والمصطلحات المنصوص عليها بالقانون.

وفى مجال تحديد نطاق تطبيق القانون حددت المادة (٢) الفئات الخاضعة لأحكامه فى ثلاثة بنود ، خصص البند (أ) منها لبيان فئات العاملين بالحكومة والهيئات العامة والقطاع العام ، وخصص البند(ب) لبيان فئات العاملين الخاضعين لقانون العمل والشروط المطلوبة للخضوع للقانون أما البند(ج) فخصص لبيان فئات المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل.

وتطبيقا لذلك يجرى نص المادة (٢) سالفة الذكر كالآتى:

"تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية:

أ- العاملون المدنيون بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام.

ب- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية:

١- أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر.

٢- أن تكون علاقة العمل التى تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينات قرارا بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ.

ويلاحظ من عرض أحكام البندين أ ، ب من المادة (٢) سالفة الذكر أن البند(أ) لم ينص على فئات العاملين بالشركات القابضة أو الشركات التابعة كما لم يذكر قطاع الأعمال العام الذى تتبعه هذه الشركات وهو قطاع مستحدث بقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

والسؤال هو هل الشركات القابضة والشركات التابعة خرجت من مجال البند (أ) لتدخل مجال البند (ب) بعد تحولها من هيئات وشركات تتبع القطاع العام إلى شركات قابضة وشركات تابعة تتبع قطاع الأعمال العام تطبيقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار إليه.

وتوضيحا لذلك نشرح فيما يلى القواعد والأحكام التى تنظم هذا الموضوع والتى تتضمن الرد الكافى عن هذا التساؤل .

أولا: فئات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام المنصوص عليها بالبند(أ):

تقضى أحكام البند (أ) المشار إليه بخضوع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام لأحكام القانون دون أن تحدد أى شروط لهذا الخضوع كما جاء بالبند(ب).

ومن مقتضى ذلك أن كل من يلتحق بالعمل بأى من هذه الجهات وتربطه بها علاقة عمل أو توظف وفقا لقواعد وشروط التعيين المنصوص عليها بقوانين أو لوائح التوظف المطبقة على العاملين بها يخضع بالتبعية لقانون التأمين الاجتماعى بصرف النظر عما إذا كان مصريا أو أجنبيا وبصرف النظر عما إذا كانت العلاقة التى تربطه بإحدى هذه الجهات علاقة دائمة أم مؤقتة أم عرضية ، كما يعتمد فى سن الخضوع على سن التعيين المنصوص عليه بقانون أو لائحة التوظف وتبدأ هذه السن من ١٦ سنة وفقا لكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ويدخل ضمن هذه الفئات أفراد الشرطة ، أما أفراد القوات المسلحة فيسرى عليهم قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

وقد أدى توحيد المعاملة التأمينية بين العاملين بالجهات الحكومية من جهة والعاملين بالقطاعين العام والخاص من جهة أخرى إلى انتفاع العاملين بالحكومة بأنواع التأمينات الاجتماعية التى لم تكن مطبقة بقوانين المعاشات الحكومية ، كما أدى ذلك إلى التقليل من المشاكل العملية التى كانت تثور فى حالة تغير صفة القطاع مثل تأميم منشأة القطاع الخاص وتحويلها للقطاع العام أو تحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص أو انتقال المؤمن عليه من القطاع الحكومى أو القطاع العام إلى القطاع الخاص أو العكس ، وقد استحدث نظام تحويل احتياطى المعاش لمعالجة هذه المشاكل ثم ألغى هذا النظام بعد توحيد

المعاملة التأمينية للعاملين فى القطاعات المختلفة وتمت معالجة كافة حالات الانتقال من قطاع إلى قطاع آخر أو تغيير صفة القطاع بل وامتدت المعالجة لتشمل الانتقال من قانون إلى قانون آخر من قوانين التأمين الاجتماعى ، وفى ذلك تقول المادة (٣٩) من قانون التأمين الاجتماعى:"يفترض عدم انتهاء خدمة المؤمن عليه فى حالة انتقاله من أحد القطاعات التابعة لأحد صندوقى التأمين الاجتماعى إلى قطاع يتبع الصندوق الآخر ، ولو كان صاحب حق فى معاش عن المدة الأولى وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته كما لو كانت مدد اشتراكه جميعا فى صندوق واحد

وتدخل ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين المدد التى أدى المؤمن عليه عنها اشتراكات وفقا لقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، أو وفقا لقانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، وتحدد قواعد ضم المدد المشار إليها وكيفية حسابها فى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات ، وقد صدر فى هذا الشأن القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦.

ثانيا: فئات العاملين الخاضعين لقانون العمل المنصوص عليها بالبند(ب):

تقضى أحكام البند (ب) المشار إليها بسريان أحكام قانون التأمين الاجتماعى على العاملين الخاضعين لقانون العمل بشرط ألا تقل سن المؤمن عليه عن ١٨سنة وأن تكون العلاقة التى تربطه بصاحب العمل منتظمة ويلاحظ أنه رغم أن قانون العمل الجديد يسرى على العاملين بالقطاع العام فإن العاملين بهذا القطاع يظلوا مخاطبين بأحكام البند (أ) وسيرد بيان ذلك فيما بعد.

المركز القانونى لشركات قطاع الأعمال العام فى قانون التأمين الاجتماعى:

كانت فئات العاملين بقطاع الأعمال العام تدخل ضمن فئات العاملين بالحكومة والقطاع العام المنصوص عليها بالبند(أ)، وقد صدر قانون شركات قطاع الأعمال العام بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ويقضى بتحويل بعض هيئات القطاع العام إلى شركات قابضة وتحويل بعض شركات القطاع العام إلى شركات تابعة .

واشتمل هذا القانون على الأحكام الآتية:

١- تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات ، ويصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، ويصدر بتأسيس الشركة التابعة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة القابضة.

٢- ينتقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية وبدلاتهم وإجازاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتعويضات ، وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بالأنظمة والقواعد التى تنظم شئونهم الوظيفية وذلك إلى أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين إليها.

٣- لاتسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام على شركات قطاع الأعمال العام ولا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ على العاملين بالشركات المذكورة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل باللوائح التى تنظم شئونهم الوظيفية.

٤- تسرى أحكام قانون العمل على العاملين بالشركات القابضة أو التابعة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أو اللائحة الصادرة تنفيذا له.

وتنفيذا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار إليه تنتقل فئات العاملين بقطاع الأعمال العام بالهيئات والشركات التى تم تحويلها إلى شركات قابضة أو تابعة من فئات العاملين بالحكومة والقطاع العام المنصوص عليها بالبند(أ) إلى الفئات الخاضعة لقانون العمل المنصوص عليها بالبند(ب) والتى اشترط القانون لخضوعها لأحكامه ألا يقل سن المؤمن عليه عن ١٨ .

فإذا كان نظام العاملين بالقطاع العام يجيز التعيين فى سن ١٦ سنة فهل يترتب على تحويل المنشأة من القطاع العام إلى قطاع الأعمال العام إيقاف التأمين على العاملين الذين لم يبلغوا سن ١٨ سنة فى تاريخ التحويل طالما لايوجد نص بقانون شركات قطاع الأعمال العام يقضى باستمرار خضوعهم لقانون التأمين الاجتماعى حفاظا على حقهم المكتسب؟.. هذا سؤال يبحث عن إجابة؟

خضوع فئات العاملين بالقطاع العام لقانون العمل الجديد

تقضى أحكام قانون العمل الجديد الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بأن يعتبر هذا القانون ، القانون العام الذى يحكم علاقات العمل ، كما تقضى أحكامه بعدم سريانه على العاملين بأجهزة الدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وكذا عمال الخدمة المنزلية ومن فى حكمهم وأفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلا وذلك مالم يرد نص على خلاف ذلك.

ويلاحظ أن قانون العمل استبعد العاملين بالحكومة من مجال تطبيقه ولم يستبعد العاملين بالقطاع العام وبذلك يدخل العاملون فى هذا القطاع ضمن العاملين الخاضعين لقانون العمل ورغم ذلك يظل هؤلاء العاملون ضمن الفئات المنصوص عليها بالبند(أ) بصرف النظر عن القانون الذى ينظم شئون توظفهم وفقا لصريح نص البند (أ) سالف الذكر ، ومن مقتضى ذلك يكون الآتى:

١- فى مجال تأمين إصابات العمل : تقضى أحكام المادة (٤٦) من قانون التأمين الاجتماعى بأن يمول تأمين إصابات العمل بواقع ٢٪ من أجور العاملين بالوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ، وتلتزم هذه الجهات بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال ويمول بواقع ٣٪ بالنسبة لباقى المؤمن عليهم.

وتقضى المادة (٦٣) من ذات القانون بأن يكتفى بتحرير محضر تحقيق إدارى بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل فى حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبند(أ) من المادة (٢).

ومن مقتضى ذلك أن اشتراكات تأمين إصابات العمل تظل محددة بنسبة ٢٪من الأجور بالنسبة لمنشآت القطاع العام وتلتزم هذه الجهات بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للعاملين بها ولايسرى هذا التخفيض على منشآت قطاع الأعمال العام ولايجوز لها صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمصابين إلا بموافقة وزير التأمينات وفقا لما تقضى به المادة (٤٦) المشار إليها ، كما يكتفى بتحرير محضر إدارى بالنسبة لحوادث العمل التى تقع بالمنشأة فى القطاع العام ولا يسرى ذلك على قطاع الأعمال العام .

٢- فى مجال تأمين المرض تقضى أحكام المادة (٧٢) من قانون التأمين الاجتماعى بأن يمول هذا التأمين بواقع ٣٪ من أجور المؤمن عليهم بالنسبة لمنشآت القطاع العام يتحملها صاحب العمل مقابل قيامه بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال أما بالنسبة لباقى المؤمن عليهم فتحدد حصة صاحب العمل فى هذا التأمين بواقع ٤٪ . . ومن مقتضى ذلك تظل حصة صاحب العمل فى القطاع العام فى تأمين المرض ٣٪ ويلتزم بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للعاملين لديه ويلتزم صاحب العمل بقطاع

الأعمال بسداد حصته فى تأمين المرض بواقع ٤٪ من أجور المؤمن عليهم ولايجوز له صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال دون موافقة وزير التأمينات وفقا لما تقضي به المادة (٧٢) المشار إليها.

وتشترط المادة (٧٦) من قانون التأمين الاجتماعى أن تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه فى تأمين المرض كشرط للانتفاع بأحكامه ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الاخيران متصلين ولايسرى هذا الشرط على العاملين بالقطاع العام ومن مقتضى ذلك ضرورة استيفاء مدة الاشتراك المذكورة بالنسبة للعاملين بقطاع الأعمال العام لعدم وجود نص يقضى باستثنائهم من تطبيق هذا الشرط.

قواعد وإجراءات معاملة الفئات المنصوص عليها بالبند(ب) والاستثناءات الواردة عليها

نخلص مما تقدم إلى أن قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أخرج العاملين بالشركات القابضة والشركات التابعة لها من الفئات المنصوص عليها بالبند(أ) وقت أن كانت قطاع عام ، لتدخل ضمن الفئات المنصوص عليها بالبند(ب) بعد أن أصبحت تنظم شئونها لائحة تصدر بناء على القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية .

ويسرى قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه التشريعات وتطبيقا لذلك يكون الآتى:

١- الحد الأقصى لمتوسط الأجر الذى يسوى على أساسه معاش الأجر الأساسى:

حددت أحكام المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى حدا أقصى للأجر الأساسى الذى يسوى على أساسه المعاش فى غير حالات العجز والوفاة بالنسبة للعاملين المنصوص عليهم بالبند(ب) من المادة (٢) وهو ألا يجاوز هذا الأجر ١٤٠٪ من متوسط الأجور الأساسية التى سدد عنها الاشتراك خلال الخمس سنوات السابقة على فترة المتوسط.

واستثنت من تطبيق هذا الحد الفئات الآتية:

أ- المؤمن عليهم بجهات خاضعة للوائح توظف صادرة بناء على قانون "يدخل ضمن هذه الفئات العاملين بالشركات القابضة والشركات التابعة".

ب- المؤمن عليهم المحددة أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أجريت وفقا لقانون العمل.

ويشترط للتمتع بهذا الاستثناء موافقة وزير التأمينات على اللائحة الصادرة بناء على قانون أو الاتفاق الجماعى المبرم وفقا لقانون العمل.

والسؤال هو هل يجوز للشركة القابضة أو التابعة عدم تطبيق الحد الأقصى للأجر الأساسى الذى يربط عليه المعاش فى غير حالات العجز والوفاة دون موافقة وزير التأمينات على اللائحة التى تنظم شئون العاملين بها؟

٢- المدة المطلوبة لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة:

اشترطت المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين لاتقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة لاستحقاق معاش العجز والوفاة غير الناتجة عن إصابة العمل والمنصوص عليه بالبندين ٣، ٤ من هذه المادة .

واستثنى من تطبيق هذا الشرط المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند(ب) من المادة (٢) الذين تنظم شئونهم لائحة صادرة بناء على قانون أو اتفاق جماعى وفقا لقانون العمل بشرط موافقة وزير التأمينات على اللائحة أو الاتفاق الجماعى وفقا لما سبق بيانه .

وعلى ذلك لايجوز صرف معاش العجز أو الوفاة المنصوص عليه بالبندين ٣، ٤ من المادة ١٨ للعاملين بالشركات القابضة والشركات التابعة أو المستحقين عنهم دون استثناء من الاشتراك المطلوب ، إلا إذا وافق وزير التأمينات على لائحة التوظف التى تنظم شئون العاملين. ويسرى ذلك فى شأن استحقاق التعويض الاضافى فى حالتى العجز والوفاة.

حتى يتوافق نظام التأمين الاجتماعى مع قانون العمل الجديد

من المعلوم أن قانون التأمين الاجتماعى يعد قريبا أو توأما لتشريعات وقانون العمل منذ نشأة نظام التأمين الاجتماعى وحتى الآن ... ومنذ صدور قانون العمل الجديد برقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ثارت التساؤلات حول ما إذا كانت مواد هذا القانون تتفق أو تختلف مع تشريعات قوانين التأمين الاجتماعى السارية؟! وهل هناك حاجة لإجراء تعديلات على هذه التشريعات التأمينية بما يتناسب مع مواد قانون العمل الجديد.. خاصة وأن هناك عددا من التعديلات الجوهرية والهامة لقوانين التأمين الاجتماعى مفروضة الآن على مجلس الوزراء لإقرارها تمهيدا لإصدارها...بعض الخبراء كانت وجهة نظرهم ضرورة التأنى فى إجراء التعديلات على قوانين التأمين الاجتماعى لحين صدور قانون العمل الجديد ودراسة مواده وبهذا يمكن استخلاص التعديلات المنطقية لقوانين التأمينات والتى تتفق مع مواد هذا القانون.. المهم أن قانون العمل صدر بالفعل وسيبدأ تطبيقه يوم ٧ يوليو القادم ، كما أن تشريعات التأمين الاجتماعى فى طريقها للصدور والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل تم التنسيق بين مواد قانون العمل الجديد والمواد المقترح تعديلها أو إضافتها لقوانين التأمين الاجتماعى" .. أم أن الأمر يحتاج إلى إعادة مراجعة هذه التعديلات المقترحة لتتناسب مع قانون العمل الجديد ؟.. هذه التساؤلات وغيرها دفعتنا لإجراء هذا التحقيق فى محاولة لعرض الصورة كما وجدناها لدى العمال والخبراء والمختصين بشئون العمل والتأمينات الاجتماعية.

تحقيق : **عبده مصطفى**

الأستاذ عبد العليم محمد أبوالوفا مدير عام منطقة فرعية بمديرية القوى العاملة بالقاهرة : يؤكد على ضرورة الربط بين قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التأمين الاجتماعى فى عدة أمور .

أولها: الحد الأدنى للأجور فمن المعلوم أن التأمينات الاجتماعية وضعت لنفسها حدا أدنى للأجور بمقتضى قرارات وزارية صادرة من وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، بينما تضمن قانون العمل الجديد إنشاء مجلس قومى للأجور ، ومايستتبعه ذلك من دراسة سوق الأجور وتحديد الحدود الدنيا التى تتناسب مع مستويات المعيشة الحالية ، لهذا فإنه من الضرورى -كما قلنا- سرعة تنفيذ هذا المطلب باعتباره

الجهة المناط إليها مهمة تحديد الحد الأدنى للأجور حاليا ومستقبلا.

من جهة أخرى وحتى يتوافق نظام التأمين الاجتماعى مع مواد قانون العمل الجديد التى لم تتضمن حدا أقصى لأجور الاشتراك أو للأجور بصفة عامة فإنه من الضرورى فتح الحد الأقصى لأجر الاشتراك فى التأمين الاجتماعى وخاصة فى نظام الأجر المتغير حتى تتناسب المعاشات مع مستويات الأجور الفعلية لأعداد كبيرة من المؤمن عليهم الذين تعدت أجورهم الأساسية والمتغيرة الحدود القصوى الحالية.

مطلوب تشديد العقوبات

ويختتم الأستاذ عبد العليم محمد أبو الوفا حديثه قائلا: إن قانون العمل الجديد شدد العقوبات على المخالفات التى تصدر من أصحاب الأعمال ، والمطلوب من تعديلات قوانين التأمين الاجتماعى أن تفعل نفس الشيء بتشديد العقوبات المفروضة على أصحاب الأعمال الذين يخالفون قوانين التأمين الاجتماعى وخاصة فى مسألة التهرب من التأمين ، سواء عن طريق التحايل من التأمين على بعض العاملين لديهم أو إلزامهم بتوقيع عقود الإذعان وهى عبارة عن عقد من نسخة واحدة يحتفظ بها صاحب العمل وذلك للتهرب من التأمين وإمكانية الاستغناء عن خدمات العامل فى أى وقت بعد سلب أى مستندات وأحيانا يتعدى هذا التحايل إلى توقيعه على الاستقالة واستمارة ٦ فى نفس يوم استلام العمل حتى يمكن لصاحب العمل إنهاء خدمته فى أى وقت يشاء.

سن التقاعد فى القانون

النقابى عبد المنعم الجمل الأمين العام المساعد وسكرتير التثقيف بالنقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب يقول:

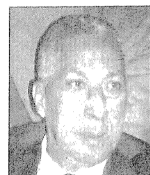
المادة ١٢٥ من قانون العمل الجديد تنص على أنه لايجوز تحديد سن للتقاعد تقل عن ستين سنة ، ويجوز لصاحب العمل إنهاء عقد العامل إذا بلغ سن الستين مالم يكن العقد محدد المدة وكانت مدته تمتد إلى مابعد بلوغه هذه السن ففى هذه الحالة لاينتهى العقد إلا بانقضاء مدته أى أن قانون العمل الجديد حظر تحديد سن للتقاعد أقل من ستين سنة .

بينما نجد نص المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى قد أجاز تخفيض سن التقاعد للعاملين فى الأعمال الصعبة والخطرة التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناء على عرض وزير التأمينات وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ بشأن المزايا التأمينية للعاملين بالأعمال الصعبة بالصناعات التعدينية والاستخراجية وتضمن هذا القرار تخفيض سن التقاعد عن ٦٠ سنة فى مقابل رفع نسب الاشتراكات الشهرية التى تسدد للتأمينات عن كل من حصة العامل وصاحب العمل ، ورفع نسب المعاش لهذه الفئة من العمالة لتصل إلى ٣٦/١بدلا من ٤٥/١ عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين.

وضوح النصوص

ويضيف قائلا: من واقع الممارسة العملية لتطبيق قانون العمل رقم ١٣٧لسنة ١٩٨١ والصعوبات التى واجهت التطبيق فقد راعينا فى مطالبنا من مشروع قانون العمل الجديد المبادئ التالية:

-وضع نصوص واضحة الدلالة لبعض العبارات العامة التى تحتاج إلى التحديد والتى نقلت من نص القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ إلى القانون الجديد ، وذلك حسما

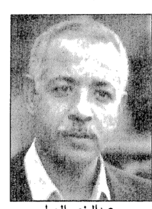


سيد طه



عبدالعليم محمد أبوالوفا

●ماهى التعديلات المطلوبة على التشريعات التأمينية الحالية؟



عبدالمنعم الجمل

للخلاف والجدل وتوحيدا لإجراءات التطبيق والأحكام القضائية .

-نظرا لما يلقيه القانون الجديد على المنظمات النقابية من مسئوليات وتبعات والتزامات ، فقد كان لابد من مراعاة التوازن بين ذلك وبين الحقوق الواجبة على الغير تمكينا لها من أداء هذا الدور الحيوى.

-المساواة بين النقابات المهنية والنقابات العمالية فى الالتزامات والحقوق ، حيث تميل نصوص هذا القانون إلى فرض التزامات على المنظمات النقابية دون النظر إلى الواجبات على الغير ، ويستوجب ذلك نبذ عقيدة تقسيم الأنشطة المختلفة فى المجتمع إلى مهن راقية ومهن دنيا ، وذلك يساعد المنظمات النقابية العمالية على المشاركة فى تنظيم المهن ومراقبة آدابها وسلوكياتها والارتقاء بها وبالمجتمع ككل.

-مراعاة التناسق بين نصوص المشروع وبين القوانين ذات الصلة وبصفة خاصة قانون التأمين الاجتماعى.

-التأكيد على الحقوق المكتسبة للعمال كحد أدنى للمزايا والحقوق فى قانون العمل الجديد سواء مايتعلق منها بالأجور أو المزايا المستمدة من أحكام وقوانين ولوائح والنظم والاتفاقيات السابقة.

قرارات اللجنة الخماسية

الأستاذ عبد الحميد أبو زيد خبير التأمين الاجتماعى يقول: إن هناك مشكلة كنا نأمل وضع حل حاسم لها في قانون العمل الجديد وبعد أن صدر القانون ولم يتضمن الحل الحاسم لها نأمل أن نجد حلا لها فى التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى.

ويوضح قائلا: المادة ١٢٤ من قانون العمل الجديد نصت على أن ينتهى عقد العمل بعجز العامل عن تأدية عمله عجزا كليا أيا كان سبب هذا العجز فإذا كان عجز العامل عجزا جزئيا فلا تنتهى علاقة العمل بهذا العجز إلا إذا

ثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل يستطيع العامل أن يقوم به على وجه مرض ، ويثبت وجود أو عدم وجود العمل الآخر وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي"أى من خلال اللجنة الخماسية التأمينية" وإذا ثبت وجود هذا العمل الآخر كان على صاحب العمل بناء على طلب العامل أن ينقله إلى ذلك العمل مع عدم الإخلال بأحكام قوانين التأمين الاجتماعي.

ويتساءل قائلا: ماذا لو رفض صاحب العمل تنفيذ قرار اللجنة الخماسية ونقل العامل إلى العمل الآخر بنفس المرتب والمزايا التى يتقاضاها؟!

هل تتدخل هنا مديرية القوى العاملة أم منطقة التأمينات المختصة لإلزام صاحب العمل بأداء الأجر للعامل وهو خارج العمل أم لابد من عرض الأمر أولا على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧١ من قانون العمل؟!.

إننى أطالب بحسم هذه المشكلة من خلال وضع نص حاسم وواضح وصريح فى التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى يكفل العلاج الأمثل لهذه المشكلة.

تراخيص لمزاولة المهنة

النقابى سيد طه حسن رئيس النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب قال: إن قانون العمل الجديد استهدف تحقيق التوازن بين طرفى العملية الإنتاجية كما تضمن حلولا للكثير من المشكلات .. فمثلا تضمن القانون جزءا خاصا بقياس مستوى المهارة وترخيص مزاولة الحرف . فقد ألزمت المادة ١٣٩ الجهة التى تزاول عمليات التدريب المهنى أن تمنح المتدرب شهادة تفيد اجتيازه البرنامج التدريبى الذى عقدته وتبين المستوى الذى بلغه .

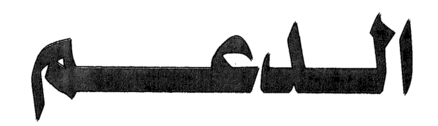
كما نصت المادة ١٤٠ من القانون على أن كل من يرغب فى مزاولة حرفة من الحرف الواردة بقرار من الوزير المختص التقدم للجهة الإدارية المختصة بطلب الحصول على ترخيص مزاولة الحرفة ، ويحظر على صاحب العمل استخدام عامل فى إحدى الحرف المبينة بالقرار الوزارى المشار إليه ، إلا إذا كان العامل حاصلا على الترخيص المذكور.

وبهذا النص تم إلزام المقاولين بعدم تشغيل العمالة المهنية إلا بحصولهم على التراخيص المطلوبة ، وبالتالى يتم التأمين عليهم بما يوفر الحماية لأكثر من ٢٣ ألف عامل من العمالة المؤقتة ، كما يؤدى إلى دخول عمالة جديدة منتظمة إلى الشركات وفقا لقواعد محددة ، بحيث يتم التأمين عليها بعد ذلك.

مراعاة البعد الاجتماعي

وأضاف رئيس النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب قائلا: أما بالنسبة لتطوير قوانين التأمين الاجتماعى فلابد أن يراعى البعد الاجتماعى لبعض الشرائح العمالية وخاصة عمال التراحيل ، وبالتالى لابد من مشاركة جميع الأطراف فى بحث التعديلات المقترحة لقانون التأمين الاجتماعى بالشكل الذى يضمن الحفاظ على حقوق العمال.

بنهاية هذا اللقاء مع النقابى سيد طه حسن رئيس النقابة العامة للعاملين بمواد البناء والأخشاب ينتهى هذا التحقيق والذى حاولنا فيه إلقاء الضوء على العلاقة القوية بين قانون العمل الجديد والتعديلات المطلوبة لقوانين التأمين الاجتماعى حتى تساير هذا التشريع الجديد ، ذلك رغم ان قانون العمل مازال وليدا ويتم دراسته فى كافة المواقع ، كما أن بعض الأجهزة مازالت متحفظة فى إبداء الرأى حتى تنتهى من هذه الدراسة .



من هم الذين يستحقونه.. وكيف يصل إليهم ؟

شهدت جلسات مجلس الشعب الشهر المنصرم مناقشة مشروع ميزانية الدولة للعام الجديد ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، وقد قدرت الحكومة مصروفاتها فى الميزانية الجديدة بمبلغ ١٥٨.٦ مليار جنيه وإيرادات الدولة عن نفس السنة ١٣٠.٩ مليار دولار وبالتالى بلغ عجز الموازنة العامة للدولة ، حوالى ٢٧.٧ مليار جنيه ، بما يمثل ٦.٣٪ من الناتج المحلى .

وبالرغم من حرص الدولة على زيادة دعمها للفئات محدودة الدخل ، تمشيا مع توجيهات القيادة السياسية فى رفع المعاناة عن محدودى الدخل ، إلا أن قضية الدعم شهدت مناقشات عديدة بين طالب لزيادتها ، وطالب لترشيدها وقصرها على المستحقين فقط.

وبالرغم من انتهاء المناقشات واعتماد مجلس الشعب للميزانية الجديدة وزيادة ميزانية الدعم بنسبة ٢٠٪ عن العام الماضى ، إلا أن ملف الدعم لم يغلق بعد بل ظل مطروحا على الرأى العام والمختصين ليتدارسوه ويتناقشوه !!

ونحن بدورنا نناقش القضية ، ونفتح هذا الملف الشائك ، حرصا منا على حق محدودى الدخل فى دعم الدولة لهم ، وضرورة زيادته ليتماشى مع ارتفاع الأسعار ولكى يصل الدعم إلى مستحقيه !!

تحقيق: **انتصار سليمان**

النائب أحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة فجر القضية ، وجلس يدافع عنها ، مؤكدا ضرورة فتح هذا الملف الشائك ، واقتصار الدعم على الفئات المستحقة ، فقد بلغ دعم الدولة لأنبوبة البوتاجاز ٤ مليارات جنيه مما جعل **د. حسام بدراوى** رئيس لجنة التعليم يطالب بترشيد دعم البوتاجاز لأن هناك أولويات لدعم التعليم والصحة ، كما صرح **المهندس سامح فهمى** وزير البترول أن قيمة دعم منتجات البترول " بنزين ، سولار ، بوتاجاز .. إلخ تجاوزت ٢٤ مليار جنيه هذا العام ، وليس من الجائز المساواة فى الدعم بين الأغنياء والفقراء فثمن أنبوبة البوتاجاز فى مصر ٢٥٠ قرشا بينما يصل سعرها فى فلسطين ٢٢ جنيها وفى السودان ٢٥ جنيها ومع ذلك لن تستطيع الدولة رفع السعر وإنما نطالب باقتصار الدعم على الفئات المستحقة له ، وإلغاء دور الوسيط الذى يقوم بنقل الأنبوبة من المستودع ويرفع سعرها حسب المكان المتجه إليه فإذا كان المكان منطقة شعبية يبيع الأنبوبة بخمسة جنيهات .

وإذا كانت منطقة راقية ، تعدى سعرها عشرة جنيهات ، لذا يجب إعادة النظر فى هذه القضية.

كما أكد **أحمد عز** أنه من الضرورى ترشيد الدعم على مستحقيه ، فمن غير المعقول أن تدعم الدولة الماء ليشربه الفقير ويروى الغنى به حديقته أو يملأ به حمام السباحة ، ويعتمد على المياه المعدنية للشرب ، إذن فلماذا يستخدم الماء المدعم ، وهناك مناطق فقيرة أحق به ؟!

وكيف تدعم الدولة التعليم لجميع المواطنين ، والغنى منهم يستطيع أن يعلم أبناءه فى المدارس والجامعات الخاصة إذن فمن الطبيعى أن دعم الغنى يستحقه الفقير ، حتى يتحسن مستوى التعليم وتزداد ميزانيته .

كذلك نفس الأمر بالنسبة لرغيف العيش ، المعروف أن الدولة تقوم بدعم الدقيق وتبيع رغيف الخبز للجميع ، بخمسة قروش ، بينما يستطيع الغنى أن يشتريه بـ ٢٥ قرشا إذن فمن الأولى زيادة كميات الدقيق المدعم فى المناطق الريفية والشعبية وغيرها يستفيد منه أصحاب الدخل المحدود ، حتى نقلل من أزمة الخبز ، ونحسن من جودته .

وهكذا يجب فتح ملف الدعم وإعادة توزيع الدخل القومى ، لنأخذ الدعم من غير المستحقين ، فنوفر فى الميزانية ، ونعطيه للفقير ، فنرفع مستواه ومستوى الخدمة المقدمة من الدولة .

وقد اعترض على الموضوع بعض أعضاء مجلس الشعب من بينهم **د. زكريا عزمى** الذى نصح المجلس بعدم الاقتراب من موضوع الدعم وإغلاق هذا الملف نهائيا ، لأن الدخول فيه أشبه بالدخول فى عش الدبابير ، وأن هناك ملفات أخرى يمكن أن تقلل من عجز الموازنة ،

وتزيد إيراداتها مثل عائد الخصخصة .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تقوم الدولة فيها بفتح ملف الدعم والحديث عنه ، ففى بيان الحكومة فى فبراير ٢٠٠٣ أشار د. **عاطف عبيد** رئيس الوزراء إلى ضرورة قصر دعم المواصلات على الموظفين ، والعمال ، والطلاب ، ورفع الدعم عن العاملين بالقطاع الخاص ، وربات البيوت ، والمهن الحرة ، وباقى فئات الشعب ، وبالفعل تم التنفيذ فرفعت هيئة السكة الحديد قيمة الاشتراك السنوى للعاملين بالقطاع الحكومى والعام فى الدرجة الثانية المميزة بالقطار وجه بحرى إلى ١٩١ جنيها من القاهرة إلى محافظة الشرقية (على سبيل المثال) بينما بلغ اشتراك العامل بالقطاع الخاص لنفس المحافظة إلى ٤٥٤ جنيها ، وفى المترو بلغ اشتراك الموظف لمدة ثلاثة شهور ٣٠ جنيها ، واشتراك القطاع الخاص ٦٠ جنيها .

كذلك بعد تحرير سعر الصرف ، رفعت الحكومة ميزانية الدعم المباشر على السلع الغذائية ، مثل الدقيق ، والسكر ، والزيت ، وغيرها من المواد المستوردة التى زاد سعرها بعد هذا القرار ، وتحدثت الحكومة عن دعم السلع الأساسية التى يزيد سعرها يوميا ، ومع ذلك تلتزم الدولة بنفس الأسعار الرمزية حفاظا على محدودى الدخل .

وقد صدر قرار لوزير التموين بضرورة تغيير بطاقات التموين ومراجعة بيانات الأفراد لإسقاط المتوفين ، والمسافرين ، والأبناء المتزوجين ، كما خرجت بطاقات كثيرة من الدعم الكلى إلى الدعم الجزئى ، مثل أصحاب الأعمال ، وأصحاب المهن الحرة ، وأصحاب الدخول المرتفعة ، التى تزيد على ٢٠٠ جنيه شهريا ، بينما يستحق الدعم الكلى العاملون بالقطاع الحكومى والعام ، وأصحاب المعاشات من العاملين بالحكومة ، والقطاع العام ومستحقو معاش مبارك ، والسادات ، والضمان الاجتماعى ،

عدا أصحاب الأعمال منهم ، وأصحاب الدخول الضئيلة المؤمن عليهم بدخل شهرى لا يزيد عن ٢٠٠ جنيه ، والمعاقين وأصحاب الأمراض المزمنة ، وكبار السن من ذوى الدخول الضئيلة طبقا للمهن الواردة بالبطاقة المدنية ، والعمالة الموسمية ، والمؤقتة والزراعية وغير المنتظمة ، والعاملون الذين أحيلوا للتقاعد نتيجة الخصخصة ، بمكافأة شاملة ، ولم يحصلوا على معاش شهرى ، وأصحاب المهن المنقرضة مثل مبيض النحاس .

كما خرجت بطاقات أخرى من الدعم لعدم قيدها بالتأمينات ، أو لعدم قدرتها على إثبات دخلها الشهرى .

هذا بالإضافة إلى قرار وزير التموين السابق الذى صدر منذ أكثر من ١٥ عاما بعدم إضافة أو قيد المواليد الجدد على البطاقات ، بهدف تصفية هذه البطاقات ، وتقليل الميزانية ، التى قدرت فى الخطة الجديدة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بحوالى ٣.٦ مليار جنيه

والجدير بالذكر أن الفرق بين الدعم الكلى والجزئى هو خمسون قرشا للفرد .

ترشيد المصروفات

تقول د. يمنى الحماقى رئيس قسم الاقتصاد بكلية تجارة عين شمس وعضو مجلس الشورى :

نحن فى حاجة شديدة لإعادة تنظيم الدعم ، حتى يصل إلى مستحقيه ، فمايحدث الآن يسبب ضررا شديدا للاقتصاد المصرى ، الذى يعانى معاناة شديدة ، خاصة بعد تحرير سعر الصرف ، وبعد تضاعف أسعار السلع .

وتقوم الدولة بدفع مليارات الجنيهات الإضافية لدعم السلع الأساسية والخدمات .

لذا فى ظل سياسة ترشيد الدولة لمصروفاتها ، لابد من فتح ملف الدعم ، حيث يصل الدعم الآن لمن يستحقه ومن لا يستحقه .

وأحيانا لا يصل إلى مستحقيه ، ولكن كيفية وصوله ،هذه هى المشكلة .

ولذلك لابد من دراسات عديدة يقوم بها مختصون لكى نصل إلى أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف ،فمثلا إذا تعاملنا مع الموظفين كفئة تستحق الدعم وكجهة رسمية لديها بيانات واضحة ، نجد أن الفلاحين والعمالة غير المنتظمة وفئات هامشية عديدة يصعب تجاهلهم فى المجتمع وهم يحتاجون إلى الدعم أكثر من غيرهم فكيف يصل إليهم حقهم فى دعم الدولة لهم ، ذلك يتطلب دورا هاما ورقابة شديدة من وزارة التموين على بيع السلع المدعمة.

إعادة توزيع الدخل

يقول د. محمد يوسف نائب رئيس مركز الدراسات التجارية بجامعة القاهرة :

فى ظل وجود عجز بالموازنة العامة للدولة تعدى ٢٥ مليار جنيه ، وجب علينا فتح كل الملفات التى تستنزف الميزانية ولا تعود بالفائدة المطلوبة على الشعب المصرى ، وقضية الدعم التى نعنيها لا نقصد بها إلغاء الدعم أو تقليله بل نقصد بها تحقيق الفائدة القصوى لنساعد فى رفع المعاناة على الفئات محدودة الدخل .

بمعنى أنه لابد من التأكد من أن المبالغ المخصصة للدعم فى ظل ارتفاع الأسعار وتدنى حالة المعيشة لأغلبية الشعب المصرى تكفى أم أنها تحتاج إلى زيادة

وهل هذا الدعم يصل إلى مستحقيه ، أم أننا فى حاجة لإعادة توجيهه ، ليصل للفئات الأكثر احتياجا له ؟ وقد أكدت القيادة السياسية فى كل حديث لها على أهمية النهوض بمحدودى الدخل ، وزيادة الدعم ، والخدمات المقدمة لهم .

فبالنسبة للدعم المباشر يصعب الفصل بين الفئات المستحقة من غير المستحقة لأن ذلك يمكنه أن يتسبب فى ذبذبة السوق ويجعل لكل سلعة سعرين ، بما يفسد الفكرة ويخلق جوا من الفوضى والتزوير

وعن ترشيد الدعم يمكن عمل شركات توزيع مهمتها توصيل خدمات الدولة إلى المواطنين بالسعر الذى تحدده الدولة ، وبدون وسطاء يرفعون الأسعار من تلقاء أنفسهم ، كما يجب أن نعيد الحركة والحياة فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المنتشرة فى قرى ومحافظات مصر ، هذه الجمعيات أدت فى الماضى خدمات جليلة يجب إعادة الاستفادة من خبراتها فى توزيع السلع على المواطنين .

أما بالنسبة لأنواع الدعم الأخرى – وهو الدعم غير المباشر – فيمكن إعادة تنظيمها ، فمثلا هناك ٥٥ مليار جنيه موجهة لدعم التعليم والصحة ، نحن فى حاجة لعمل دراسات بحالة كل منطقة لمعرفة احتياجاتها من المدارس والمستشفيات .

فقد تكون منطقة فى حاجة إلى مزيد من المدارس أكثر من المستشفيات والعكس ، أو منطقة تحتاج لمستشفيات لزيادة الدعم لتحسين الخدمة بها ، أكثر من المدارس ، وهكذا لابد من الدراسة الجيدة واستشارة المختصين للاستفادة من الدعم ووضعه فى مكانه الأكثر احتياجا له

الدعم وهمى

ويتساءل عبد الله أبو الفتوح رئيس الأمانة العامة للعمال بحزب التجمع

أين هذا الدعم الذى تدعى الحكومة أنه يتكلف ٨ مليارات جنيه ويسبب عجزا فى الميزانية العامة لقد اقتصر الدعم المباشر على بطاقات التموين التى يصرفها البعض ، واقتصرت هذه البطاقات

على صرف سلع بسيطة مثل الزيت والسكر فقط، بعد أن كانت تصرف أغلب السلع الأساسية ، وتعيش عليها الأسرة الشهر بأكمله ، مثل الأرز، والسكر ، والشاى ، والدقيق ، والزيت ، وغيرها ما يحدث الآن بقايا دعم حيث تم فرض قيود على القيد الجديد من المواليد ، كما أن أغلب المتزوجين حديثا لا يتم صرف هذه البطاقات لهم .

هذا بالإضافة إلى أن أغلب السلع التى تصرف بواسطة بطاقات التموين سلع غير جيدة وسعرها أقل بنسبة قليلة عن أسعار السلع التى تباع فى السوق الحرة .

هذا بالنسبة للدعم المباشر ، أما الدعم غير المباشر فله حسابات أخرى لو فكرت الحكومة فيها لوجدت طرقا كثيرة لترشيدها ، ففى دعم البوتاجاز تحسب الحكومة دعمها بحساب التصدير ، وليس بحساب التكلفة ففى حساب التصدير يصل سعر الأنبوبة إلى ٢.٥ جنيه ، أما بحساب التكلفة من المصنع فنجد أنها تقل عن ذلك .

كما أنها لا تصل إلى الجمهور بهذا السعر ، حيث تباع بأكثر من خمسة جنيهات ، ويصل سعرها وقت الأزمات إلى عشرين جنيها وبالتالى لا يصل الدعم إلى مستحقيه ويستفيد به الموزعون فقط.

لذا لماذا لاترفع الدولة سعر البوتاجاز إلى خمسة جنيهات وتقوم بتوزيعها شركات خاصة تضمن وصول الخدمة فى أى وقت ، وبسعر محدد ، لا يخضع لتقلبات السوق.

ويختتم **عبد الله أبو الفتوح رئيس أمانة العمال بحزب التجمع حديثه بقوله** : أنا مع الفكرة التى طرحها د. على لطفى رئيس الوزراء الأسبق عندما اقترح إلغاء الدعم وتحويله إلى أموال تقدم مباشرة إلى المواطنين والمستحقين وتصبح أسعار السلع والخدمات حرة ، حتى تستفيد منها ، فما يحدث الآن مزيد من الأزمات متمثلة فى ارتفاع مستمر فى الأسعار ، والأجور منخفضة لا تلبى احتياجات الأسرة ، والدعم وهمى يستنفد ميزانية الدولة ،والرقابة ضعيفة على السوق تجعلنا عرضة للتجار الجشعين .

فى النهاية ، نحن نحتاج لترشيد المصروفات ، وتحسين الإدارة ، وليس إلغاء الدعم أو ترشيده

وأخيرا

انتهى مجلس الشعب من مناقشة الحساب الختامى واعتمد الميزانية الجديدة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وقد أكد الدكتور مدحت حسانين وزير المالية أنه بالرغم من العجز فى الموازنة إلا أن حرص الحكومة على محدودى الدخل كان أكبر ، لذا رفعت الدولة من دعمها المباشر فى الموازنة الجديدة ، ليصل إلى ٨ مليارات جنيه بزيادة ٢٠٪ عن العام الماضى حيث كانت ٦.٧ مليار جنيه منها ٣.٦ مليار جنيه دعم للخبز والسكر ، والزيت ، و١.٥ مليار جنيه دعم لقروض الإسكان الميسرة ، و٤١٣ مليونا للمزارعين المدينين لبنك التنمية والائتمان الزراعى ، ٣٢٠ مليونا لنقل الركاب والمواصلات ، ٤٢٠، مليونا للأنسولين ، وألبان الأطفال ، والتأمين الصحى للطلاب ، و٥٠٠ مليون جنيه للصادرات ، ومثلها لفروق أسعار القطن ، هذا غير الدعم غير المباشر على الطاقة والكهرباء .

واعترف حسانين بضرورة إعادة توزيع الدخل القومى لصالح محدودى الدخل من خلال زيادة الدعم المباشر على السلع ، والخدمات ،واستمرار الدعم غيرالمباشر ، وتوسيعه ليشمل أكبر عدد من فئات الشعب المصرى .

"مخاض" علاقات مصرية-سودانية جديدة مبنية

● يعيش أبناء وادى النيل هذه الأيام فترة مخاض لعلاقات جديدة بين مصر ، والسودان ، مبنية على مصالح مشتركة ، وتعاون مثمر يستهدف التنمية الشاملة ، وفى مقدمتها التنمية الاقتصادية التى يكون مدخلها الصحيح هو الإنسان نفسه ..

واستبشر الجميع بتصريحات **السيد/صفوت الشريف** وزير الإعلام المصرى تضمنت أن الرئيس مبارك قد أعطى توجيهاته للقيام بدور أكبر فى دفع العلاقات الأخوية والمتميزة مع السودان . . كما تفاعل الجميع بتصريحات أعلن فيها **المهندس محمد طاهر إيلا** وزير الطرق والجسور السودانى أنه تقرر ربط السودان ومصر بطريق برى سريع لدعم حركة انتقال المواطنين والبضائع بين البلدين الشقيقين على غرار الطريق الدولى الساحلى الذى يربط مصر بدول شمال افريقيا .

ومن جهة أخرى ، فإن الأمل استغرق كل الأحاسيس حين صرح الزعيم السودانى **الصادق المهدى** فى جريدة الأهرام الصادرة يوم ٢٣ مايو بأن الأطراف السودانية المختلفة تسعى للاتفاق على تحرك جماعى للتوصل إلى اتفاق سلام فى السودان ، وأنه سيتم لقاء بين **الدكتور جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، والزعيم السودانى محمد عثمان الميرغنى رئيس التجمع السودانى ،** وأن من المأمول أن تلعب مصر دورا رائدا فى اللقاء الثلاثى **للزعماء"المهدى-الميرغنى -جرانج"** وبمباركة من الحكومة السودانية .

يواكب هذه المؤشرات الايجابية انعقاد تم للجنة الخبراء المصرية السودانية ، وافقت خلاله على استصلاح مليونى فدان بين مصر والسودان لزراعتها بالأذرة الصفراء ، وإنشاء مزرعتين مساحة كل منهما عشرة آلاف فدان إحداهما فى الجانب السودانى ، والأخرى فى الجانب المصرى . .كما بدأت الإجراءات التنفيذية لتخصيص نحو خمسمائة ألف فدان على الحدود المصرية – الليبية–السودانية لزراعتها ، وتقوم الحكومة المصرية بشراء الإنتاج وتصديره للخارج.

●●●

●وهذه التعبئة الجديدة لتحريك المياه الراكدة فى مجرى التواصل

الصادق المهدى



محمد عثمان الميرغنى



جون جارانج

بين مصر والسودان تنبع من إدراك أن البلدين يمثلان نصف الأمة العربية أرضا وبشرا ، ويملكان من الخبرات والموارد البشرية والطبيعية مايجعلهما ساحة فسيحة للتنمية ، وسندا قويا فى رفع المعاناة عن أبناء وادى النيل فى حياتهم اليومية ، وتسهيل حصولهم على احتياجاتهم من الرغيف ، والدواء ، والبترول وغيره.

وهذا التعاون فى رفع المعاناة ، يقتضى وضع منهج موضوعى لتكامل جاد بين مصر والسودان ، ينسق فى حركته وتعاملاته مع دول حوض وادى النيل ، ويستهدى فى طموحاته بالسوق الأوروبية المشتركة التى تتحدث الدول المنخرطة فيها عشرات اللغات ، وتتحكم فيها مختلف المصالح والاتجاهات ، ومع ذلك ، فإنها قد استطاعت ببراعة أن تزيل بينها الحواجز ، وأن تتيح فيما بينها حرية الحركة ، وسهولة الانتقال للأموال والأفراد ، ثم انتهت إلى التعامل بعملة نقدية واحدة هى "اليورو" ومن المعروف أن السوق الأوروبية المشتركة والتى أصبحت تسمى الاتحاد الأوروبى تضم الآن ٢٥دولة ، لاتجمع بينها علاقات عاطفية ، وإنما تربط بينها قنوات مصالح مشتركة ، وتتحرك لإنجاحها وحراسة استمرارها القوى الشعبية من جمعيات أهلية وأحزاب ونقابات إلى جانب الحكومات والمنظمات الرسمية.

●●●

●ونحن –فى وادى النيل– قد جربنا التكامل على المستوى الحكومى حين سادت بين البلدين علاقات طيبة ، فظهرت مشروعات مشتركة ، وكانت هناك منطقة للتكامل في (أسوان والمنطقة الشمالية) تركزت فيها مشروعات التكامل ، وكانت هناك آليات مثل أمانة التكامل ، وصندوق تمويل المشروعات ، وبرلمان وادى النيل .. ثم اختلفت وجهات النظر ، وفتر الحماس ، وذبلت المشروعات ، وأصيبت الآليات بالتآكل والضمور ، وانشغل السودان الشقيق بصراعات بين قواه الشعبية والحكومية ، ويتحرك ساخن فى جنوب السودان بقواه المتعددة ، وفصائله المختلفة ، التى كان أبرزها:

١–الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان : التى تأسست بسبب اتخاذ الرئيس السودانى جعفر نميرى قرارات بشأن إعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم ، وحل حكومة الجنوب والبرلمان الإقليمي.

وقد ركزت هذه الحركة على نشاطها فى المناطق المهمشة فى الجنوب ودارفور وجبال النوبة ، ونسبت إلى خصومها إجراءات للتطهير العرقى والدينى فى هذه المناطق ، ثم . .انشقت على هذه الحركة فصائل عديدة أهمها:

١–جبهة الإنقاذ الديمقراطى بقيادة:"مشار" عام ١٩٩١ ، واعتمدت هذه الجبهة على قبائل"النوير" و"الشلك" و"الدينكا"

بقلم : محمود دبور

ـة على "المواقف" وليس "العواطف" !!

وتبنت هذه الجبهة مبدأ انفصال جنوب السودان تحت شعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان .

٢- جبهة تحرير جنوب السودان : وهي ترتكز على جلب المنافع لقبيلة "النوير" .

٣- تجمع الأحزاب الأفريقية السودانية "يوساب" وهي ذات شعبية متميزة في منطقة بحر الغزال

٤- حزب "سانو"

٥- منبر المثقفين الجنوبيين : وهي حركة ذات نشاط إعلامي ودبلوماسي كبير ، ولاتؤيد


عمر البشير


د. ميلاد حنا

اطروحات الحركة الشعبية.

٦- زعماء العشائر والسلاطين: وهم أصحاب تأثير كبير في توجيه الرأي العام الجنوبي.

٧- الجبهة الوطنية المتحدة: وهي جبهة منشقة على جبهة الإنقاذ ، ولكنها وقعت أخيرا اتفاقية سلام مع الحكومة.

●ونحن اليوم ، في مرحلة سقطت فيها الأقنعة عن اتجاهات عالمية خططت لاستنزاف خيراتنا ، والسيطرة على ثرواتنا ، وشن حرب على تراثنا التاريخي ، وإنكار لحضارتنا ، وللحضارات الأخرى ، ولابد في مسعانا للتكامل مع السودان ، والتنسيق مع دول حوض وادي النيل ، ينبغي أن نبعد عن التركيز على العلاقة المركزية ، وأن نتجه باهتماماتنا إلى كل مناطق وادي النيل ، فمثلا في دارفور غرب السودان ، وفي النوبة ، وفي الجنوب ، توجد قوى سودانية بشرية تمثل ثلثي القوى السودانية ، ويتبقى الثلث الأخيرفي المنطقة المركزية بعاصمتها الخرطوم . .وفي هذه المناطق التي كانت مهمشة حركات تمرد معظمها نابعة ، وليست تابعة ، أي لاتخضع في تحريكهاودعمها على قوى أجنبية ، والباعث على تمردها هو "التهميش" الذي عانته منذ زمن طويل .. ومن ثم ، فإن هذه المناطق تحتاج إلى أن تأخذ حظا وافرا من البنية التحتية ، ومن العناية المركزة على المواصلات والاتصالات ، لتحس بفائدة التكامل ، ولتلمس على أرض الواقع ثماره وعائده .

وليس معنى ذلك أن يكون التكامل قاصرا على الجهود الشعبية، فدور الحكومات مطلوب كمعاونة في إعداد البيئة المناسبة للعمل ، ولتهيئة المجال للأساليب العلمية في أداء المشروعات ، بمعنى أنه ينبغي أن نبدأ حركة جادة للتكامل تهيئ له الاستقرار والاستمرار ، حتى لا تتأثر بالمزاجيات السياسية ، ومن هنا فإن الدور الأساسي يعتمد على رجال الأعمال وعلى الغرف التجارية وعلى الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية لتتأهل الحركة لعمل متناغم ، لاتتصارع فيه ، وإنما تتقابل وتتفاعل وتتعاون ليصبح التكامل حقيقة على أرض الواقع ، وليس ضربا من الأحلام .

وحين أؤكد ضرورة التعاون بين فصائل العمل الشعبي في مصر والسودان ، فلأنه أفزعني مانشرته الصحف المصرية الصادرة في ١٩ مايو من أن الجمعية المصرية لمنتجي ومربي الماشية حذرت من إغراق السوق المصرية باللحوم السودانية المستوردة ، وقدمت مذكرة **للدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة** تضمنت ضرورة تقنين الاستيراد من السودان ، وعدم تجاوز الكمية المستوردة لحدود الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج حتى لايتعرض السوق للإغراق !.

وأحسست بهذا التحرك الشعبي من فصيل مصري بأن أول القصيدة كُفْر !! وأن العلاج الملهم من مربي الماشية في مصر ، علاج قاصر وأناني قصير النظر ، لايبحث عن حلول علمية وتجارية تسعى لأسلوب أمثل في استقبال اللحوم السودانية ، التي تقتات من المراعي الغنية البعيدة عن المبيدات ، ثم التفكير الإيجابي في أسلوب تسويقها سواء بمصر أو بإعادة تصديرها إلى الجوار العربي المتفاعل مع أهدافنا.

●إن عالم اليوم لم يعد فيه مجال للأساطير المتوهجة ، أو للأحلام المجنحة ، وعلى الجمعيات الأهلية والتنظيمات الشعبية أن تبدأ شد رحالها إلى مستقبل جديد لوادي النيل ، وعلى الحكومة هنا وهناك أن تخصص وزارة لتكامل فاعل ترعاه وتدعمه ، وتزيل أمامه المعوقات !!

●وفي مصر كوكبة من المفكرين الذين يصلحون لإدارة وزارة تؤدي الدور الأسطوري المنشود للتكامل الفاعل بين مصر والسودان ، بل إن منهم من نذر جهوده وأفكاره وحركة اتصالاته للقيادات التي اعتبرت هذا التكامل رسالة قدسية تفتديها بالأموال والأرواح ، من أمثال المفكر العربي الكبير **الدكتور ميلاد حنا** وغيره ، ممن نترسم خطاهم ، ونستهدي بفكرهم ، وبهم وبجهادهم نقتدي . . فنهتدي!!.

رجـ
والمنظمـ
يقـودون ـ
بين مصـ

مصر والسودان ، لا تربطهما علاقة الجوار فقط ، وإنما يمتد بينهما نهر النيل ، الذى هو شريان الحياة ، وموثق الصلة بين الاشقاء صلة الدم والرحم .. والتاريخ حافل بالبطولات التى امتزج فيها دم المصريين ، بدم السودانيين فى أروع التضحيات وأنبلها ، من أجل الاستقلال ، والحرية .. ومن هنا تهفو كل نفس مصرية ، وسودانية ، إلى الوحدة والتكامل ، إن أشد ما يمزق نياط القلوب ألما وأسفا ، عندما تختلف الحكومات ، وتتمزق العلاقات بين شعبين شقيقين ، ولكن هيهات ، أن تتمزق الأواصر بين الشعبين المصرى والسودانى ، فالعلاقات تتوغل جذورها فى باطن الجغرافيا ، والتاريخ ، والوحدة الأزلية بين الشعبين فى تكامل روحى لا يعروه الانفصام.. الحديث يثار هذه الأيام ، حول التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، وهذا بالطبع حديث له وزنه ودلالاته ، فى ظل المتغيرات العالمية ، والتكتلات الاقتصادية ، فالتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، من شأنه أن يكون طوق النجاة بكل منهما ، من حيث الاكتفاء الذاتى لكل من الدولتين الشقيقتين ، وتعديل ميزان وضعهما الاقتصادى على الخريطة الدولية. والحديث حول التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان .. بداية ووسط ونهاية .. فنقضى به فى هذا التحقيق .

تحقيق : **نجـوى لطفـى**

فى البداية وقبل أن نتكلم عن التكامل بين مصر والسودان ، علينا أن نتكلم أولا عن وحدة السودان نفسها خاصة ، وضرورة الاهتمام بجنوب السودان والمناطق الأخرى التى لم تجد حظها فى البناء والتنمية

وقد أكدت د. نادية مكرم عبيد مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية لشئون السودان ووزيرة البيئة السابقة على ضرورة وجود تنسيق جهود منظمة المجتمع المدنى العربى ، فى مجال تقديم الدعم المادى والفنى ، والمساعدات الإنسانية لجنوب السودان ، والمساهمة فى رعاية النازحين والمتضررين من جراء الحرب إنه وبالقدر الذى تطرح فيه المسألة السودانية واحتمالات إجراء استفتاء بعد ست سنوات من تحديات كبيرة على الساحة السودانية فإنها تطرح أيضا تحديات استراتيجية على صعيد الأمن القومى .

ومن المؤكد أن القدرات السودانية منفردة لن تمكن من تنفيذ خطة تنموية لجنوب السودان ، تستطيع أن تجعل الوحدة السودانية خيارا جاذبا لدى مواطنى الجنوب وهذا الأمر يطرح تحديات استراتيجية على صعيد الأمن القومى العربى ، ومن ثم يجعل الدور العربى فى تنمية جنوب السودان حيويا وجوهريا فى الحفاظ على وحدة السودان .

وقد تم عقد اجتماعين للدول الأعضاء وصناديق الاستثمار والتمويل العربية والمجالس الوزارية ، والمنظمات العربية المتخصصة ، والاتحادات العربية النوعية ، لبحث سبل تنمية جنوب السودان ، حيث عقد الاجتماع الأول بمقر الأمانة العامة بالقاهرة فى ٢٠٠٢/١٢/١٩ ، وقدمت خلاله الحكومة السودانية عرضا جيدا .

شاملا حول الاحتياجات والمشروعات المراد تمويلها ، لتنمية جنوب السودان ، وأعربت صناديق الاستثمار والتمويل العربية عن استعدادها لتمويل هذه المشاريع وكذلك المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة .

وفى الاجتماع الثانى الذى عقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة فى ٢٠٠٣/٢/١٧ قدمت صناديق التمويل والاستثمار تعهدات بشأن المشروعات التى سوف تقوم بتنفيذها فى جنوب السودان.

وقد عقد الاجتماع التنسيقى الثالث لهذه الصناديق فى ٢٠٠٣/٥/٢٧ للنظر فى متابعة التعهدات وسبل تنفيذ المشروعات ، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابيا على وتيرة التعهدات وتنفيذ المشروعات القومية فى جنوب السودان

السودان بوابة العمل المشترك

وقد أكدت د. نادية مكرم عبيد بأن الأمين العام لجامعة الدول العربية أكد على أن مجتمع جنوب السودان فى حاجة ماسة إلى خدمات أساسية فى مجال الصحة والتعليم ورعاية النازحين والخدمات الاجتماعية ويمكن وضع برنامج عربى لتقديم هذه الخدمات فى جنوب السودان ، على أن تسند مهمة التنفيذ إلى الجمعيات والاتحادات والمنظمات العربية ذات الصلة بهذه الخدمات ، كما أنه من الثابت أن المشروعات الصغيرة تلعب دورا هاما سواء فى مجال زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد نظرا لانخفاض تكلفة إنتاجها وارتفاع مستوى الجودة ، أو فى علاج مشكلات البطالة والتصدى لمشكلة الفقر وفى هذا المجال يمكننا أيضا وضع خريطة متكاملة للمشروعات الصغيرة فى جنوب السودان أو تحديد أهم المشكلات التى تواجهها وسبل علاج هذه المشكلات وهناك تجارب عربية رائدة فى هذا المجال نفذتها جمعيات أهلية وطورتها بما يتلاءم وظروف منطقة جنوب السودان

ومن الجدير بالذكر أن أوضاع المرأة الجنوبية وتنمية مهاراتها وتوعيتها اجتماعيا وثقافيا وتوفير الإطار القانونى الذى يكفل حقوقها ، يعد أمرا هاما وضروريا من أجل زيادة مساهماتها فى عملية التنمية ، وفى هذا المجال الهام والحساس فى نفس الوقت لا يمكن الاهتمام به وعلاج مشكلاته من خلال العمل الحكومى وحده .

بل لابد من الاستناد إلى العمل الأهلى غير الحكومى ، لعلاج هذه المشكلات وصولا إلى توفير أفضل الفرص لتحقيق التنمية المستدامة بمعناها الشامل .

ليس المجال الاقتصادى فقط

وقد أكد جمال الناظر " رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين " على أن التكامل بين مصر والسودان من الموضوعات الهامة لكلا البلدين فى جميع المجالات ، وليس المجال الاقتصادى فقط بل

ـال الأعمال
ـات الأهلية
ـركة التكامل
ـر والسـودان

في المجال الأمني والسياسي .

إن مصلحة مصر في التكامل ترجع إلى وجود عجز شديد في الميزان التجاري كما أن مصر تعاني من البطالة وهاتان المشكلتان من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تواجه مصر وبالتعاون مع السودان قد تجد الحل ، فالسودان بها أرض زراعية كبيرة تحتاج إلى أيدي عاملة كذلك تحتاج إلى نقل تقنيات حديثة في مجال الزراعة ، وتربية الماشية وصناعة اللحوم ، وغيرها وكل ذلك متوافر في مصر، فمصر ستزرع أراضي السودان وتشتري هذه المزروعات بأسعار معقولة .

وبالتالي هذا يقلل من العجز التجاري ، ويخلق فرص عمل للمصريين كما أن السودان تحتاج إلى مصر في زراعة هذه الأراضي ، وتنمية الصناعة ، وتطويرها فالبلدان ستستفيدان فالسودان لديها موارد كثيرة ، ومصر بها سوق كبيرة وبالطبع هذا التكامل يعود بالخير على البلدين

وأقترح أن يتم حل مشاكل التنقل بين البلدين خاصة بالنسبة لرجال الأعمال ، لتسيير حركة التجارة بينهما ، وأن يكتفي بالبطاقة الشخصية في التنقل بين مواطني البلدين.

وعن فشل تجارب التكامل السابقة أكد الوزير السابق جمال الناظر بأن ذلك مرجعه إلى أن الحكومتين " المصرية – السودانية " كانا يقودان حركة التجارة ،والحكومة في أي دولة كما نعرف تاجر فاشل جدا وهناك مقولة مأثورة بأنه إذا اشتغلت الحكومة بالتجارة فسدت الحكومة وفسدت التجارة ، فالحكومة إذن غير قادرة على أن تكون تاجرا شاطرا وبالتالي فلتترك هذا المجال للتجار ولتترك للتجربة،أن تسير حتى نهايتها وأنا أتفاءل خيرا .

التكامل الشعبي بالدرجة الأولى

ويرى إسماعيل المهدي السياسي السوداني المعروف " أن التكامل المصري السوداني يجب أن يكون تكاملا شعبيا وأن التكامل السياسي فيما بعد يكون هو التتويج للتكامل الشعبي وليس العكس فالتكامل القومي دائما مصيره الفشل والمقصود بالقومي هو تكامل الحكومات بينما الرغبة الشعبية في الإندماج هي الوحدة الحقيقية المنشودة والوحدة بشقيها السياسي والاقتصادي هو الهدف المنشود ، وأنا أؤكد كسوداني أن الشعبين المصري والسوداني لديهما رغبة أكيدة في التعاون على الأقل في الجانب الاقتصادي، والدليل على ذلك نجاح المشروعات الزراعية المصرية في السودان ، وأنا أعتقد أن استقرار الأوضاع السياسية في السودان سيسهم بقدر كبير في نجاح تجربة التكامل بين مصر والسودان ، وأنا أتفاءل خيرا باستقرار الأوضاع السياسية بالسودان ، خاصة في ظل مشروع السلام الذي يناقش حاليا في نيروبي ، وإن كنت أتمنى أن تشارك فيه كافة الأطراف حتى يضمن له النجاح وبالطبع الاستقرار السياسي السوداني سيشجع رجال الأعمال في مصر على التعاون الاقتصادي مع نظائرهم السودانيين ، وهذا سيعود على البلدين بالخير الوفير ، كما أتمنى أن يلحق بمشروعات التكامل الاقتصادي كل من ليبيا والسعودية لما لهما من قدرات تمويلية عالية تضمن نجاح تلك المشروعات

وبالطبع لا أقصد بالمشروعات المشروعات الزراعية فقط بل أقصد بها كافة المجالات كالصناعة والتجارة وغيرها كما أطالب بأن تمتد تلك المشروعات إلى أهل الجنوب ولا نكتفي بتنمية شمال السودان دون جنوبه .

وأنا أؤكد أن هناك تسهيلات قادمة متعلقة بحرية التنقل بين أفراد الشعبين المصري السوداني

وهذا سيسهم بشكل أكيد في نجاح تجربة التكامل هذه .. خاصة وأن التكتلات الشعبية هي التي تقود عملية التكامل

دور هام للمنظمات الأهلية

ويرى د. سمير عليش الأمين العام للمركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية أن المتغيرات الكوكبية المتسارعة – وخاصة السياسية والتكنولوجية – قد أدت إلى تزايد الشعور لدى الكثرة الغالبة من المواطنين في مصر والسودان بعدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي لذلك فإنه يتعين على المجتمع المدني وخاصة المنظمات الأهلية العاملة في مجالات الدعوة والتنوير وتلك الناشطة في مجالات تقديم الخدمات في الصحة والتعليم ونشر المشروعات الصغيرة ..الخ أن تعمل معا في ظل التحديات القائمة ، وبالتناغم مع الجهود الحكومية في كلا البلدين والقطاع الخاص ، للارتفاع بمستوى كمي وكيفي لأنشطتهما تحقيقا لمستقبل مشرق لهؤلاء المواطنين .

ويواصل د. عليش حديثه قائلا : إننا نحمد الله أن المجتمعات السكانية في مصر والسودان تتميز بأن أغلبيتها الساحقة تتوحد في أصولها الأفريقية ، ولقد حبا الله مصر والسودان بموارد بشرية وطبيعية هائلة لا يمكن استغلالها الاستغلال الأمثل ، إلا بتعاون الشعبين وتكامل مؤسساتها في ظل سلام يرفرف عليها ، وبناء على ماسبق الإشارة إليه فكلنا نأمل أن تتوحد صفوفنا ونترك تقسيماتنا الحزبية ، والعرقية والدينية حتى نستطيع تحقيق التعاون والتكامل المرجو وأن نستطيع أن نصنع وحدة وادي النيل

الخبرة المصرية

بينما ينهي الحديث عن الجدوى الاقتصادية للتكامل بين مصر والسودان ، الخبير الاقتصادي بالمركز القومي للبحوث د. منصور المغاوري قائلا إن السودان لديها موارد زراعية كبيرة ، وتعاني في الوقت ذاته من ضعف المهارة والتكنولوجيا الزراعية ، والخبرة وكل هذا لا يمكنهم من استخدام مواردهم بالشكل الأمثل وبالتالي هم في حاجة إلى الخبرة المصرية والأيدي العاملة الماهرة والمدربة على الزراعة والصناعة والمتوفرة لدى المصريين وبالتالي تنمو السودان وتحقق مصر مصالحها الاقتصادية المتمثلة في عدة نقاط أولها حماية منابع مياه النيل ، وخاصة ونحن ندرك أن الحروب القادمة ستقوم من أجل نقطة مياه.

" البقية ص ٥٧"

جـــريمة قـــتل

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

●● خبراء ومستشارون في المال والاقتصاد، ورجال أعمال كبار وصغار، منهم منتجون ومستوردون ومنهم مستثمرون لا يستثمرون ومنهم مستثمرون لأنفسهم فقط، وتجار جملة يقررون الأسعار ويتحكمون في السوق بدلا من وزارة التموين وتجار تجزئة يدلسون وينتهزون وآخرون من التجار يخشون الله وينظرون عند البيع والشراء إلى السماء .. أشتات من الشركاء في الوطن الواحد ومن المعرضين للمصير الواحد يثيرون حربا من نوع جديد هي بالطبع غير تلك الحرب التي يهواها ويشنها سفاح الشعوب بوش وتابعه بلير لاختلاف الساحة والدوافع بين الحربين، والمهاجم هذه المرة أمريكي الجنسية ولابد أن يكون أمريكي الجنسية "المهاجم هو الدولار" عملة بوش، والدولار العملة قد استعار من صاحب العملة قبيح الأعمال والأقوال، وقعت الواقعة التي نرجو أن يكون لها من عند الله كاشفة!!

والمسئولون عن وقف هجمات الدولار التتارية الضارية نرجو منهم ونأمل فيهم ألا يعلنوا التسليم وألا يكونوا من الخانعين وألا ينيبوا عنهم شفاههم المرتعشة لتظل تردد: يانجي الألطاف نجنا مما نخاف!!

●●نحن نعلم أن بوادر الواقعة قد ظهرت في بر مصر وأن الدولار المعتدي المهاجم قد رفض الاستحمام في نهر الأمازون وأبى الاغتسال في نهر النيل، ولأن الدولار يانكي الجنس واللون والطول والعرض فقد اتصف بكل صفات الشيطان الأكبر ومحور الشر الذي ينتمي إليه، والدولار بعد ولادته وقبل أن يبلغ مرحلة الفطام سبق أن أشار إليه **جورج واشنطون** بقوله:

"ستكون لنا عملة جديدة بعد اتحاد الشمال مع الجنوب لتكون رمزا لنا ودليلا على قوتنا ساعدوا هذه العملة على أن تكون مثل بنادقنا وقوية مثل خيولنا التي نمتطيها ونحن نقتلع الجراثيم التي يسمونها الهنود الحمر".

ولقد تم الإذعان التام لوصية واشنطون بينما صم الأمريكان كل آذانهم في زمن لاحق عن سماع كلمات رئيسهم الآخر الحكيم **إبراهام لنكولن** حين قال:

"لاتتركوا العملة الأمريكية تمارس العنصرية كما تمارسونها في عناد لتعاليم المسيح .. واحذروا أن تنطلق من أيديكم كالحصان الجامح، ضعوا في فمه اللجام واكبحوا جماحه لأن مهمتنا في العالم الجديد ليست في أن نفترس الأبرياء فعملة الأقوياء ليست سهاما نارية"

ولم يكن إبراهام لنكولن يعلم أن رئيسا آخر لنفس الأمريكان سوف يأتي في زمان لاحق هو **هاري ترومان** ليفعل الضد ويقدم العكس حين قال:

"ليس يهمنا أن يفترس الدولار الآخرين في الداخل والخارج مادام يصب في جيوب الأمريكان ومادامت قيمته تعلو ويهيمن على البلاد البعيدة، لأن ذلك يحمي الاقتصاد الأمريكي ويزيد ازدهار شركاتنا العملاقة المتعددة الجنسيات التي هي أشبه بجيوش مضافة تحارب لصالح أمريكا وكلما تقهقر أمام الدولار المارك الألماني أو الفرنك الفرنسي أو الجنيه الاسترليني أحسست أن دولة معادية تسقط .

●●ويبدو أن كل الرؤساء النازيين الذين تعاقبوا على البيت الأبيض لم يتوقع منهم أحد أن يتمادى الدولار الأمريكي في طغيانه إلى حد تمزيق ثياب المحصنات والكشف عن سوءات الفقراء والمكدودين المعروقين، كما نرى منه هذه الأيام ورغم سوابقه التي لاحصر لها والتي كان منها ما ارتكبه في دول جنوب شرق آسيا وقيامه بعمليات إذلال وهيمنة ضد كل من يرتضون قروضه ومنحه ومعوناته اللئيمة، والدولار مع ذلك قد أصبح في وضع المحصن ضد العقاب المعافى من تطبيق القانون لأن أغلب القوانين المحلية في الدول التي يستعبدها الدولار هي ابتداء وانتهاء من صنع سلطات تشريعية انكشارية ذيلية، والدولار الأمريكي يهوى التسكع في الشوارع والميادين وحتى في الأزقة والحارات لمعاكسة الغادين والرائحين بعد أن استطاع أن يدمي رأس الجنيه المصري وأن يكسر عظامه وأن ينقله جهارا نهارا إلى فصيلة الناموس والهاموش وأن يقطع أنفاسه في أيدي محدودي الدخل ومعدوميه، ومضى الدولار رافعا هامته مستجمعا قوته واقتحم الأسواق وأطلق غلمانه يعبثون في الساحة الرحبة بنفس الطريقة التي أطلق بها أصحابه الأمريكان السجناء في العراق من عتاة المجرمين من سجونهم يسرقون وينهبون ويشوهون صورة شعب عريق أمام عالم بأسره.

●●ومع أن الحياة بطبيعتها كالمياه الجارية لا تتوقف مهما كانت الدوافع والأسباب إلا أن أغلب الأنشطة التي تتوقف عليها الحياة قد هبطت هبوطا شديدا في معدلات العمل لأن هذه الأنشطة مستوردة أو تعتمد على خامات ومستلزمات إنتاج مستوردة يتم استيرادها بموجب هذا المعشوق الذي هو الدولار!!

ولقد اهتبل الانتهازيون الفرصة وكدسوا بضائعهم بمنأى عن العيون ومن أولئك من أنكر واستكبر وأدار ظهره لكل فضائل التجارة رافضا أن يبيع بالتقسيط المريح أو حتى بالنقد أو حتى بضعف الثمن وهو يرى جنون الدولار، ورغم توجيهات الحكومة لترشيد التعامل بالدولار لدى البنوك إلا أن بعض هذه البنوك تلكأ وبعضها توقف عن بيع الدولار وبعضها قام ببيعه بطريقته وبعضها تحول إلى جزيرة منعزلة لايستطيع أن يصل إليها إلا السندباد البحري ومعه الأربعين حرامي ، وبعضها أعلن لعملائه أنه لن يبيع الدولارات لكنه فقط يشتريها ، وهكذا ارتفع سعر الدولار في سماء الحمى ، أما خارج البنوك فقد حاول الدولار أن يهز الأرض وأن يبلغ الجبال طولا وأن يعشعش في الأكمة خلف أوراق الشجر متدثرا بجلابيب سوء التخطيط وضعف التصدير وقصر النظر ، والدولار يستعير ثعلبية بوش ويربت بحنان على أكتاف

كل الحيتان ومعدومى الضمير فقط!!.

●●ولأن عائد الجمارك يعود كله إلى خزانة الوطن فقد سعدنا كثيرا كثيرا عندما استثمرت الجمارك الدولار وفرضت مستحقاتها على كل الواردات بنفس سعر الدولار فى بلدان المنشأ التى يتم الاستيراد منها وبنفس عملتها سواء كانت العملة هى اليورو أو الين أو الاسترلينى أو الدولار، ولأن ارتفاع سعر الدولار له توابعه فقد ارتفعت بالتالى قيمة هذه العملات فى ظل الهبوط المتواصل لسعر الجنيه المصرى الذى لم يعد يتم الاستيراد به فى أكثر الأحيان، ومع أن زيادة حصيلة الجمارك بسبب ارتفاع سعر الدولار أسعدتنا إلا أنها أتعستنا أيضا لأن السلع المستوردة وصلت إلى المستهلك المصرى بأضعاف ثمنها وكأنما هو قدر الفئات الهشة الرخوة من المجتمع أن تتحمل وحدها أعباء زيادة أسعار السلع وأعباء زيادة الرسوم الجمركية وأعباء ضريبة المبيعات وأعباء فروق تكلفة الشحن وأعباء التأمين وأعباء بقية الخدمات التى تفرضها طبيعة السلع المستوردة، وفى عودة ثانية إلى البنوك نجد أن لديها أصولا أجنبية بكل العملات وقيمة هذه الأصول ترتفع والفرق بين السعر القديم والسعر الجديد تقوم البنوك بإضافته إلى أرباحها أو تستخدمه لزيادة رأسمالها!!.

●●أما الذين ظهروا بيننا فجأة ممن أسميهم"أغنياء سعر الصرف" وهم الذين يمتلكون مدخرات أو أوراق مالية أو عملات أجنبية فأولئك قد حصدوا أكبر الفوائد لأن الذى كان فى حوزتهم منها ارتفعت قيمته بعد تحرير سعر الصرف ، وأصبح يوم ٢٩ يناير سنة ٢٠٠٣ هو يوم عيدهم الأكبر لأنه اليوم الذى بدأ العمل به بالأسعار الجديدة للصرف ، وهناك بعض المصدرين ارتأوا أن فى العجلة الندامة، فالعقود الخارجية التى لديهم والتى سبق أن تعاقدوا عليها بأسعار التكلفة القديمة نتج من عائدها النقدى ارتفاع كبير ، أما عن مستوردى السلع الأجنبية فقد تكبدوا خسارة كبيرة لها ثلاثة وجوه ، فهى خسارة فى سعر العملة وهى خسارة فى التسعيرة الجمركية وهى خسارة فى ضريبة المبيعات، كما أن ارتفاع تكلفة الخامات ومستلزمات الإنتاج المستوردة جعل المنتجات المصرية المحلية التى تقوم على هذه الخامات تعجز عن المنافسة، كذلك فإن لدينا الآن شركات تحصل على قروض مسوقة نظير إصدار سندات ديون يتم تسليمها إلى بعض البنوك العالمية، بينما تصبح تلك الشركات مدينة ومطالبة بسداد ديونها وفق شروط ضاغطة لو خالفتها يكون عليها أن تبادر بالسداد بأسعار النقد الأجنبى الجديدة مع تعرض أصحابها للملاحقة القانونية الدولية وتوابعها من ضياع السمعة وفقدان الثقة فيهم ووقف التسويق معهم وبيع أصول شركاتهم ، ولدينا شركات أخرى سبق أن أصدرت شهادات إيداع دولية تم تسجيلها بالدولار فى بورصة لندن ثم أصبحت عاجزة عن توفير الدولارات المطلوبة لسداد قيمة هذه الشهادات فى مواعيدها بعد أن أصبح الدولار شاهرا أسلحته المحرمة دوليا .

بما يعنى أن هذه الشركات سوف تلجأ إلى التصرف فى أصولها التى هى عقارات وأراض وأسهم وسندات ومصانع وغيرها مما هو جزء لايتجزأ من الثروة القومية . . ثروة كل البلاد والعباد!!.

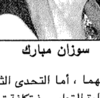
●●واقتصاد مصر يعيش معتمدا على الكثير الأجنبى فأمامنا خامات وحقوق إنتاج صناعة الملابس الجاهزة ومهام تجميع مكونات السيارات ونظم المعلومات والالكترونيات وكذلك مستلزمات الإنتاج الزراعى وبعض الخدمات التعليمية منها المدارس الخاصة ومدارس اللغات والمدارس الأجنبية والجامعات الخاصة والجامعة الأمريكية وكذلك تذاكر الطيران وأهم الأدوية المستوردة والتى حظيت باهتمام السيد رئيس مجلس الوزراء قبل غيرها وذلك فى مؤتمر"ايكونوميست" الذى عقد فى القاهرة يوم ٢٨يناير ٢٠٠٣ حيث أعلن أنه لن يرفع سعر الدواء لأن المريض لايطلب المرض ولكن يفاجئه المرض ، وتحرير سعر الصرف له تاريخ ولم تكن بدايته هذه الأيام ولكنها كانت فى عام ١٩٨٩ وكان ذلك نظير أن يتم إسقاط بعض الديون التى تثقل كاهل مصر ، ولنذكر جيدا أن نادى باريس كان على رأس قائمة المتحمسين لتحرير سعر الصرف فى مصر ، وأعضاء هذا النادى ممن نادوا بالتحرير التام أو الموت الزؤام كانوا جميعا عربا منهم الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى وصندوق النقد العربى وصندوق الكويت وصندوق السعودية وصندوق الإمارات بالإضافة إلى صندوق الأويك وهى الصناديق التى سوف تدخل بيت الطاعة الأمريكى بعد احتلال العراق.

ولقد قرر نادى باريس إسقاط نصف ديون مصر مقابل أن تقوم مصر بتحرير سعر الصرف ضمن خطوات الإصلاح الاقتصادى التى يجب أن تقوم بها والتى لايجوز أن تتراجع أو تتقاعس عنها ، ولم تحدث فى مصر هزات من الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧ ولكن الدولار كشر عن أنيابه مع مطلع عام ١٩٩٨ وواجهت الحكومة ذلك بفتح الصنبور والضخ من الاحتياطى النقدى ولكن السوق المفترسة ابتلع ذلك الضخ فى لمح البصر واستمرت شراسة الدولار وتحولت إلى وحشية جعلت رئيس مجلس الوزراء مضطرا إلى تغيير سعر الصرف خلافا لما كان قد أعلنه أمام اتحاد الصناعات، وتم تحرير سعر الصرف بأسلوب"التعويم المدار" وهو أسلوب"هامش الحركة" كما يقول الاقتصاديون، واستمر حقن السوق بالضخ ولكن سياسة التعويم المدار هذه قد سقطت فى أعقاب سقوط أبراج أمريكا فى أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وهنا أصبح ثبات سعر الصرف المصرى كالماء والعنقاء والخل الوفى وأصبح تثبيت سعره معناه التضحية بكل احتياطى مصر من العملة الأجنبية!!.

●●وفى شهر فبراير ٢٠٠٢ شهدت مدينة شرم الشيخ عقد مؤتمر الدول المانحة الذى ألزم مصر بتحرير سعر الصرف نظير الإفراج عن المنح والمساعدات المقررة لها ، وتكاسلت مصر عن تحرير سعر الصرف بحجة أنها هبطت بالطلب على الدولار ولكن بعد أيام قلائل أعلن الدولار هجمة جديدة وبدا عاقدا عزمه وفى إصرار شديد على ارتكاب جريمة قتل وباعتبار أن دولته قد نجحت فى أن تجعل أسعار الدم العربى هى أقل الأسعار وهكذا ظهرت سوق سوداء له وحدثت دلورة وتعددت الأسعار للجنيه المصرى الذى أصبح كالأيتام على مائدة اللئام وظن البعض أن الإصلاح الاقتصادى قد سقط فى غياهب الجب دون أن يلتقطه أحد من السيارة وارتفعت فى الأجواء أقوال وأقوال . . قيل إن مصر حققت توازنا فى الحساب الجارى للعملات الأجنبية ، وقيل إن ذلك لم يحدث لأنه لو حدث فلماذا إذن تم تحرير سعر الصرف؟ وقيل لماذا التوى الطريق بسعر الصرف فلم يتحرك سعر الصرف فى مشيته موازيا ومحاذيا الإصلاح الاقتصادى الذى قرروه؟ وقيل :كيف يحدث تحرير لسعر الصرف بينما الميزان التجارى مختل وضخامة حجم الاستيراد تجثم فوق رأس الإنتاج المحلى وتكتم أنفاسه؟

●●ويبقى السؤال الذى لم يعد لغزا عما إذا كانت هناك جريمة قتل وهل الدولار هو الفاعل الأصلى؟ وهل جريمة قتل الجنيه المصرى تمت عن عمد ومع سبق الإصرار والترصد؟ وهل قتل الجنيه المصرى له علاقة بقتل الشعب العراقى بأيدى الدولة الدولارية الطاغية الباغية التى سوف تبقى وحشا كاسرا ربما إلى آخر الزمان أو إلى أن يستطيع هزيمتها أحدا!!.

وقفة مع حقوق المرأة والتنمية البشرية..


سوزان مبارك

أصبح من المؤكد أن تطوير قدرات المرأة شرط أساسى لتحقيق التنمية البشرية ويكفي للتدليل على ذلك أن نستعيد الأهداف الثمانية التى تبناها رؤساء الدول والحكومات فى قمة الألفية عام ٢٠٠٠ ، إن الغاية المشتركة التى حددتها القمة هى : التوصل إلى تقليص الفقر المدقع والجوع بنسبة النصف مع حلول عام ٢٠١٥ وعلى هذا الأساس وضعت ثمانية أهداف أساسية يتم قيامها وفق مؤشرات واضحة يتم من خلالها بلوغ الغاية المطروحة وهذه الأهداف هى - القضاء على الفقر المدقع ، والجوع ، وتوفير التعليم الابتدائى للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخفض معدلات وفيات الأطفال ، وتحسين صحة الأمهات والحوامل ، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخري ، وكفالة الاستدامة البيئية ، ثم إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. هذا وتحتل قضايا المرأة مكانا هاما فى هذه الأهداف يؤكد الترابط العضوى بين إنصاف المرأة وتمكينها وبين التنمية ومكافحة الفقر.

■ **أمل البرنس**

عن التنمية بتحقيق المشاركة الإيجابية للمرأة تقول الأستاذة عزة عقيل وكيل أول وزارة القوى العاملة والهجرة:

لا توجد تنمية كاملة وشاملة لبلد ونصف قوة العمل فيه مهمشة ، وهذا يعنى ارتفاع معدلات الإعالة ، وارتفاع معدلات الإعالة يعتبر مؤشرا سلبيا بالنسبة لأى اقتصاد.

كما أنه فى ظل ندرة الموارد الطبيعية وزيادة السكان فى العالم لم يعد أمام الدول إلاحسن استخدام الموارد المتاحة ، وبالنظر لثروة مصر فإنها تتمثل فى الموارد البشرية ، ومن ثم فحسن استخدام مواردنا البشرية بكفاءة اقتصادية لايمكن أن نغفل مشاركة المرأة التى هى نصف المجتمع عند إجراء التنمية ، ولابد من الاستفادة من كافة العقول القادرة على الإبداع والتطوير ، ونسبة الإبداع والتطوير الموجودة فى أى مجتمع هى مجموع الإبداع لدى نسبة معينة من الإناث ونسبة معينة من الذكور.

وإحجام مشاركة المرأة فى التنمية معناه حرمان التنمية من نسبة الإبداع لدى المرأة .

وتضيف سيادتها قائلة: إن مشاركة المرأة لم تعد تمثل مشاركة المرأة فى التنمية لحاجة اقتصادية أو لاثبات الذات ولكنها واجب وطنى ، كما أشارت **السيدة سوزان مبارك** إلى أن النهوض بالمجتمع المصرى والوقوف أمام كافة التحديات العالمية الاقتصادية والاجتماعية يستلزم استخدام كافة قوى المجتمع ومنها المرأة التى هى نصف المجتمع ، كما تشير كافة المؤشرات إلى أن مشاركة المرأة فى أنشطة التنمية مازالت ضعيفة ، ولانعنى بذلك المشاركة الوظيفية الحكومية ولكن نعنى المشاركة السياسية بمفهومها الواسع والضيق وكذلك المشاركة فى العمل الأهلى ومشاركة المرأة كصاحب عمل أو المنتجة ، المهم أن يكون هناك دور للمرأة فى الإنتاج وقيمة مضاعفة تدخل فى حسابات الدخل القومي.

أما الدكتورة يمنى الحماقى الأستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس وعضو المجلس القومى للمرأة فترى أن تفعيل مشاركة المرأة فى التنمية له أبعاد كثيرة منها المشاركة السياسية والاقتصادية والمجتمعية بمعنى أن يكون لها دور فى الجمعيات الأهلية ودعم قدرات المرأة مرتبط أولا بالتعليم ، ومن الملاحظ أن أمية المرأة أكثر من ضعف أمية الرجل ، ومن ثم فمكافحة الأمية تعتبر تحديا مهما ، أما التحدى الثانى فهو كفاءة التعليم ، فتكلفة تعليم الولد أكثر من البنت ، كما أن تعليم الفتيات له أبعاد ثقافية ، ففى بعض المناطق يتم استبعاد البنات من التعليم ومن هنا تكون مهاراتهن أقل ، وهذا ينعكس على الحياة العملية ، وكذلك فرصتها فى التدريب تقل ، كما أن التقاليد تلعب دورا قويا تجعل البنت فى معزل ، ومن هنا نجد عندما تدخل المرأة سوق العمل فإن قدراتها ومهاراتها تؤثر على الإسهام فى التنمية .

وعن المشاركة السياسية للمرأة تقول الدكتورة يمنى الحماقى ، إن الحزب الوطنى قد عمل مبادرة لتمكين المرأة من الناحية السياسية بأن جعل إمكان اختيار الكوادر الحزبية من أول الوحدة الحزبية إلى المركز أو القسم بمعنى أن تستقطب المرأة التى لديها قدرة للدخول فى المجال السياسى وتدريب المرأة فى مستوى الوحدة الحزبية لأعلى يعطيها حنكة سياسية .

ومن الملاحظ أن مشاركة المرأة تتأثر بالواجبات الاجتماعية والمتطلبات المادية للحملات الانتخابية فهى بحاجة للتصدى بحلول واقعية.

وعن المشاركة الاقتصادية تؤكد سيادتها: على أن بطالة المرأة ثلاثة أضعاف بطالة الرجل ، والمرأة تتركز فى القطاعات الهامشية التى ليس عليها تأمينات وبالتالى تتعرض للعديد من المشاكل .

كما أن التحول الذى تشهده

سوق العمل المصرية سيكون له آثار متفاوتة على كل من الذكور والإناث ، ومن ثم فإن تعظيم مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى إنما يتطلب التدخل المتعمد لتأمين حقها فى فرص متكافئة مع الرجل فى سوق العمل ودعم قدراتها المهارية لتأمين هذه الفرص ، فضلا عن مساعدتها فى تحقيق التوازن بين الدورين الإنتاجى والإنجابى.

وتضيف سيادتها : أن النقابات العمالية لديها مشكلتان أولاهما أنها لا تستقطب إلا ٢٥٪ من العمال المصريين بينما المطلوب هو تشجيع كل العمال على الانضمام للنقابات والعمل النقابى أما الأخرى فإن الجهود النقابية العمالية فى مجال التدريب تستفيد منها فئة قليلة من عمال مصر ، بينما المطلوب أن يأخذ التدريب فى اعتباره تفعيل فرص النساء فى التدريب.

هذا وتضيف الدكتورة يمنى الحماقى بأنه يقع على عاتق نقابات العمال دور هام فى المرحلة المقبلة يتمثل فى التوفيق بين مصالح رجال الأعمال ، ورفع إنتاجية العمال وتحقيق القيم الإنتاجية فى العمل وذلك فى ظل التحول إلى اقتصاديات السوق وأهمية القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى .

وعن مشاركة المرأة فى القطاع الأهلى ترى أنها مازالت ضعيفة ، كما أن مشاركتها تتركز فى المدن الكبرى ، وتطالب بوضع استراتيجية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية وتعظيم دور المرأة فيها.

وينتهى النقاش بلقاء مع الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومى للمرأة عن ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية للمرأة مشيرة إلى أن مركز تنمية مهارات المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة بالمجلس يوفر جميع الخدمات التدريبية والاستشارية والمعلومات اللازمة لإقامة مشروع استثمارى صغير وتوفير فرص العمل فى الأسواق المصرية بعيدا عن الوظائف الحكومية ، كما يساعد المرأة من مختلف المستويات التعليمية والاجتماعية على إنشاء مشروع يرفع نسبة مشاركتها فى سوق العمل ، وقد اجتمعت اللجنة التيسيرية بالمجلس القومى للمرأة برئاسة الأمين العام لمناقشة مشروع تنمية المرأة الريفية من خلال تعاونيات وقروض متناهية فى الصغر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" وهذا المشروع يهدف إلى تهيئة المناخ والبنية التحتية التى من شأنها تمكين المرأة الريفية من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى وإدماجها فى برنامج التنمية الشاملة بالاشتراك فى مجموعات عمل بعد تدريبها على استخدام الآلات الحديثة (زراعية وتجارية) كما يهدف إلى زيادة فرص حصولها على الموارد الأولية والتمويل والتكنولوجيا.

كما أكدت الدكتورة فرخندة حسن على ضرورة التوجه نحو المناطق البدوية الصحراوية والمناطق الزراعية والمناطق العشوائية وذلك بهدف النهوض بمستوى الحرف والصناعات البسيطة إلى حيز تصدير منتجاتها إلى الخارج.

وتبقى كلمة

وبعد .. فنحن نعتقد أنه لايمكن إغفال الاهتمام بضرورة النهوض بالمرأة وتمكينها من المشاركة فى التنمية بحجة الأحوال الاستثنائية التى تمر بها المنطقة أو أى بلد فيها ، بل إن الظروف الاستثنائية تتطلب مشاركة كل المجتمع رجاله ونسائه فى مواجهة التحديات الجديدة والطارئة ، أو تلك التى تنبع من تركة الماضى ، ولذلك نرى أن الترابط العضوى بين حقوق المرأة والتنمية لايمكن إلا أن يحيل إلى مسألة المساواة بين الرجل والمرأة ، فلا تنمية حقيقية دون اعتراف كامل بحقوق المرأة ولا تنمية فعلية دون هذه المساواة .

وإذا كان صحيحا أن تحقيق المساواة بين الجنسين ليس الحل لكل مشاكل التنمية ، فصحيح أيضا أن اللامساواة تزيد من حدتها.

رجال الأعمال يقودون حركة التكامل

"بقية"

، كذلك تحمى مصر حدودها الجنوبية من خطر داهم ، كما نعلم أن إسرائيل تلعب فى أثيوبيا وغيرها من البلاد الأفريقية وبالتالى نحن بتوثيق علاقتنا بدول حوض النيل نحمى بلادنا خاصة ونحن فى عصر لم يعد يحترم فيه غير مبدأ القوة

وثانى نقطة تتصل بالاقتصاد فتفتح السوق المصرية بمنتجات زراعية وحيوانية رخيصة سيقلل من معاناة المواطنين ومن العجز التجارى ، وثالث نقطة هى القضاء على مشكلة البطالة .

ويؤكد الأستاذ عبد الفتاح البحيرى رئيس مجلس إدارة الأعمال المصرى المشترك باتحاد الصناعات المصرية أن التجارب السابقة للتكامل كانت تجارب حكومية " أى تقودها الحكومة " وكانت الحكومتان المصرية والسودانية طرفا التكامل وهما اللتان قادتا حركة التجارة والاستثمار والصناعة بين البلدين وذلك بالطبع كان سببا رئيسيا فى فشل التكامل ولكن التجربة الجديدة تختلف فالقطاع الخاص والحكومة تقودان عملية التكامل جنبا إلى جنب فالحكومة عليها أن توفر البنية الأساسية والمرافق العامة للمشروعات بين البلدين .

وعليها أيضا تسهيل التبادل التجارى وتسهيل حركة رأس المال وإلغاء التأشيرة وغيرها من المعوقات التى تعوق عملية التبادل التجارى والانتقال بين البلدين .

وقد اتفق أعضاء مجلس رجال الأعمال المصرى السودانى المشترك على ضرورة تفعيل إتفاقية الكوميسا بين مصر والسودان حيث إن الاتفاقية واجبة التطبيق اعتبارا من أكتوبر ٢٠٠٢ مع ربط تطبيق الاتفاقية بتوازن الميزان التجارى بين البلدين مما يمنح الأولوية لكل من الدولتين لتصدير المنتجات المتميزة أو المتفردة بها إلى الدولة الأخرى تحقيقا للتكامل بين البلدين

ويرى المهندس توفيق بيومى الأمين العام لأسرة وادى النيل " أن الأسرة نشأت فى فبراير لسنة ٩٦ بمصر وسجلت رسميا كجمعية بوزارة الشئون الاجتماعية عام ٩٧ وأنها أنشئت من خلال الجهود الأهلية خاصة وأن ظروف إنشائها صادفت توترا فى العلاقات الرسمية بين البلدين ولأعضاء الأسرة باع طويل فى العمل لوحدة وادى النيل وإحداث التكامل بين البلدين فرئيس الجمعية د. صوفى أبو طالب الذى أسس جامعة القاهرة فرع الخرطوم والذى كان رئيسا لبرلمان وادى النيل ود. ميلاد حنا نائب الرئيس والمفكر الكبير ، والذى له علاقات وثيقة بأبناء السودان ، وكل الأعضاء بالأسرة لهم تاريخ فى مجال تنمية العلاقات بين السودان ومصر ، وأعلم أن هناك تجارب سابقة فى التكامل ما بين مصر والسودان لم تنجح بسبب أنه كان تكاملا ، وليس تكاملا شعبيا ولهذا نحن نسعى لإحداث تقارب بين الشعبين فى كاف المجالات بدءا بالتكامل الشعبى الاقتصادى والاجتماعى.

ودور الحكومة لإنجاح هذا التكامل هو تيسير إجراءات التنقل بين مواطنى الدولتين ، وتهيئة الظروف التجارية والمناخ الاستثمارى بينهما ، فأنا اعتقد أن الخطوة الأولى لإحداث التكامل لابد أن تكون اقتصادية ، فمصر والسودان يشكلان العمود الفقرى للسوق العربية المشتركة ، وأى كلام عن تلك السوق بدون مصر والسودان هراء ، وبالطبع إذا انضمت ليبيا بقدرتها التمويلية العالية يكون ذلك أفضل .

وسيترتب على التكامل المبنى على أسس جديدة وتوازن الميزان التجارى لكل منهما تحسن اقتصاد كل من الدولتين واتفاعل خيرا بتلك التجربة .

ونحن ندر أن المستقبل لم يعد يعترف سوى بالكيانات الكبيرة المستقرة وليس بالكيانات القزمية!!

نجوى لطفى

النقابات العمالية تس

- **مراكز للتدريب المهنى والتدريب التحويلى تقيمها النقابات للباحثين عن عمل**
- **المتدرب يحصل خلال تدريبه على ١٥٠ جنيها للمؤهل العالى، ١٠٠ جنيه للمتوسط، ٥٠ جنيها بدون مؤهل**

لم تعد الحركة النقابية العمالية حركة مطلبية .. فالنقابة لم تعد تطالب بزيادة الأجور والعلاوات السنوية والإجازات التى يحصل عليها العمال وغيرها من المطالب .. بل أصبحت تسهم مع الإدارة فى زيادة الإنتاج وتحسينه.. من هذه المساهمات التى تقوم بها النقابات القضاء على البطالة بكل الطرق وإيجاد فرص عمل لأعضائها وللعمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة استغناء الشركات التى تمت خصخصتها وبيعها عنهم لأنها لم تعد فى حاجة لهم لاستخدامها للتكنولوجيا الحديثة التى لاتحتاج إلى عمالة كثيرة .. من هنا قام عدد من النقابات العمالية بإنشاء مراكز تدريب مهنى وتدريب تحويلى إلى المهن التى تحتاجها الشركات الجديدة من العمال القدامى او شباب الخريجين مساهمة من هذه النقابات فى القضاء على البطالة.. من أوائل النقابات التى أقامت مركزا ضخما للتدريب على جميع حرف صناعات البناء وعلى الآلات التكنولوجية الحديثة النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب ، كما قامت النقابة العامة للنقل البرى بإنشاء مركز للتدريب على قيادة السيارات وإصلاحها وتركيب جميع قطع غيار السيارات

النقابى سيد طه حسن رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب وصناعة مواد البناء وعضو مجلس الشورى يقول : إن فكرة اقامة مركز لتدريب العمال على مجموعة حرف البناء والتشييد جاءت نتيجة لعدة أسباب .

الأول تدنى سمعة مهارات عمال البناء ،والسبب الثانى التوجه نحو الخصخصة وتسريح عمال شركات المقاولات تحت مسمى المعاش المبكر ، أما السبب الثالث فهو محاولة مسايرة التطور التكنولوجى الهائل فى وسائل قطاع التشييد والآلات الحديثة التى أصبحت تستعمل فى هذا القطاع .

ويضيف رئيس النقابة ولهذا كان التفكير الجدى فى قيام النقابة بإنشاء مركز للتدريب على حرف البناء والتشييد . .وإعادة تأهيل العمالة على المعدات الحديثة ،و غير الموجودة حاليا لدى شركات المقاولات وبصفة خاصة العاملين بالاتحاد المصرى للمقاولات والتشييد ووضع برامج خاصة للعمالة تتوافق مع قدراتهم.

الخصخصة .. السبب الأول

وكانت خصخصة شركات المقاولات وخروج عدد كبير من العمالة التى لايمكن تشغيلها فى شركات أخرى لأسباب عديدة أهمها أن الشركات المباعة ليست فى حاجة إليهم وحتى لايكون هؤلاء العمال قنابل موقوتة لأن الشركات الوافدة تتعامل بالتكنولوجيا المتطورة . فكانت فكرة إقامة هذا المركز للتعامل مع العمال المدربين مع التطور العالمى.

منحة من الاتحاد الأوروبى

وكان الاتفاق مع الاتحاد الأوروبى والاتحاد الدولى للإنشاء مع النقابة على تقديم بعض الدع المالى والآلات .. كما قدمت وزارة القوى العامل المصرية دعماماليا حيث أقيم مركز التدريب عل حرف عديدة تتصل بالبناء والتشييد وتم عما برتوكول بين الوزارة والنقابة بقبول الشباب المتسرب من التعليم أو العاطلين . . واتفاق برتوكول آخرمع الاتحاد المصرى للمقاولات والتشييد الذى يرأسه المهندس محمدمحمود عل حسن عضو مجلس الشعب ورئيس شعب الإسكان بالحزب الوطنى الديمقراطى .. وقد أقيم المركز على مساحة ضخمة بصحرا القطامية .

ويقوم مجلس الوزراء بمنح المتدرب مكافأ شهرية قدرها ١٥٠جنيها للحاصل على مؤهل عالى و١٠٠جنيه للحاصل على مؤهل متوسط و٥٠ جنيها لمن لايحمل مؤهلا.

المهن والحرف الذي يضمها المركز

ويقوم بالتدريب مدربون يحملون مؤهلات علي ولديهم خبرة طويلة فى المهن التى يشملها المرك وهى أعمال السباكة الصحية ، التركيبات الداخلية والخارجية والصيانة ، أعمال الكهربا وتركيبات إنشائية وصيانة ، أعمال اللحا بأنواعه ، أعمال النجارة ، تصنيع وتركيب الباب والشباك وجميع أنواع النجارة،، أعمال المبانى العادية والمبانى المقاومة للزلازل فن تركيب السيراميك ، الحدادة المسلحة ، أعمال النقاشا والزخرفة ، وجارى إنشاء ورشتين للتدريب على تركيب المعدات وصيانتها، ومعمل للكمبيوتر.

وتكلف المركز بالورش التى تضم أحدث آلا



صبرى الجريدى

سيد طه



السيد رضوان ماصخ

تحقيق :

محمد محمد على

ـهم فى الحد من مشكلة البطالة

المبانى مايقرب من ٦ ملايين جنيه والشهادة التى يحصل عليها الخريج معتمدة فى جميع الدول الأوروبية.

دورة لشباب الخريجين .. بنات ورجال

وتتدرب الفتيات على مهن تركيب وصيانة الكهرباء ونقش وزخرفة ، وكمبيوتر أما الشباب فيتدربون على جميع المهن.

ويقول المهندس محمد عبد الله مدير المركز إن كثيرا من المتدربين يحملون مؤهلات عليا ومازالوا يبحثون عن عمل .. بلا جدوى.

تقول الطالبة نسمة أحمد حاصلة على مؤهل فوق المتوسط منذ ٤ سنوات تبحث عن عمل حتى قرأت فى النشرة القومية للتوظيف التى تصدرها وزارة القوى العاملة عن هذا المركز فتقدمت إلى المركز وقبلت للتدريب على أعمال الكهرباء.

وقالت هبة عباس الحاصلة على بكالوريوس هندسة وظلت تبحث عن عمل دون جدوى إنها تقدمت إلى المركز للتدريب على أعمال صيانة الكهرباء لأن الشركات تبحث عن العاملين ذوى الخبرة العملية.

ويقول الطالب علاء مصطفى الحاصل على الإعدادية منذ ٥ سنوات وفشل فى الحصول على أى عمل مهما كان .. وأخيراً انتظم فى مركز تدريب البناء.

وقال لى المدرب رأفت إبراهيم محمود مدرب اللحام . .ان الشركات لاتقبل للعمل لديها إلا من لديه خبرة طويلة لأنها ليست معملا للتدريب.

ويشرف على تدريب الطلبة الخبير الانجليزى مستر بيتر فيلمنج من المركز الثقافى البريطانى ، والمهندس أحمد عمرو عبد الحميد ممثل الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء.



مركز تدريب نقابة النقل البرى

ويقول النقابى صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى وسكرتير الاتحاد العام للعمال ورئيس مجلس إدارة مركز تدريب نقابة النقل البرى إن النقابة العامة قامت بإنشاء مركز التدريب المهنى بالمطرية بالتعاون مع مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى عندما أدركت حجم المشاكل التى تعترض طريق النهضة الصناعية الإنتاجية فى المجتمع المعاصربسبب النقص فى العمالة الفنية المدربة من ناحية ، ومن ناحية أخرى الحاجة الماسة لتوفير العمالة الفنية المدربة لشركات النقل وقطاع الأعمال والأنشطة الصناعية والإنتاجية والمساهمة فى سد العجز فى هذا المجال وتوفير العامل الفنى الذى يعرف كيف يتقن استخدام الآلات بمهارة مع صيانتها والحفاظ عليها وحماية نفسه باستخدام الأسلوب الأمثل المتطور فى استخدام قدراته البدنية والذهنية والعملية لخدمة هذا العمل ويعتبر مشروع التلمذة الصناعية نظام الثلاث سنوات بعد الاعدادية إضافة إلى مشروعات النقابة العامة المتعددة لخدمة أبنائها من عمال النقل البرى .

ويستطرد النقابى صبرى الجريدى قائلا : ولما كان من المعلوم أن النجاح فى تدريب التلاميذ يتوقف على مدى كفاءة وقدرة القائمين على هذا العمل خصوصا المدربون العمليون الذين تقع عليهم مسئولية تدريب هذا الجيل الفنى .

لذلك قامت النقابة العامة للنقل البرى بالتعاون مع الحكومة الأمريكية لتدريب هؤلاء المدربين بالولايات المتحدة الأمريكية حتى يجمعوا بين المهارات الفنية والقدرة على التدريب وطرق التدريس مع الخبرة فى الإشراف والتوجيه وكذا تم تدريب من لم يتدرب بالخارج بالمعاهد التدريبية المتخصصة ، ومن أجل ذلك تضع النقابة حصيلة خبراتها فى هذا المجال فى خدمة سوق العمل ومجالات الاستثمار مع العمل على مواكبة التدريب بمايتفق وظروف العصر والتقدم العلمى والفنى ما أمكن ذلك.

الهدف من المشروع

ويضيف النقابى صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة للنقل البرى إن الهدف من المشروع هو خدمة أبناء العاملين بشركات النقل والشركات الصناعية وقطاع الأعمال الحاصلين على الإعدادية العامة بمجموع ٥٠٪ من منطلق تقديم خدمات النقابة العامة للنقل البرى لأبنائها الأوفياء ، وتوفير الأيدى العاملة المدربة لشركات قطاع الأعمال بصفة عامة والقطاع الاستثمارى وشركات النقل بصفة خاصة ، وإيجاد فرص لتعليم أبنائنا الطلبة الذين ليس لهم حظ بالتعليم العام مما يسهم فى الحد من البطالة والعمل على مواكبة التطور التكنولوجى والفنى أولا بأول بما يتفق وظروف العصر.

تشغيل شباب الخريجين

ويقول النقابى السيد رضوان ماصخ مدير عام مركز التدريب وأمين عام النقابة العامة للنقل البرى إن جهاز تشغيل الشباب التابع لمركز معلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء طلب من المركز تدريب عدد ٧٨٣خريجا من شباب الخريجين منهم ١٥٩ مؤهلات عليا و٦٢٤مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة لمدة ستة شهور ، وقد تم البدء بعدد ٩٢متدربا أنهى الدورة كاملة عدد ٧٨ منهم متدربا وتسرب ١٤ متدربا ويجرى الآن تدريب الدفعة الثانية من شباب الخريجين.

ويضيف مدير عام المركز: إن مساحة المركز الإجمالية حوالى ١٢ ألف متر مربع مساحة المبانى منها ٤٠٪ تقريبا من المساحة الاجمالية وتوجد منطقة فراغ خلف المبنى الجديد جارى إنشاؤه لانتظار واختبار السيارات من حيث الكفاءة والأداء ومطابقتها لشئون البيئة.



فى عزالضهر.. مسرحية على المس

كثيرا مانتوقف أمام فترة زمنية بعينها نتأملها ندقق النظر ونتعمق فى تحليلنا لكل جوانب هذا الواقع أو هذا الزمن الجميل أو الردئ ، وإن كنا نريد أن ندين هذه الفترة التاريخية التى تأثرنا بكل جوانبها السلبية أو لحظات النور التى تضيء لنا مناطق الظلام ، بما يحمل من قسوة تجلد هذا الزمن وتمزق ثيابه فتعرى أجسادنا وتحيل الشخصيات إلى كائنات شائهة تسقط فى العفن تستلذ به وتجرد ذاتها من أجمل ما فيها من إنسانية ونبل وتفضح تاريخها فى وسط النهار ليكون شاهدا قاسيا متسلطا على رقاب هذه الأنماط البشرية التى تمثل مجتمعا يعى ما يعى من حضارة وتاريخ قوامه آلاف السنين ، ويسقط ما يسقط من ذكرياته وذاكرته التى لا تحمل فى باطنها إلا أجساد الموتى وصور العاهرات وشخصيات ينبذها الواقع ، كأن ماضينا القريب آسن وواقعنا المعاصر نماذج من شباب مشوه لا صورة أو جوهر ، كائنات ماسخة ليس لها طعم أو لون .. هكذا رأيت العرض المسرحى " فى عز الضهر " الذى نحاول أن نلقى عليه الضوء آملين أن نقترب من فكر المؤلف " أسامة أنور عكاشة " والمخرج " محمد عمر " مفسرا لأفكار النص الذى تجسده على خشبة المسرح مجموعة من الممثلين بقيادة الفنانة الكبيرة سميحة أيوب " متعمقين فى الشخصيات محللين لسلوكهم وماذا يريد أن يقوله المؤلف ؟

من خلال طرحه لراوية قد تكون أقرب إلي فيلم يحمل مذاقا خاصا يقدم من خلال سينما تغوص داخل سراديب شخصيات ساقطة لفظها المجتمع لتصبح عناصر غير سوية بعيدة كل البعد عن بناء مجتمع يوتوبيا كعالم أفلاطون المثالى فى جمهوريته التى نفتقدها نادمين على هذه الصورة بكل ظلالها القاتمة التى شاهدناها على خشبة المسرح.

" العرض المسرحى من إنتاج المسرح الحديث ، وقد ضاقت به خشبته لوجود عرض آخر ، فكانت استضافته على المسرح القومى ضافين على اللعبة المسرحية بعدا جماهيرا آخر لما يتمتع به القومى من تاريخ عريق وبعد فني لأغلب عروضه التى تحظى بجماهيرية عريضة ، ومن هذه الأرضية الفنية ننطلق لأجواء هذا الزمان الذى نريد أن نحيله إلى واقع على خشبة المسرح ، نعيش أحداثه وإسقاطاته السياسية ، فالمسرح أمامنا ديكورا جميلا معبرا للفنان "أيمن أنور" لمنزل بسيط الملامح لا يدل على ثراء صاحبته الفنانة القديرة " سميحة أيوب " الحاجة " زينات " وهى تعد الشخصية المحورية الرئيسية التى تدور أحداث اللعبة المسرحية داخل منزلها ، فهى تؤجره للمصطافين ، فنجد من النماذج البشرية المتباينة فى السلوك والثقافة والفكر والعادات .. يقطن معها فى المنزل أخيها الأصغر الفنان " توفيق عبد الحميد " الذى أمتعنا من خلال دوره بكل ما يمتلك من قدرات فنية عالية أكدت موهبته الحقيقية التى نفتقدها بشكل كبير على خشبة المسارح القومية ، هذه الأسرة هى النموذج الأول لكونها هى صاحبة المكان والتى تهيأنا للولوج داخل حجرات المنزل مفتشين عن الأسر والعائلات الأخرى التى تقطن داخل هذا المعمار البشرى الزمنى فنجد الفنانة " سلوى خطاب "لولا" إحدى الساقطات التى تحتضنها " زينات " كأنها تشعر أنها امتداد لتاريخها وماضيها العفن التى كانت تعيشه فى بداية حياتها وشبابها الغض ، لذلك نجدها تحنو عليها دائما، تعيش مع " لولا " ابنتاها بعد ذلك نجد الأسرة الثالثة الفنان "يوسف داود " بكل ما يحمل من خفة دم وكوميديان لم تتح له المساحة التى يستطيع أن يحقق ذاته من خلالها بشكل طبيعى تعيش معه زوجته الفنانة " ماجدة الخطيب " الزوجة المقهورة التى تحمل لزوجها الوفاء والحب رغم علمها أنه يخونها مع نساء أخريات ، فهى تصمت وتركن إلى ذاتها تستلذ بهذا القيد الذى لا تستطيع الفكاك منه ،.أما الأسرة الأخيرة الفنان الكوميديان " سامى مغاورى " وزوجته الفنانة " إيفا والأبنة " داليا مصطفى " وأخيها رغم ما تعانيه هذه الأبنة من قهر داخلى وحسرة على سلوك والدتها المشين والتى تخون زوجها مع حبيبها القديم ، فهى الزوجة السلطاوية التى تمارس القهر على زوجها من أجل المال إلى أن تصل لمرحلة التشبع فتحاول أن تعيده إلى حياة الأسرة التى يجمعهم سقف واحد ، ولكنها تفشل بعد أن أصبح هو يعشق هذه الحياة التى دفعته إليها وهى تجهل السلوك البشرى للإنسان ، لتأتى لحظة المكاشفة لتعرية سلوكها المتصابى مع عشيقها ، فتشعر بالخسران والانهزامية تاركا لها حياتها ليعيش مع زوجة أخرى بالشكل الذى يرتضيه كاسرا هذا القيد رافضا له

" أما النماذج الأخرى التى تلعب دورا فاعلا فى الأحداث الفنان القدير " عمر الحريرى " عم عرفة ، الحارس على القيم والأخلاقيات الذى نراه دائما من خلال شخصيه إنسان مقهور معتوه يعيش لحظات



رح القومى

نقد : جمال عمر

نكسة ٦٧ دائما ، فذاكرته توقفت عند هذا الزمن ، فالكاتب يريد أن يقدمه على أنه شخصية كاشفة للغيب تحمل فى باطنها الحكمة والرؤية التى تتوارى خلف الزمن القادم والمستقبل الغامض ، الفنان " صبرى عبد المنعم" فى دور بائع الحلوى للمصطافين ، الفنان " على عبد الرحيم " زوج الفنانة " فلك نور " التى تعمل خادمة للقاطنين داخل منزل الحاجة " زينات " الفنان " حسن العدل " فى دور ضابط البوليس الذى يؤدى واجبه الأمنى بشكل نمطى سلبى يكره المشاكل التى تجابهه فى عمله ، يتضح هذا عندما يتعرض لأسر الأولاد الذين خرجوا يصطافون على الشاطئ ولم يعودوا إلى منازلهم لتكون هذه المفارقة هى الحدث الذى جمع شمل أسر هؤلاء الأبناء الذين يتسمون بصفات الشباب المعاصر الذى يفتقد الحكمة رافضين لآبائهم وعائلاتهم متمردين على هذا الماضى الذى يحمل أوزار السنين التى باتت نقطة سوداء على تاريخنا المعاصر ، وبهذا الرفض الذى يأتى على أيدى شباب يجهل هويته لانرى له سمات جادة أو إيجابية من خلال مشهد بعث هؤلاء من قاع البحر مرة أخرى بعد أن فقدوا الأمل فى عودتهم باستثناء الفنانة " داليا مصطفى " فى محاربتها لوالدتها ورفضها لسلوكها العاهر ، قد تكون هى الشعاع الوحيد من هذا الجيل الذى يحمل لنا المستقبل ببصيص من النور ، أما النموذج الآخر من الشباب الضائع المستسلم لقدرة الخانع لسلطوية الأخت الكبرى التى تمن عليه " صاصا" اسم الدلع للفنان " توفيق عبد الحميد " الحاصل على مؤهل عال فى السياسة والاقتصاد المتفوق فى حياته العلمية ، فكم كان يتمنى أن يعمل معيدا فى الجامعة ويؤهله لذلك تفوقه وترتيبه من الأوائل حتى المسابقة التى قدم فيها فى الخارجية رغم أن ترتيبه من المتقدمين لا يجد نصيبا فى وظيفة مرموقة أو مكانة اجتماعية توازى مؤهلاته وشهادته ، يتضح كل هذا فى المواجهة التى تتم بينه وبين الحاجة زينات أخته الكبرى عندما ترفض نصائحه ، فهو فى نظرها فاشل لا يعمل ، كل همه أن يشرب المخدرات ويفتش على النساء الساقطات ، تنفجر بداخله لحظات الغضب ويوسمها بفشله وضياعه فى هذا العالم العفن ، عندما يعترف لها رغم أنه كان يجتاز كل اختبار بتفوق ويجد اسمه من ضمن الأوائل ، ولم يحوز بالدرجة الوظيفية لأن التحريات تقول إن تاريخ اخته له سجل طويل فى الآداب هذه كانت الأجابة التى تقسم ظهره كل مرة ، وتخمد كل طاقات المعرفة وتتحطم الأحلام والآمال التى كان يسعى لتحقيقها .

العرض يخلو من التفاعل الدرامى والسياق المنطقى للأحداث ، كل الشخصيات التى يحويها العرض المسرحى ساقطة قسوة لتاريخ الفترة التى نتباكى عليها فى الفن والثقافة ، ما أجمل هذه الانتفاضة الثورية الثقافية فى المسرح والأدب والفن التى كانت توازى الثورة التى كسرت قيد الاستعمار وبات الشعب ينسج ثوب الحرية منطلقا إلى آفاق جديدة ، نعم كانت هناك سلبيات تدين هذا الواقع ، ولكن كان يجب أن يكون هناك خط موازي داخل الأحداث يواجه ويقاوم الفساد وبالفعل كان هناك الفكر الجاد ودأب بعض المثقفين ورجال الساسة حتى جاءت النكسة تخيم بكل ظلالها السوداء فخبأ الحلم الجميل وزاد الألم والحسرة ، وبدأنا نفتش عن البطل المنقذ الذى ينتشلنا من هذا الخزى السياسى .. سياسة الجنس التى آلت بالوطن إلى هذا الوضع المهين .. أين كل هذا داخل اللعبة المسرحية التى كان يجب أن يفطن لها المؤلف " أسامة أنور عكاشة " بكل ما يعنى من بعد درامى وأحداث تتداخل بشكل يعظم الفكرة الأساسية للنص المسرحى ، إن الخلاص لا يأتى على أيدى " عم عرفة " الجندى المخبول الذى يعانى من لوثة ٥ يونية لكنه يجب أن يأتى على أيدى شخصية مجاهدة واعية بدورها الحقيقى داخل سياق الأحداث وحتى الشخص المثقف الوحيد داخل العرض يعانى من تاريخ أخته المخزى ، فهل كان هذا هو دور المثقف العاجز عن الفعل خلال الستينيات مسلوب الإرادة ، حتى وإن كان هناك بالفعل بعض المثقفين المداهنين للسلطة آنذاك ، على الوجه المقابل كان هناك المثقف الرافض لكل هذا العرى السياسى والقهر الاجتماعى الذى كان يعانى منه الفرد داخل المجتمع ، حتى جاءت بشائر النصر على أيدى هؤلاء الأبطال " فى عز الضهر " يوم السادس من أكتوبر العاشر من رمضان .

الإضاءة ترجمة لعنوان العرض المسرحى ساطعة طيلة الأحداث الموسيقى كان يجب أن تكون فاعلة أكثر من ذلك معبرة بشكل جيد عن الأحداث ومترجمة لها ، الأشعار غير موظفة توظيفا جيدا ، بل شعرت بغيابها عن بؤرة الفعل الدرامى الذى كان غائبا أيضا .. المخرج " محمد عمر " لم يحقق النجاح الذى يوازى نجاح عرضه السابق " الناس اللى فى التالت " .. لكن فى النهاية العرض صرخة تدين وتشوه ، يحمل بعض المناطق الكوميدية الممزوجة بدمعة آسى ، تحية للمسرح الحديث الذى أنتج وأيضا المسرح القومى الذى عرض "فى عز الضهر ".

أخبار العمل والمناطق العمالية

● استقبل **السيد أنور سلامة** وزير العمل السيد جوان تاكونى السكرتير العام للاتحاد العام للعمال بالأرجنتين وأستاذ الدراسات النقابية لعمال الضوء والقوى المحركة والسنيور أودلف كافالى السكرتير العام لاتحاد عمال مستخرجي البترول بالأرجنتين.


أنور سلامة

وقد رحب السيد الوزير بالوفد وأبدى سيادته رغبته فى توطيد العلاقات بين عمال الأرجنتين وعمال الجمهورية العربية المتحدة، خاصة أن ظروفهما متشابهة ويسعيان إلى هدف واحد وهو النهوض بالطبقة العاملة.

● أحمد فهيم رئيس الاتحاد العام للعمال وعضو مجلس إدارة مكتب العمل الدولى يسافر إلى جنيف فى أول شهر يونيه القادم لحضور اجتماع الإدارة الذى سيجتمع هناك فى المدة من ٣ إلى ١٣ يونيه.


أحمد فهيم

● تقرر إنشاء إدارة عامة للتدريب السريع بوزارة العمل للإشراف على تدريب العمال غير المدربين والمتقدمين لمكاتب القوى العاملة، ومن المقرر أن يتبع هذه الإدارة جهاز للتفتيش على أجهزة التدريب فى جميع المناطق، وستوضع جميع مراكز التدريب والورش بالمدارس الصناعية فى خدمة المشروع.

"مجلة العمل –أبريل ١٩٦٤"



مشاكل أساسية فى التأمين الصحى

شغل موضوع التأمين الصحى جانبا كبيرا من اهتمام المجلة، منذ أعدادها الأولى، نظرا للمناقشات التى دارت حول مشروعات التأمين الصحى، مما يدل على مدى اهتمام من يعنيهم أمر هذه المشروعات سواء من جانب العمال أو الموظفين الذين سوف تشملهم التغطية بهذه النظم، أو من جانب المعنيين بتنفيذها من الأطباء وعرضت المجلة فى هذا المقال ما انتهى إليه رأى بعض المشتغلين بهذه القضية فى مجالات العمل والعمال.

يستمد التأمين الصحى للعمال بالجمهورية العربية المتحدة أحكامه الأساسية من قانون العمل.. وأهم هذه الأحكام:

١– حق العامل فى الحصول على إجازة مرضية إذا ثبت مرضه وعجزه عن العمل بسبب هذا المرض، وقد حدد القانون مدة هذه الإجازة بواقع ١٨٠ يوما متصلة أو ٢٠٠ يوم متقطعة خلال السنة الميلادية الواحدة، كما رتب على تجاوز هذه المدة إجازة فسخ عقد العمل من جانب صاحب العمل.

٢–حق العامل فى الحصول على معونة مالية خلال فترة عجزه عن العمل بسبب المرض، وقد حدد القانون قيمة هذه المعونة بواقع ٧٠٪ من الأجر عند وقوع المرض لمدة ٩٠ يوما تزيد بعدها إلى ٨٠٪ من ذلك الأجر.

٣– حق العامل المريض فى الحصول على الرعاية الطبية والخدمات اللازمة لعلاجه من مرضه وذلك على حساب صاحب العمل.

وهناك عدة عوامل تستوجب ارتباط التأمين الصحى للعمال بنظم تأميناتهم الاجتماعية الأخرى، ومن هذه العوامل:

–قيام الارتباط بين العامل صاحب الحق والمنشأة صاحبة الالتزام على أساس العلاقة التعاقدية بعكس الأمر فى مجال العمل الحكومى حيث يقوم الارتباط على أساس لائحى وليس تعاقديا.

– ارتباط العلاقة التعاقدية باللياقة الصحية واستمرار حالة القدرة على العمل المتعاقد عليه.

– ارتباط المزايا النقدية بالأجر –أو بمتوسط الأجور– وقت وقوع المرض وهو أمر قد يكون أساسه الأجر المربوط الثابت أو الأجر بالقطعة أو الإنتاج.

–ارتباط الاستحقاق فى المزايا النقدية بثبوت حالة المرض الذى يستبب العجز عن تأدية العمل المتعاقد عليه، ومن ثم فلابد أن تتحد الجهة المسئولة عن صرف المزايا النقدية بالجهة المسئولة عن توفير الخدمات الطبية.

–مراعاة القصد فى المصروفات الإدارية، حيث تزيد هذه المصروفات فى حالة ازدواج الهيئات المعنية بتأمين مجموعة واحدة من

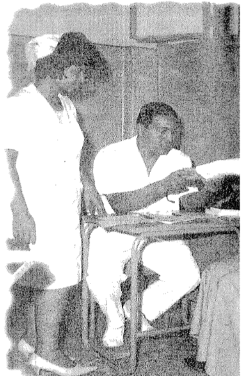
وراء شكوى

وردت شكوى من عمال ترام القاهرة المصابين بالدرن ضد اللجنة النقابية لعمال ترام القاهرة تتضمن عدم صرف الإعانة المرضية المقررة بالمادة ٥٦ من اللائحة الخاصة بالنقابة.

ثبت من بحث مكتب تفتيش النقابات المختص أن اللجنة النقابية التبس عليها تفسير المادة ٥٦ من اللائحة الخاصة لعمال النقابة العامة للنقل البرى والتى تتبعها اللجنة.

وتقضى بمنح إعانة مرضية للمريض العادى ٣ جنيهات فى الشهر والمريض المصدور ٥ جنيهات فى الشهر بحد أقصى ثلاثة شهور وبشرط أن تكون فترة المرض شهرين متتالين على الأقل.

واعتبرت اللجنة أن الإعانة تصرف لمدة سنة واحدة فقط ولاتتكرر سنويا وبالبحث مع اللجنة والنقابة



المواطنين.

الخدمات الطبية في التأمين الصحى

من المعروف أن الخدمات الطبية فى التأمينات الصحية تشمل على الأخص مايلي:-

١- خدمات الأطباء الممارسين العامين.

٢- خدمات الأخصائيين والعلاج بالمستشفيات .

٣-خدمات البحوث المعملية والفحص بالأشعة وغيرها .

٤-نفقات الأدوية.

ليس من السهل أن يدار نظام تأمين صحى بتوفير خدمات غير متكاملة نظرا للارتباط بين الاستحقاق فى المعونة المالية وثبوت الحالة المرضية سواء منها مايحتاج إلى علاج الطبيب العام أو الأخصائى أو المستشفي.

ومن هنا نجد أن الدافع العملى يستوجب أن يكون التأمين الصحى متكامل الأطراف ماليا وطبيا ومتكامل الخدمات وموحد الإدارة ، إذا ما أريد له أن يدار هذا النظام بنجاح وأن يحد من الاستغلال السيء للخدمة.

الرقابة

لايتعين أن يجازى كل مريض فى التغيب عن عمله ، كما لايتعين أن يجازى كل من شكى من حالة مرضية معينة ، فقد تعجز هذه الحالة عاجزا عن عمل معين ولاتعجز عاملا آخر فى عمل آخر ، ولهذا كان تخصص هيئة معينة فى نظام التأمين الصحى للعمال مما يستتبع خبرة أطبائها فيما يتطلبه مختلف أنواع العمل من كفايات بدنية ومايتطلبه مختلف الحالات المرضية من إجازة التغيب عن العمل فى مختلف الصناعات أو المهن أو الأعمال.

وبذلك يتحقق الهدف الاشتراكى من التأمين الصحى وهو حماية القوى العاملة مع رفع كفايتها الإنتاجية

التدريب الاجتماعى

ولعل الاتحاد الدولى لهيئات التأمينات الاجتماعية قد أصاب الهدف إذ أوصى فى أحد مؤتمراته بضرورة اتخاذ كافة الوسائل فى سبيل تدريب الأطباء فيما يتعلق بالأسس الاجتماعية والاقتصادية التى تستهدفها نظم التأمينات الاجتماعية وذلك حتى لايكونوا فى مزاولة أعمالهم بهيئات التأمين خاضعين للأساليب الأكاديمية فى علاج المؤمن عليهم دون مراعاة اعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب العوامل الإنسانية التى يجب أن يكون لكل منها حسابه فى طريقة وأسلوب العلاج فى نظم التأمينات الصحية.

نوع متميز

لاشك أنه يجب تقديم الخدمات الطبية الملائمة فى كل حالة تستوجب ذلك سواء كانت مرضا عاديا أو إصابة عمل أو مرضا مهنيا إلا أن تأمين إصابات العمل يختلف عن التأمين الصحى من حيث أساسه القانونى إذ يستند إلى تقرير مسئولية قانونية على صاحب العمل بالنسبة لأية إصابة عمل أو مرض مهنى بعكس الأساس القانونى فى التأمين الصحى الذى يستند على تنظيم شروط العلاقة التعاقدية بين طرفى العمل ، ولهذا نجد أن القانون يستوجب فى إصابة العمل إجراءات معينة كما تختلف مزايا هذا التأمين عن مزايا التأمين الصحي.

"مجلة العمل-يناير-١٩٦٤"

العمل من أربعين سنة

إعداد: حسن عبدالستار

كلمة التحرير

التأمين الصحى

إن أعظم عمل تقدمه الدولة هدية لمواطنيها ، هو أن توفر لهم أسباب الصحة ، وأن تباعد بينهم وبين شبح المرض ، وتبذل مافى وسعها لنشر الطمأنينة والأمل فى نفوس المرضى من أبنائها . ومنذ عام ١٩٥٢ والثورة ماضية بإيمان فى سبيل تحقيق الرعاية الصحية للمواطنين جميعا .. ففى مجال العمل أصدرت التشريعات والقوانين اللازمة لحماية العمال من إصابات العمل وأمراض المهنة .

ثم أصدرت قوانين التأمينات الاجتماعية بمختلف نظمها وأساليبها . وهى اليوم بسبيل استكمال هذا الهدف العظيم بتطبيق التأمين الصحى على المواطنين جميعا .. ليكون أكثر مرونة ، وأكمل كفاءة وأقرب تحقيقا لاحتياجات المرض .. وبالفعل أقر المجلس التنفيذى فى جلسته الأخيرة مشروع قانون التأمين الصحى لموظفى وعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة . وتبلغ تكاليف المشروع ١٦ مليونا من الجنيهات ويستفيد منه أكثر من ثلاثة ملايين من العمال والموظفين .. وينفذ خلال ثلاث سنوات على مرحلتين .. وفى الوقت نفسه يواصل المجلس التنفيذى بحث مشروع التأمين الصحى بالنسبة للعاملين فى الشركات.

إن الأمل كبير أن يؤدى تنفيذ هذا المشروع الحيوى إلى حل مشكلة العلاج حلاً جذريا وحاسما وتحقيق الرعاية الصحية السليمة للمواطنين جميعا .

رئيس التحرير

"مجلة العمل-فبراير-١٩٦٤"

العامة وماسبق أن اتبعته اللجنة والنقابة العامة فى صرف الإعانات المرضية فى السنين الماضية تبين أن الإعانة تتكرر بالنسبة للمرض العادى فقط سنويا ولا تتكرر للشاكين بحجة أن المرض الصدرى مرض طويل الأمد.

وقد تم عقد اجتماع بمقر النقابة العامة لعمال النقل البرى وبحضور سكرتير اللجنة النقابية ، وبحثت اللائحة وتقرر فى هذا الاجتماع أن الإعانة المرضية تتكرر سنويا سواء كان المرض عاديا أو صدريا.

"مجلة العمل -يوليو-١٩٦٤"




عرض :
محمد حسني السيد

البترول .. مخاطره الصحية وتلوث البيئة

يسرنى أن نلتقي-عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة ، مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى .. وبمناسبة الحرب الأمريكية على العراق وماصحبها من اشتعال النار ببعض آبار النفط العراقى ونتج عنه خطر صحي كبير على الناس هناك ، أقدم اليوم كتابا يهم كل العاملين ، بل جميع فئات المجتمع ، وهو كتاب "البترول .. مخاطره الصحية وتلوث البيئة " للدكتور صلاح عدس ، طبيب الصحة المهنية بوزارة القوى العاملة وطبعته وأصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب ضمن سلسلة العلم والحياة .

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يتناول أهم موضوع فى عالمنا المعاصر سياسيا واقتصاديا . . وربما كان هذا الكتاب هو أول كتاب باللغة العربية يتناول موضوع البترول فى ضوء الطب الصناعى وتلوث البيئة ، أى يتعرض للأمراض المهنية والمخاطر التى تصيب العمال ، وطرق الوقاية من آثار منتجات البترول وخصوصا البنزين والمذيبات العضوية ومالها من أضرار على أجهزة الجسم ، كما يشرح الكتاب المخاطر الكايماوية لمنتجات البترول والغازات والمعادن المتعلقة بها ، وكذلك مخاطر الحريق والانفجار وغيرها من الموضوعات الهامة فى أسلوب يتسم بتبسيط العلوم.

ويشرح لنا المؤلف فى مقدمة الكتاب أن كلمة بترول مأخوذة أصلا من اللغة اليونانية واللاتينية ، وأن القدماء عرفوا البترول من آلاف السنين كأهل مصر وبابل وسومر والصين وروسيا ، حتى أن فُلك سيدنا نوح قد تم تغطيتها من الداخل والخارج بالقطران ، وكان الفراعنة يستخدمون نوعا من البيتومين فى تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل ، كما استخدموا البترول فى الاضاءة وكدواء للأمراض الجلدية و الروماتيزم وآلام الأسنان والقروح والحروق والسعال ، كذلك مشاهدات هيرودت فى بعض البلاد التى زارها كمصر عن طرق استخراج البترول واستخدامه .

أما فى العصر الحديث فقد تم حفر أول بئر بترول فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٩، وفى مصر عام ١٨٨٦ وأعطى إنتاجه عام ١٩١٠، وبعد أن يستعرض الكاتب قصة البترول من ناحية الزمان يشرح لنا قصته من ناحية المكان وهو ما يتعلق بعلم"الجيولوجيا" والنظريات الثلاثة حول أصل البترول وكيفية تكونه ، ويخلص إلى أنه لايوجد اتصال بين بترول أى دولة ودولة أخرى ، لأنه لايوجد أنهار وبحار للبترول فى باطن الأرض على عكس المياه الجوفية المتصلة ، ويختتم المؤلف مقدمة الكتاب بالحديث عن المخاطر الصحية التى يسببها للعاملين فى أنشطة البترول استخراجا واستخداما.

وبعد هذه المقدمة المبسطة المتضمنة لمحة سريعة عن تاريخ وجولوجيا البترول وحجم مشكلته الصحية يتناول الدكتور صلاح عدس بالشرح المخاطر الصحية وتلوث البيئة الناتج عن استخدام البترول ، ونستعرض فى السطور التالية أهم نقاط هذا الكتاب.

البترول ومخاطره الصحية العامة

يوضح الكاتب أن البترول هو المصدر الأساسى للطاقة وأن مصطلح "البتروكيماويات" يعنى كل ماله علاقة بالبترول كمادة أصلية ويشرح كيف يتم تكرير البترول لفصل مكوناته الثلاثة: الغازية كالميثان والبيوتان والسائلة مثل البنزين والكيروسين والجازولين ، والصلبة كالبرافين والاسفلت كما يشرح كيف يتكون البنترول نتيجة تحلل الكائنات البحرية والنباتات بتأثير الضغط والحرارة خلال آلاف السنين ، وكيف يتم الحصول عليه بحفر البريمات ونقله بواسطة الأنابيب حتى الموانى لتصديره فى ناقلات البترول العملاقة ، وكل هذه العمليات لها مخاطرها الصحية التى تسبب الأمراض المهنية والإصابات والحوادث ، ويمكن تلخيصها فى أربعة أنواع:

أ-المخاطر الكيماوية كالغازات والأدخنة والأبخرة والأتربة.

ب- المخاطر الطبيعية كالتعرض لحرارة الشمس والضوضاء والاهتزازات والإشعاع.

ج- المخاطر الآلية وهى لاتتعلق بالبترول نفسه بقدر ماتتعلق بالعمليات المتممة والورش الملحقة بالمنشآت البترولية بهدف صيانة آلاتها.

د-المخاطر السيكلوجية وترجع أساسا إلى عدم تكيف العامل مع جو العمل فى البترول المعزول عن الأهل والأصدقاء فى أماكن نائية بالصحراء أو البحار.

مضار البترول علي أجهزة الجسم

بعد ذلك يشرح لنا الدكتور صلاح عدس الأنواع المتعددة لمنتجات البترول والمخاطر المختلفة لهذه المنتجات والوسائل الكفيلة بالوقاية من هذه المخاطر ، كما يوضح المخاطر الطبيعية وجو العمل بالنسبة لعمال البترول والمشاكل التى يتعرضون لها وطرق الوقاية منها وفى مقدمتها مشكلة التهوية ومشكلة الحرارة والضوضاء والإشعاع والكهرباء التى تدخل فى الأعمال التكميلية للصناعات البترولية ، كما يشير إلى اهتمام علم النفس الصناعى ببحث الأمراض السيكلوجية والاضطرابات النفسية المهنية للعمال ومساهمته فى دراسة كيفية قيام العامل بعمله بحيث ينتج أكبر قدر فى أقل زمن وبأقل مجهود ، وذلك بالإضافة إلى دراسة أسباب الحوادث والإصابات وكيفية التقليل منها ، كما يؤكد المؤلف على ضرورة الاهتمام بالمخاطر السيكلوجية لعمال البترول سواء العاملين فى حقول البترول أو على السفن الناقلة له أو فى معامل التكرير أو فى مراكز البحوث أو فى مجالات التوزيع والبيع ، ويحدد عددا من النقاط الهامة فى الصحة النفسية للعمال منها :

توفير المساكن الصحية ، وصرف مكافآت وتقديم الرعاية الطبية ، والاهتمام بالترفيه وبالرفاهية .

الرعاية الصحية لعمال البترول

يستعرض المؤلف مختلف صور الرعاية الصحية لكافة العمال والتى تشمل التغذية واللياقة الصحية والمسكن الصحى والمطاعم والمرافق والخدمات الطبية داخل أماكن العمل والتطعيم والتحصين والعلاج للأمراض المتوطنة والأوبئة والأمراض المعدية ، وضرورة توعية العمال بالارشادات الصحية العامة ، كما ينبه إلى مراعاة الظروف الصحية لبعض العمال مثل عدم تشغيل مرضى القلب بأعمال فيها إجهاد أو ضغط نفسى ، وإعفاء مرضى السكر من النوبات الليلية وعدم تكليفهم بأعمال مجهدة وشاقة ، وتنظيم التغذية حسب الحالة الصحية .

ويضيف أنه يجب تحقيق اللياقة الصحية لعمال البترول وملاءمة العامل للعمل الذى يقوم به عن طريق الكشف الطبى الابتدائى والاختبار النفسى مع الاهتمام بالكشف الطبى الدورى لاكتشاف أى مرض فى بدايته قبل أن يشتد

ويصعب علاجه إلى جانب فحص العامل عند عودته من الإجازة المرضية وفحصه عند تغيير نوع العمل ورعاية المصابين العاجزين لتأهيلهم المهني بعد معرفة ماتبقى لهم من قدرات ، وهذا يستلزم أن يكون بالمنشأة طبيب أو أكثر للإشراف على كل هذه الأعمال وعلى الإسعافات الأولية وعلاج الحالات البسيطة والإشراف على ملابس الوقاية الشخصية والإبلاغ عن الأمراض المهنية أو المعدية إلى جانب دراسة جو العمل والمواد المستعملة ومخاطرها ، وطرق السلامة المهنية والأمن الصناعي.

الإسعافات الأولية

يشير الكاتب إلى أهمية الإسعافات الأولية في المنشآت البترولية وخاصة البعيدة عن العمران كالصحراء ، ويشرح كل مايلزم لهذه المهمة من قوى بشرية وأدوات ومعدات ومواد طبية .

كما يوضح أنواع الجروح المختلفة وطرق علاجها ، وكذلك أنواع النزيف الشرياني والوريدي سواء كان داخليا أو خارجيا ، كما يوضح الحروق بدرجاتها المختلفة ، والكسور بأنواعها ، وتعرض عيون العمال لبعض الشظايا ، كذلك يشرح الصدمة الحرارية وضربة الشمس او ضربة الحرارة ، والإغماء والتنفس الصناعي ، والهبوط في الدورة الدموية ، والاختناق ، وكافة الإصابات سواء في الرأس أو في العيون أو في اليد أو القدم ، ويفرق بين الإسعافات الأولية لكل حالة على حدة ، ويوضح كافة أنواع الملابس الواجب على العاملين –في مجالات اكتشاف البترول والصناعات البتروكيماوية والمكملة –ارتداءها أثناء العمل لحمايتهم من المخاطر.

احتياطات السلامة المهنية في المنشآت البترولية

يوضح الكاتب في هذا الفصل شرح مواصفات الاحتياطات اللازمة لكل منشأة بالتفصيل طبقا لنشاط المنشأة ويمكن تقسيمها إلى:

١– احتياطات معامل تكرير البترول ، من ناحية المباني والفراغات والأجهزة والمعدات والمعامل ووسائل الوقاية من الحريق ومكافحته وتدريب العمال على ذلك.

٢– احتياطات المستودعات والطلمبات ومحطات تموين السيارات والمنشآت التكميلية لهذه الأنشطة و محال بيع البترول.

البترول وتلوث البيئة

يركز الكاتب في هذا الفصل على أن صحة الإنسان ونموه الجسدي والنفسي مرتبطان ارتباطا وثيقا بالبيئة ، فأي تغييرات تطرأ على البيئة قد تترك آثارا خطيرة على الحياة ، وقد أصبح تلوث البيئة واضحا في الوقت الحالي بسبب الانفجار السكاني والتصنيع والتمدين وشمل التلوث كل شيء كالماء والهواء والتربة ، ويضرب المؤلف أمثلة عديدة لصور التلوث التي قد تلحق بهذه المجالات وأسبابها ، ثم يشير إلى الدور الخطير للبترول في التلوث الهائل للبيئة أثناء حرب الخليج الثانية "احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وتحرير الكويت عام ١٩٩١" حيث انفجرت واحترقت أكثر من سبعمائة بئر بترول مما شكل أكبر حادث تلوث بالنفط عرفه الإنسان والتاريخ ، وتسربت حوالي ثمانية مليون طن من النفط في مياه الخليج ، وتكونت بحيرات وبرك بترولية فوق رمال الصحراء ، وتصاعدت منها غازات ومواد ضارة ، بالإضافة إلى تسربها إلى المياه الجوفية من خلال امتصاص التربة لها ، ويضيف الكاتب بعض الأمثلة لهذا التلوث الرهيب في الماء والهواء والطقس والزرع ومنتجات الأبقار والأغنام التي تتغذى في مراع ملوثة بالأمطار الحمضية السوداء التي سقطت فوق العديد من الدول كإيران والهند وباكستان وتسبب تلوث مياه الخليج بالبترول في القضاء على الطيور والأسماك والأحياء المائية والأعشاب البحرية ، واحتمال نقل التأثير الضار إلى الإنسان عند تناولها كغذاء ، وهو نفس الأثر الذي تحدثه الغازات والأبخرة التي تتصاعد من بحيرات البترول أو الآبار التي كانت مشتعلة وتصاعد منها أطنان أكسيد الكربون والكبريت والنيتروجين السامة التي ذابت في بخار الماء المعلق في الجو وأدى استنشاقها إلى التهابات في الشعب الهوائية والحساسية في الصدر ، وكل هذه الأضرار ستلحق بالأجيال القادمة أيضا .

نظرة إحصائية

يستعرض الدكتور صلاح عدس بعض الجداول الإحصائية وبعض الرسوم البيانية الخاصة بالأمراض المهنية والتي مصدرها هيئة التأمين الصحي وهي الجهة التي تقوم بالكشف الدوري الطبي في مصر ، ويشكك سيادته في مصداقية هذه البيانات مؤكدا أن حجم المشكلة الصحية التي يمثلها البترول أكبر بكثير مما تمثله هذه الاحصائيات ، وبالرغم من ذلك فهو يحلل بيانات هذه الاحصائيات ويخرج بنتيجة هامة جدا ملخصها أن المخاطر الصحية للمواد البترولية موجودة في مصر ومنتشرة وتتزايد الإصابة بها عاما بعد عام ، وخاصة أمراض الغبار الرئوي والبثور الجلدية .

كذلك يستعرض المؤلف بعض الإحصائيات الخاصة بالحوادث والإصابات في مجال البترول والتي مصدرها الشركات الصناعية وماترسله من بيانات إلى هيئة التأمين الصحي أو وزارة القوى العاملة ويتحفظ سيادته عليها قائلا إنها أقل بكثير من الواقع . ، وتشمل الحوادث والإصابات الخفيفة منها كالجروح والجسيمة منها التي تسبب عجزا كليا أو جزئيا ، ويحلل هذه البيانات أيضا ومسبباته من خسائر بشرية واقتصادية ويوصي بالاهتمام باحتياطات الصحة والسلامة المهنية لتحقيق الوقاية بدلا من انتظار الكارثة التي تدمر عنصري الإنتاج :البشر ورأس المال.

خاتمة

بعد أن ناقش الكاتب مايتعرض له العمال لمخاطر عدة أثناء وبسبب اشتغالهم بالعمليات المتعلقة بالبترول بداية من التنقيب والبحث عن النفط والحفر بالبريمات والضخ والتصفية والنقل والتوزيع ، والصناعات البتروكيماوية ، وكذلك تعرضهم للعديد من الأمراض المهنية وإصابات العمل ، إلى جانب ظروف المعيشة القاسية في الصحراء الحارة أو البحار أو المناطق الباردة ، بعيدين عن المدن والأهل ، مما يسبب لهم مشاكل سيكلوجية مثل الاكتئاب أو الإحباط وعدم التكيف ، كما يتعرض العاملون في مجال البترول للحرائق والانفجارات وحوادث النقل وحوادث العمل التي يتعرض لها العمال بوجه عام في الصناعات الأخرى ، وذلك لأن الصناعات البترولية ترتبط بها أعمال ملحقة ومتممة للنفط ، مثل التشييد والبناء وأعمال الخراطة والنجارة واللحام الكهربائي ، هذا بخلاف الأمراض المهنية الخاصة بالبترول ومخاطره على الجلد وسائر أعضاء الجسم التي يحدث بها تسمم ناتج عن البترول ومشتقاته وغيرها من الأمراض.

ويخلص المؤلف إلى أنه لمواجهة هذه المخاطر والوقاية منها يجب توفير أماكن سكن صحية ومرافق لعمال البترول تجعل الحياة مقبولة لديهم ، بالإضافة إلى توفير وسائل الترفيه والطعام الصحي ومياه الشرب النظيفة والملابس الواقية ، ومساعدتهم في الوصول إلى حقول البترول ومنشآت النفط بوسائل مواصلات مناسبة مع تنظيم فترات الراحة والإجازات الاسبوعية والسنوية لتغطية الشعور بالغربة والحرمان مع توفير الرعاية الصحية العامة والمهنية.

وعموما فإن طرق الوقاية من المخاطر الصحية التي يتعرض لها عمال البترول هي نفسها الطرق العامة للوقاية في سائر الصناعات وهي:–

أ– **الطريقة الهندسية** : وتشمل استبدال المواد الصناعية الخطرة بمواد أقل خطورة ، وإغفال وعزل وإبعاد العمليات الخطيرة ، وترطيب الأتربة برشاش ماء حتى لاتنتشر في الجو .

ب– **الطريقة الطبية**: وتشمل الفحص الابتدائي والدوري.

ج– **الطريقة الشخصية**: و هي استعمال الأدوات الواقية بالإضافة إلى التوعية والتثقيف الصحي للعمال.



أخبار.. الثقافة العمالية

بالتعاون بين المؤسسة الثقافية العمالية ومجلة العمل

محو الأمية وتعليم الكبار.. وق

لاشك أن جوهر قضية الأمية تتلخص فى أننا نواجه إنسانا لايقرأ ولا يكتب ولا يمتلك المهارات الأساسية اللازمة لحياته كمواطن مدرك لكل مايجرى حوله من أحداث ومواقف ومشكلات كما تعتبر تلك القضية هى الأساس فى تشكيل القاعدة التى تمكن المواطن من الاستمرارية فى التعليم والثقافة وتواصلها فى زمن لامكان فيه للمتخلفين عن التطورات العلمية فى مختلف المجالات المعرفية ، وتؤدى لتحقيق الارتقاء بالإنسان وتطوير المجتمع.

ويرتبط محو الأمية فى مصر بداية بقضايا العمل والإنتاج وانتهاء بالأمن القومى ، لذا .. فإن الاهتمام به يتزايد لمواجهة التحديات وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الأمية بين الكبار والصغار.

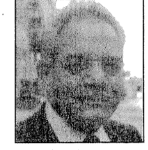
لهذا فإن مشكلة الأمية تؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمع فى كافة نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك قامت الدولة والهيئات والمؤسسات العمالية والشعبية بوضع الخطط والبرامج لمكافحة هذه المشكلة والتصدى لها.

ولقد أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك أن السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩ هو عقد محو الأمية وتعليم الكبار حيث تم حشد الطاقات وتضافرت الجهود فى الخطة القومية لمحو الأمية وذلك بإعداد خطط العمل المكثفة والتى سبقت برامج محو الأمية وواكبتها واستمرت بعدها ، مع تعبئة المواطنين على كافة المستويات -أميين أو متعلمين أو مثقفين -وإبراز أهمية دور كل مواطن وموقعه من قضية محو الأمية وترغيب أكبر عدد ممكن من المتطوعين والمثقفين للانضمام إلى محو الأمية كمعلمين مع حث المؤسسات والشركات والهيئات على القيام بمسئولياتها والمشاركة الإيجابية ، والإسهام فى تمويل أنشطة محو الأمية ، مع التذكير الإعلامى المتواصل بدور المؤسسات الثقافية والاجتماعية فى محو الأمية وإلقاء الضوء على الدور الذى تقوم به الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى نشر فصول محو الأمية فى كل محافظات مصر والاستفادة بها ، مع التأكيد على أن محو الأمية الأبجدية هو السبيل إلى محو أميات أخرى عديدة نعانى منها كالأمية الثقافية والسياسية والاجتماعية وغيرها ، والاهتمام بمحو أمية الفتيات والنساء لإزالة العقبات التى تحول دون مشاركتهن فى المجتمع بشكل فعال.

كل ذلك مما يثير اهتمام الرأى العام والمخططين القائمين على تعليم الكبار ومحو الأمية للنظر فى وضع تلك المشكلة فى إطارها الصحيح ودراسة أبعادها وأسبابها ووضع التشريعات المناسبة التي تحفز الأميين على التخلص من هذا الداء الذى يؤثر سلبا على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ، ومايعترى حياتهم من قصور وسلبيات وعدم التجاوب الكامل مع مجتمع يسعى للتطور ومواكبة المتغيرات والتقدم العلمى المتلاحق .

وباعتبار المؤسسة الثقافية العمالية إحدى منارات الفكر والثقافة كما تعتبر من أكبر بيوت الخبرة في مجال تعليم الكبار ليس فى أفريقيا فحسب بل لانكون متجاوزين إذا قلنا إنها

رحيل الدكتور عبد الله نصار



فقدت الحركة العمالية وخاصة الثقافية منها الزميل الدكتور عبد الله نصار/ العميد السابق لمعهد الإدارة العمالية بعد عطاء متميز على مدى أكثر من ربع قرن.

رحم الله الفقيد وأنزله فسيح جناته وألهم أسرته وزملاءه الصبر والسلوان.

حوار مع رئيس قطاع التخطيط والبحـ

أجرته : أمل البرنس

يقول الأستاذ على إسماعيل سعدون رئيس القطاع :

انطلاقا من الدور الإيجابى والفعال للمؤسسة الثقافية العمالية وتقديرا لأهمية البحث العلمى والتدريب لتحقيق التنمية الفكرية والاجتماعية والثقافية للعمل على تنمية الثروة البشرية التى هى الدعامة الأولى فى عجلة الإنتاج ، لذا فإن الإدارة الخاصة بالبحوث والنشر تقوم بتنظيم مسابقتين بحثيتين يتم طرحهما على العاملين بالقطاعات المختلفة فى جميع مواقع العمل والإنتاج ، كما تقوم الإدارة بتقييم البحوث التى تطرحها ثم تلخيصها فى صورة كتيبات وينشر البحث الفائز بالمرتبة الأولى فى مجلة الثقافة العمالية وتصرف مكافآت للبحوث الفائزة.

كما تقوم الإدارة بتوسيع قاعدة التبادل للبحوث والمطبوعات وإقامة علاقات ثقافية مع الهيئات المعنية والمؤسسات المماثلة داخليا وخارجيا.

ومن ناحية أخرى يقوم القطاع بعمل بحث ميدانى وكذلك بحث مكتبى وبحث مسابقات كل سنة بمعدل مرتين فى السنة.

وقام قطاع التخطيط والبحوث بعمل العديد من البحوث ومنها بحث العضوية النقابية فى جمهورية مصر العربية ، وكان الهدف من هذا البحث هو توفير قاعدة بيانات أساسية عن النقابات العامة وكذلك اللجان النقابية التابعة ويهدف إلى حصر العضوية النقابية على مستوى اللجان وبالتالى على مستوى النقابات العامة وعلى مستوى الحركة النقابية ككل.

وعن الإصدارات البحثية الجديدة للقطاع يقول سيادته:

تم عمل دراسة ميدانية عن الواقع الاقتصادى

افتتاح الفرع الجديد للجامعة العمالية بكفر الشيخ

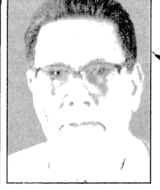
افتتح السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والسيد محمد نبيل بدينى محافظ كفر الشيخ ود.عماد الدين حسن المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية يوم الأحد الموافق ١١ مايو ٢٠٠٣ الفرع الجديد للجامعة العمالية بكفر الشيخ (أكاديمية الدراسات المتخصصة) بشعبتيها العلاقات الصناعية والتنمية التكنولوجية وذلك لكى تخدم أبناء المحافظة .

كما قام السيد وزير القوى العاملة والهجرة بوضع حجر الأساس للمقر الجديد لمديرية القوى العاملة بالمحافظة.

طلاب الجامعة العمالية بدأوا امتحاناتهم بالأمس

بدأت أمس -٣١مايو - امتحانات الشعب الدراسية بالجامعة العمالية وذلك بالمقر الرئيسى بالجامعة وفروعها بعدد من المحافظات وسوف يؤدى الامتحانات ٤٣٢٠٠طالب وطالبة فى مختلف الفرق الدراسية .

ـوافل النـور



بقلم:
د.عماد الدين حسن
المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية

الوحيدة فى الشرق الأوسط ، فقد أولت اهتماما كبيرا بقضية محو الأمية منذ إنشائها .

حيث يعد التعاون الدولى فى مجالات التثقيف العمالى من أهم الظواهر فى المجتمع الدولى الحديث ومجالات الدبلوماسية الشعبية.

وتتسم الحركات العمالية فى العالم بالتقارب ووحدة الهدف ، مما يحتم توثيق روابط التعاون بين المنظمات المثيلة ، باعتبار أن الحركة التثقيفية هى جناح الفكر والثقافة للحركة النقابية من واقع مسئولياتها ومهامها ، فلابد أن تترابط المنظمات العاملة فى مجال التثقيف العمالى وتتعاون فى مختلف مجالات التثقيف والاستفادة من الخبرات المتقدمة والتجارب الناجحة والأخذ بأساليب التحديث والتطوير ، ولهذا فإن للجامعة العمالية علاقات وثيقة مع بعض مؤسسات التثقيف العمالى فى العالم وكذلك المنظمات الدولية فى مجالات التعاون الفني.

وعلى سبيل المثال فقد تعاونت المؤسسة الثقافية العمالية مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني بشأن مساهمتها فى محو أمية العمال فى مصر ، كما تتعاون مع منظمتى العمل العربية والدولية فى هذا المجال ، كما تتفاعل مع كافة الأجهزة المعنية محلية أو إقليمية أو دولية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

نشاط المعاهد فى شهر

■ معهد العلاقات العمالية الدولية

عقد معهد العلاقات العمالية الدولية خلال شهر مايو المنصرم أربع دورات تثقيفية وذلك حول العلاقات الدولية فى المجال الاقتصادى وقد شارك فى هذه الدورات النقابة العامة للإنتاج الحربى والنقابة العامة للصناعات الهندسية.

■ معهد التأمينات الاجتماعية:

عقد معهد التأمينات الاجتماعية أربع دورات ، وذلك بمقر المعهد بالقاهرة ودورة بالإسكندرية ، وتناولت موضوعات الدورات الحقوق التأمينية ومواعيد وأداء اشتراكات التأمينات ، وأيضا دورة لسكرتيرى التأمينات الاجتماعية ، وذلك لشركات مختلفة ولنقابة الصناعات الهندسية.

■ معهد الإدارة العمالية

عقد معهد الإدارة العمالية خمس دورات تناولت العديد من الموضوعات منها التشريعات العمالية والمفاوضة الجماعية وشارك فيها ٤٣ مشاركا.

■ معهد الدراسات النقابية

عقد معهد الدراسات النقابية سبع دورات وبمشاركة ١٥٥ قيادة نقابية خلال شهر مايو المنصرم وذلك بالتعاون مع النقابة العامة للصناعات الغذائية والنقابة العامة للسكك الحديدية والنقابة العامة للبنوك .

■ معهد التربية العمالية

عقد معهد التربية العمالية خمس دورات وقد شارك فى الدورة التنشيطية الأولى لمعلمى محو الأمية للشرطة ١٦ فردا ، كما نفذ المعهد دورة أخرى بكفر الشيخ بالتعاون مع الاتحاد المحلى بالمحافظة تناولت مهارات العمل النقابى وشارك فيها ٢٦ مشاركا.

كما عقد دورة أخرى بمشاركة ٣٠ دارسا من النقابة العامة للسكك الحديدية عن مهارات العمل النقابي.

ومن ناحية أخرى قام المعهد بعقد دورتين بالاتحاد المحلى لعمال البحيرة والأخرى بمركز الثقافة العمالية بالفيوم ، وذلك حول فاعلية دور المرأة العاملة وشاركت فيها ٤٩ دارسة.

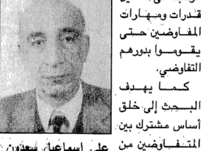
ـوث بالمؤسسة الثقافية العمالية

للشركات المنظمة نقابيا بهدف دعم المفاوض النقابى ، وهذه الدراسة فى مرحلة التجهيز الآلى لاستخراج المؤشرات اللازمة ونتائج البحث وقاعدة البيانات التى تخدم المفاوض النقابي.

وعن أهمية موضوع البحث ومبررات اختياره يقول:

إن هذه الدراسة تستهدف تسليط الضوء على الواقع الاقتصادى للشركات المنظمة نقابيا بهدف دعم المفاوض النقابى من خلال تزويده بالعديد من البيانات والمعطيات التى تكفل له الإلمام الكامل بكل أبعاد الواقع الاقتصادى لهذه الشركات ويرجع اختيار هذا الموضوع إلى الحاجة الماسة فى هذه المرحلة إلى توفير قاعدة بيانات أساسية عن الشركات ووحدات الإنتاج والخدمات المنظمة نقابيا ، تلك البيانات تعمل على زيادة كفاءة التفاوضية مع الإدارة ، كذلك الرغبة فى تفعيل قدرات ومهارات المفاوضين حتى يقوموا بدورهم التفاوضي.

كما يهدف البحث إلى خلق أساس مشترك بين المتفاوضين من ممثلى الإدارة والعمال من خلال توفير المعلومات والبيانات الكمية التى يكون لها مصدر واحد ، كما يعمل على توفير ملف كامل يعكس الموارد الاقتصادية والإنتاجية والبشرية لكل شركة من الشركات المنظمة نقابيا.



على إسماعيل سعدون



إعداد: مجيب رشدى

مدير قوى عاملة المنيا:

دليل التدريب المهنى بالمحافظة

صرح السيد حسين يوسف مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة المنيا بأنه قد تم إعداد دليل التدريب بالمحافظة يشمل جميع مراكز التدريب على مستوى مراكز المحافظة وذلك للتوسع فى برامج تدريب الشباب على الحرف المختلفة التى يتطلبها سوق العمل وجارى حاليا إعداد دراسة لهذه المراكز للوقوف على امكاناتها ومايصادفها من معوقات عملا على دعمها لتقوم بدورها على الوجه الأكمل .. ولدينا فى هذا الصدد ٣٥ دورة تدريبية على تلك المهن لتوفير الأيدى المدربة حلا لمشكلة البطالة.

ويضيف حسين يوسف:

وفى إطار بروتوكول التعاون مع نقابة التطبيقيين لتنفيذ خطة تدريب الخريجين على مهنة الحاسب الآلى .. تم تدريب عدد ٨٢٣ من شباب الخريجين اجتازوا الدورات بنجاح وحصلوا على شهادات تفيد ذلك ومعتمدة من وزارة القوى العاملة.

وعلى جانب آخر .. تم الانتهاء من المرحلة الأولى الخاصة بإنشاء مركز التدريب التابع للمديرية بالمنطقة الصناعية وتم تفويض مديرية الإسكان لطرح المرحلة الثانية لبداية التنفيذ كما تم الحصول على موافقة السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة على مخاطبة وزارة الإنتاج الحربى لتجهيز الورش المنتهى العمل بها "أربعة أقسام" بمبلغ ١٢٠ألف جنيه إضافة إلى موافقة وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على زيادة اعتمادات بنود التدريب بموازنة المديرية للعام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمبلغ ٢٣٠ ألف جنيه.



حسين يوسف



محمد صبرى الشافعى

تنمية مهارات العاملين بمديرية قوى عاملة القاهرة

صرح السيد محمد صبرى الشافعى وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة والهجرة بالقاهرة بأنه فى إطار اهتمام الوزارة بتحسين الخدمات التى تقوم بها المديريات بتقديمها للمواطنين من طرفى العملية الإنتاجية".. قامت المديرية بوضع برنامج لتطوير معارف ومهارات العاملين فى المجالات المختلفة وذلك كالاستخدام وعلاقات العمل والتفتيش العمالى والسلامة والصحة المهنية.

ويتضمن هذا البرنامج دورات تدريبية للعاملين بمستويات الإدارة الوسطى والتفتيش والقائمين بأعمال السكرتارية كما يتضمن عدد من الندوات واللقاءات والحلقات النقاشية وذلك بهدف الارتقاء بمهام ومسئوليات العاملين بديوان عام المديرية وكذلك المناطق الأخرى المختلفة.

حوار سريع مع مدير قوى عاملة سوهاج:

تنفيذ عشرين دورة تنشئة مهنية وسبـ

● ....؟

● من أسباب البطالة الرئيسية هى عدم تناسب حجم الخبرات فى كل مجال من تخصصات العمل وعدم تناسقها مع الطلب فى سوق العمل ، وهذا يرجع إلى عدم التنسيق بين وزارة القوى العاملة ووزارتى التعليم والتعليم العالى ، وهذا يستوجب بالضرورة التركيز على التدريب التحويلى فى تحويل حملة المؤهلات المكدسة فى سوق العمل إلى تخصصات أخرى مطلوبة ، من هنا كان اهتمام وزارة القوى العاملة والهجرة بالتدريب المهنى ، وفى هذا المجال فإن المديرية والتى يتبعها مركزين للتدريب أحدهما فى سوهاج والآخر فى طهطا تعمل على الاستخدام الأمثل لهذين المركزين فى تنفيذ سياسات الدولة فى مجال التدريب ، وتحقيقا لذلك فلم تكتف المديرية بتنفيذ خطة التدريب المهنى المعتمدة من الوزارة والتى تضمنت تنفيذ عشرين دورة تنشئة مهنية وسبع دورات تدريب أساسى ، بل أدخلت فى هذه المراكز أنواعا أخرى من التدريب تمثلت في:

أولا: اتفاقية مع الجمعية العربية للحاسبات الآلية للتدريب فى برنامج تدريبى يمتدعلى مدي١٢ شهرا يمثل كل شهر منها مستوى من التدريب ينقل فيه من يجتازون الاختبار إلى المستوى الأعلى حتى استكمال الدورة بالكامل وحتى الآن تم تدريب حوالى ٢٦٠٠شاب ولازالت الدورات مفتوحة أمام الشباب.

ثانيا: اختير مركز التدريب بسوهاج لإجراء التدريب التحويلى على مهن فنية لشباب الخريجين حيث رشح ١٨٠٠ منهم اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١ ولمدة ٦ أشهر لكل دورة وأقيمت حتى الآن عشر دورات وسيتم تدريب باقى الخريجين تباعا.

ثالثا: تم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى لتدريب شباب الخريجين الراغبين فى إقامة مشروعات بالتعاون بين المديرية وحضانات المشروعات الصغيرة حيث تتولى المديرية التدريب النظرى فى هذه البرامج وجهزت القاعات اللازمة لذلك من قبل الصندوق الاجتماعى وآلت جميع التجهيزات إلى المديرية بموجب هذا الاتفاق.

رابعا: تنفيذا لخطة الوزارة فى تدريب الفتيات بدأت المديرية تنفيذ دورتين تدريبيتين لتدريب الفتيات على إصلاح الأجهزة المنزلية والأجهزة الكهربائية وبهذا يمكن القول أن مركزى التدريب المهنى التابعين للمديرية يتم استغلالهما بكامل طاقتهما ، ومن الساعة الثامنة صباحا حتى السادسة مساءً فى مختلف أنواع التدريب السابق الإشارة إليه.

رفض طلب توقف جزئى لمصنع للثلج بسرياقوس

كتب -عبد الموجود شحاته :

تقدم صاحب مصنع ثلج الجمال بسرياقوس "قليوبية" إلى مديرية القوى العاملة والهجرة بالقليوبية بشأن طلب توقف جزئى ٥٠٪ من مجموع العمال البالغ عددهم ٣٥ عاملا ، وعليه فقد تم عقد اجتماع حضره مندوب الرقابة الصناعية والتأمينات الاجتماعية واتحاد الصناعات واللجنة النقابية لعمال الصناعات الغذائية بالقاهرة وممثلو أصحاب العمل .

وبعد المناقشة وإحضار جميع المستندات وسداد ديون التأمينات الاجتماعية تبين من تقرير الرقابة الصناعية أنه توجد مبالغة كبيرة فى المصروفات والمكافآت وكذلك الإكراميات والانتقالات وأيضا الخسائر .. إلخ وعلى ذلك كانت النتيجة النهائية للجنة بالإجماع عدم الموافقة على التوقف.

■ أسيوط

مركز تدريب جديد بمنقباد واهتمام واسع بالنشرة القومية للتوظيف



م. محمود بخيت

صرح المهندس محمود بخيت، وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمحافظة أسيوط بأنه قد تمت الموافقة من جانب الوحدة المحلية بمنقباد على تخصيص قطعة أرض مساحتها ٤٢٣٦م٢ بأرض خارج الزمام فى حدود الجبل الغربى تجاه حوض الحاجز البحرى رقم ٢ قسم ثان زمام بنى غالب لإنشاء مركز تدريب مهنى متطور ، وذلك بدون مقابل نظرا لملكية الوحدة لهذه الأرض ووقوعها فى دائرة اختصاصها .

ووافق المجلس الشعبى المحلى بقرية منقباد على التخصيص فى نفس التاريخ.

يأتى ذلك تأكيدا على مانادى به السيد وزير القوى العاملة والهجرة بضرورة إنشاء مركز تدريب مهنى متطور لخدمة أبناء محافظة أسيوط على وجه الخصوص .

على أن تقوم الوزارة بدفع كافة التكاليف الخاصة بإنشاء وتشييد هذا المركز وتجهيزه بكافة المعدات اللازمة لذلك ، وقد لاقت المديرية استجابة فورية من الوزارة حيث تم إدراج مبلغ ٥٠٥ آلاف جنيه لهذا الغرض للخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كمرحلة أولى تستكمل فى الخطة القادمة وحتى انتهاء المشروع بالكامل.

ومن جانبه أكد السيد عبدالرحمن خلف -مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بأسيوط بأن المديرية تقوم حاليا بالاهتمام بالنشرة القومية للتوظيف وتنفيذ توجيهات وزير القوى العاملة والهجرة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة وحصر فرص العمل ، وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين المديرية ومكاتبها المنتشرة فى المراكز لتحقيق هذا الغرض وتذليل كافة العقبات وهو نفس ماتحرص عليه بالنسبة للحفاظ على حقوق العمال من خلال اللجان الثلاثية.

■ بنى سويف

جمعية رعاية الصبية المتدرجين تبدأ عملها

انطلاقا من عدم وجود جمعية أهلية بمحافظة بنى سويف تقدم خدماتها للصبية المتدرجين وتكون رسالتها تقديم الحماية والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية لهم .. قامت إدارة رعاية عمل الأطفال بمديرية القوى العاملة والهجرة ببنى سويف بعرض فكرة إنشاء الجمعية على محافظ بنى سويف الذى أبدى موافقته بإنشائها وإشهارها .. هذا وقد بدأت الجمعية بالفعل نشاطها بالتركيز على أهدافها الرئيسية.

صرحت بذلك الأستاذة نجوى صلاح معوض رئيس مجلس إدارة الجمعية الجديدة لرعاية الصبية المتدرجين.

ـع دورات تدريب أساس

● ....؟

● حجم تعويضات المضارين من حرب الخليج مثلت فى محافظة سوهاج حوالى ٢٥٪ من إجمالى التعويضات التى تم صرفها فى جمهورية مصر العربية ، وبلغ عدد المضارين المستفيدين من هذه التعويضات حوالى ٤٢ألف مواطن وبلغ حجم التعويضات التى تم صرفها حوالى ١١٢ مليون جنيه وتفخر المديرية بأنه رغم ضخامة أعداد المستفيدين إلا أنه لم يحدث خلال الصرف خطأ يذكر وذلك بتوفير وسائل إعلام للتعويضات وتمت كافة إجراءات الصرف بأسلوب دقيق متميز لا نبالغ إذا قلنا أن محافظات أخرى نقلت تطبيقه عنا.

● ....؟

● تنفيذا لقرار مجلس الوزراء فى تسليم المقار المؤجرة من الأهالى والمستغلة كمقار للوحدات الحكومية تمكنت المديرية من خلال علاقتها الطيبة مع المجالس المحلية بالحصول على قرارات لتخصيص أراض لإقامة مقار لوحدات التابعة للمديرية واعتماد المبالغ اللازمة لإقامتها حتى أن ديوان المديرية وجميع الوحدات الميدانية التابعة لها لم يعد لديها مقر مؤجر من الأهالى سوى مكتب قوى عاملة دار السلام

المهندس عبدالحفيظ حسين

■ مديرية قوى عاملة قنا :

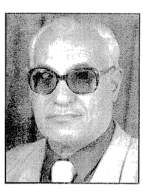
إنجازات عديدة !!

بلغ التفتيش الدورى النهارى على المنشآت بقنا ١٤٩١٩ منشأة بينما بلغ التفتيش الليلى ٣٦٠منشأة ، وبالنسبة لحملات التفتيش النهارية بلغت ٥٦ حملة على ٣٤٥منشأة وحملة واحدة ليلية على ٨ منشآت .. وفى مجال السلامة والصحة المهنية تم التفتيش الدورى على ١٢٤ منشأة وإعادة التفتيش على ١٤٢ منشأة أخرى.

وبالنسبة لمنح التراخيص للعمال فقد منحت التراخيص لعدد ٢٦٦ حالة كماتم قياس مستوى المهارة لـ ٤٣١٣ حالة .. وتدريب ٥٠٢ متدرب تدريبا تكنولوجيا .. أما بالنسبة لمكتب الخبرة فبلغت التعاقدات التى تمت مراجعتها بمكتب الخبرة قطاع خاص ١٤٠٤حالات.

صرح بذلك السيد عبيد الخبير مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بقنا .. وأضاف بأن هذه الإنجازات تحققت حتى نهاية عام ٢٠٠٢ وأن المديرية مستمرة فى استكمال أنشطتها.

أخبار النقابات



يقدمها : **محمد محمد علي**

فى الجمعية العمومية لعمال التجارة العماوى يعلن:

إعداد القرارات الوزارية المنفذة لقانون العمل الجديد وقانون جديد للعاملين المدنيين بالدولة

العماوى والسيد راشد وفؤاد توما فى الجمعية العمومية لعمال التجارة

أعلن النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أنه يجرى حاليا إعداد القرارات الوزارية المنفذة لقانون العمل الجديد الذى صدق عليه الرئيس حسنى مبارك وسيبدأ تطبيقه فى شهر يوليو القادم .

جاء ذلك خلال الكلمة التى ألقاها سيادته فى جلسة افتتاح مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال التجارة فى الشهر الماضى وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات النقابية ورأس المؤتمر النقابى فؤاد محمد توما وسكرتارية النقابى سمير عبد الشافى .

وأضاف الوزير أن الحكومة سوف تقوم بإجراء تعديلات على القانون ٤٧ لسنة ٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة وكذلك الأمر بالنسبة لقانون التأمين الاجتماعى لمنح العاملين مزايا تواكب الظروف الاجتماعية وتنصف العاملين الكادحين فى القطاع الحكومى ، مشيرا إلى أن عمال التجارة عليهم عبء كبير فى ظل خصخصة شركاتهم التى تواجه بعضها ظروفا صعبة .

وفى كلمته قال النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال إن الحوار قائم بين الحكومة برئاسة د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء والتنظيم النقابى فى كل ما يتعلق بمصالح الدولة ويحقوق أبنائها من طرفى الإنتاج والعمل .

وأشاد السيد راشد بمساندة الحكومة للعمال وكل من أسهم وساعد على صدور قانون العمل الموحد وفى مقدمتهم الوزير أحمد العماوى وأعضاء مجلسى الشعب والشورى والأحزاب وعلى رأسهم الحزب والوطنى .

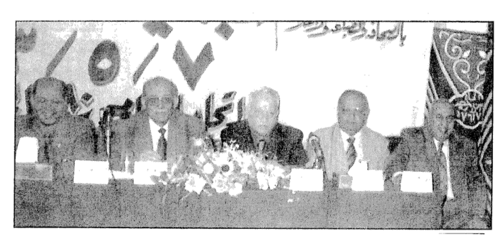
وكان النقابى فؤاد محمد توما رئيس النقابة ورئيس الجمعية العمومية قد افتتح المؤتمر بكلمة طالب فيها بسرعة إعادة النظر فى قوانين العاملين بالحكومة والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى من أجل ضبط العلاقة بين العمال وقطاعات الدولة ، وضمان استقرار هذه العلاقة فى ظل التوازن بين حقوق وواجبات كلا الطرفين مشيرا إلى أن نجاح الشركات وتعظيم أرباحها لا يجب أن يكونا على حساب العمال وحقوقهم ولا أن تكون حقوق العمال على حساب الإضرار بمصالح الشركات .

مصايف لعمال التجارة

فؤاد توما

قرر النقابى فؤاد محمد توما رئيس النقابة العامة لعمال التجارة بدء مصيف النقابة فى مدينة مرسى مطروح اعتبارا من أول يونيه نظير ٢٥٠ جنيها فى الأسبوع للفرد وشاملة الوجبات الغذائية الثلاث والانتقالات الداخلية بين الشواطئ .. أعلن ذلك النقابى محمد عبد ربه أمين صندوق النقابة وقال إن المصيف ينافس فنادق الخمس نجوم ومجهز بجميع الكماليات ويستفيد منه ٩٠٠ عضو ويستمر حتى آخر سبتمبر ويضم ٢٤ شالية .

كما أن للنقابة مصيفا آخر فى مدينة جمصة يضم عمارة بها ٢٤ شقة يستفيد منها ١٢٠٠ عضو وأسعارها بين ٨٠، ١٩٠ جنيها حسب عدد الغرف.



العماوى يعلن فى الجمعية العمومية لعمال الصحافة والطباعة:

التعددية النقابية مرفوضة لأنها لا تتفق مع تشريعاتنا

أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة على وحدة العمل النقابى العمالى واستقلاليته فإن التعددية النقابية التى ينادى بها البعض مرفوضة فى مصر لكونها لا تتفق مع التشريعات الوطنية .

جاء ذلك فى بداية الكلمة التى ألقاها سيادته فى مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام الذى عقد برئاسة النقابى فتحى عبد العال رئيس النقابة العامة والجمعية وسكرتارية النقابى زكريا أمان أمين عام النقابة .

وأضاف الوزير أن التعددية النقابية فيها تشتيت لمصالح العمال لعدم استقرار العملية الإنتاجية التى تؤكد الحكومة على تنميتها وتطوير الأداء للعاملين بمنشآت العمل .

وأكد السيد أحمد العماوى أن العضو النقابى المنتمى إلى أحد الأحزاب السياسية عليه أن يخلع ردائه الحزبى عند ممارسته للمهام النقابية طبقا لما نصت عليه قرارات الجمعيات العمومية للاتحاد ونقاباته العامة منذ إنشائه عام ١٩٥٧ وحتى الآن .

وتحدث النقابى محمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام للعمال نائبا عن النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد وقال إن الذى يحدث الآن والمتمثل فى إصدار أحد رؤساء الأحزاب السياسية قرارا بإنشاء اتحاد عام للعمال الوفديين هو بكل المعاييرمؤامرة ضد وحدة الحركة النقابية المصرية التى تجسد وحدتها قوة حقيقية وفاعلة فى المجتمع المصرى .. قوة لها أثرها وتأثيرها لصالح مصر وأبناء مصر .

وأضاف أحمد حرك ، أن الحركة النقابية ليست ضد التعددية السياسية ففيها أعضاء من كل الأحزاب لأنها تؤمن بحق أعضائها فى التعبير السياسى الحر كما تؤمن بحق أعضائها فى الاختيار وأن الحركة النقابية قد كرمت فى عيد العمال اثنين من كبار قادة التجمع الوطنى اليسارى وأكد أحمد حرك أن الحركة النقابية سوف تظل متمسكة بوحدتها التى هى ثمرة نضال حقيقي.

وفى بداية المؤتمر تحدث النقابى فتحى عبد العال رئيس النقابة العامة ورئيس الجمعية العمومية فأشاد بصدور قانون العمل الموحد إلى النور مشيرا إلى أنه يمثل أهمية كبرى فى أى مجتمع لانعكاساته على السلام الاجتماعى ويحقق توازنا بين الحق والواجب .

وأوضح النقابى فتحى عبد العال أن قانون العمل قائم على فكرة التوازن بين مصالح طرفى الإنتاج لتشجيع التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة فى إطار من التفاهم والتعاون بين الأطراف الثلاثة.

زيادة مكافأة نهاية الخدمة لعمال السكة الحديد


فاروق نصار

صرح النقابى فاروق نصار رئيس النقابة العامة للسكك الحديدية أن النقابة تعمل بكل جهد على دعم العلاقات بين النقابة والإدارة لحصول العمال على حقوقهم المشروعة ، حيث حصل العاملون خلال الفترة الماضية على ٣٠٪ من المكافآت إضافة إلى المرتب و١٠٪ بدل طبيعة عمل وزادت مكافأة نهاية الخدمة من ٦٠ شهرا إلى ٧٠ شهرا وحصل جميع العاملين على دورات تثقيفية ، وأشرف على هذه الدورات النقابى سيد طلبة سكرتير التثقيف بالنقابة العامة وتركز هذه الدورات على العمل الوظيفى والتنظيم النقابى .

نقابى نقدمه لك

مرفت بسطاوى
رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالتأمين الصحي بالجيزة وعضو النقابة العامة للخدمات الصحية سكرتارية المرأة

- بدأت حياتها النقابية عام ١٩٨٧ فى منصب نائب رئيس اللجنة
- انتخبت فى دورة عام ١٩٨٣فى منصب نائبا لرئيس اللجنة
- أعيد انتخابها نائبا لرئيس اللجنة النقابية فى دورة ١٩٨٧
- وفى دورة ١٩٩١ انتخبت نائبا لرئيس اللجنة النقابية
- وفى دورة ١٩٩٦ انتخبت رئيسا للجنة
- وفى دورة ٢٠٠١ انتخبت رئيسا للجنة النقابية وتمثل العديد من المناصب
- عضو المجلس التنفيذى بالاتحاد الدولى للخدمات العامة
- وممثلة عن المرأة العربية لدورة ٩٧- ٢٠٠٢ -أول مفتشة وطنية للاتحاد الدولى داخل مصر
- سكرتارية المرأة فى اتحاد عمال الجيزة
- مسئولة المرأة فى أمانة اتحاد العمال بالجيزة
- عضو سكرتارية المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام
- وقد قامت من خلال هذه الدورات بالسفر إلى بعض الدول العربية والأوروبية للقيام بتمثيل المرأة العاملة فى كل المجالات

اللجنة النقابية المهنية لعمال البناء والأخشاب - فارسكور

يسر اللجنة أن تقدم أصدق التهانى إلى

الدكتور **عبد العظيم وزير** محافظ دمياط

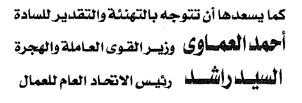
بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**



د. عبد العظيم وزير

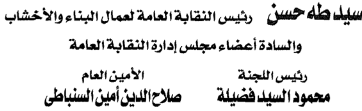
أحمد العماوى

كما يسعدها أن تتوجه بالتهنئة والتقدير للسادة



أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال



سيد طه حسن رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

والسادة أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة



سيد طه

محمود السيد فضيلة

رئيس اللجنة	الأمين العام
محمود السيد فضيلة	**صلاح الدين أمين السنباطى**

الأعضاء: عادل السيد حسن - فتحى عبد الكريم - إيهاب عادل السيد - شريف محمود فضيلة - صلاح السنباطى - خليل خليل بدران

اللجنة النقابية للعاملين بالشئون الصحية - محافظة دمياط

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى شعب محافظة دمياط الكريم وإلى السيد

الدكتور **عبد العظيم وزير** محافظ دمياط

وإلى القيادات التنفيذية والسياسية والشعبية بالمحافظة بمناسبة

العيد القومى للمحافظة



د. عبد العظيم وزير

طاهر على عبدربه

وبهذه المناسبة تتقدم اللجنة بأصدق التهانى إلى السادة

الدكتور مدير عام الشئون الصحية لمحافظة دمياط

والنقابى عبدالحميد إسماعيل عبدالجواد

رئيس النقابة العامة للعاملين بالشئون الصحية

وعهد وثيق أن نعمل مخلصين من أجل تقديم خدمات أفضل ومزايا أكثر لأبناء الشئون الصحية وجموع المواطنين



عبدالحليم سويدان



محمد مصطفى النجار

رئيس اللجنة	الأمين العام
طاهر على عبدربه	**عبدالحليم سويدان زناتى**

نائب الرئيس	أمين الصندوق	م.أمين الصندوق
فايقة المهدى فرج	**محمد مصطفى النجار**	**عرفات عبده حسن**



على شلبى صيام



فايقة المهدى فرج

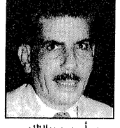
الأعضاء: على شلبى صيام - صدقى إبراهيم الأشقر - باسمة أحمد جوهر


د. عبد العظيم وزير


د. حمدى زقزوق

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الأوقاف - دمياط

يسعد اللجنة أن تغتنم مناسبة


د. أحمد عبدالظاهر

العيد القومى لمحافظة دمياط

لتتقدم بأصدق التهانى إلى شعب دمياط الكريم والسيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

والقيادات الشعبية والتنفيذية والعمالية بالمحافظة

رئيس اللجنة

فضيلة الشيخ يسرى عبده محمد عبدالله

نائب الرئيس	الأمين العام
أحمد عبده السرى	محمود طه سالم
أمين الصندوق	م. الأمين العام
محمد السعيد رحمة	محمد الشربينى نخالة

م. أمين الصندوق

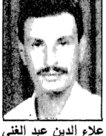
رفعت مسعد نصر

الأعضاء: محمد رأفت شطا - محمد عوض أبو خيال - محمد محمد شلبى فرح
أسامة طه الشرياصى - السعيد البغدادى عبدالرءووف


سيد طه — د. عبد العظيم وزير

اللجنة النقابية المهنية لعمال البناء والأخشاب

ميت أبو غالب - كفر سعد - محافظة دمياط


علاء الدين عبد الغنى

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة
إلى شعب دمياط الكريم وإلى السيد
الدكتور **عبد العظيم وزير** محافظ دمياط
وإلى جميع القيادات الشعبية
والسياسية والتنفيذية بالمحافظة بمناسبة

العيد القومى للمحافظة


حمادة عبدالمنعم على الدين

كما تتقدم اللجنة بالتهنئة إلى السادة

أحمد العماوى
وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد
رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

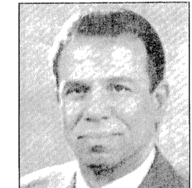
ويعاهدون الله على بذل المزيد من الجهد لمضاعفة الإنتاج
ومواصلة العطاء من أجل مصر فى عهد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة	نائب الرئيس
علاء الدين عبد الغنى إبراهيم	جمال إبراهيم عبدالوهاب
الأمين العام	أمين صندوق مساعد
حمادة عبدالمنعم على الدين	حسن عبد الغنى عبد الوهاب
أمين الصندوق	أمين عام مساعد
قاسم قاسم شعيب	ماهر بدير درويش

عضو

مصطفى مصطفى محمد الصفائى



د. عبد العظيم وزير



الرئيس محمد حسنى مبارك

السيد راشد

اللجنة النقابية للعاملين بشركة دمياط للغزل والنسيج



محمود السيد صيام

فؤاد عبدالعليم حسان

فى مناسبة العيد القومى لمحافظة دمياط

يسعدها أن تتوجه بالتهنئة إلى السيد

الدكتور **عبد العظيم وزير** محافظ دمياط

وإلى شعب المحافظة الكريم

واللجنة وهى تعبر عن جميع العاملين بالشركة تذكر بالتقدير

والعرفان الجهود المخلصة التى بذلها السيد المحاسب المفوض العام



فؤاد عبدالعليم حسان

فى تقدم الشركة و تحقيق معدلات إنتاج فاقت

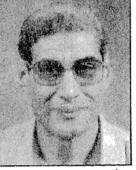
المستهدف وزيادة صادرات الشركة إلى الأسواق الخارجية

وترجو اللجنة أن تشهد الحركة النقابية انطلاقة كبرى

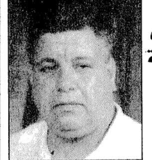
وتقدما على يد النقابى الكبير رئيس اتحاد عمال مصر

السيد راشد

ونعاهد الله وابن مصر البار السيد الرئيس



أمين عبد الله هنيدى



مسعد أحمد الصعيدى

محمد حسنى مبارك

على بذل مزيد من الجهد لزيادة الإنتاج من أجل مصر الحبيبة

رئيس اللجنة
محمود السيد صيام

نائب الرئيس
فوزى الشربينى جيبة

الأمين العام
أمين عبدالله هنيدى

أمين الصندوق
مسعد أحمد الصعيدى

أمين عام مساعد
محمد حافظ الأسود

أمين صندوق مساعد
محمد القصبى الشربينى

الأعضاء: إسماعيل محمد خلف - عبدالسلام عبدالرحمن شمخ - طاهر محمد أحمد - المتولى حامد العوادلى - إبراهيم عبدالحميد إبراهيم

اللجنة النقابية المهنية لعمال البناء والأخشاب بدمياط

د. عبد العظيم وزير

تتوجه بأسمى آيات التهنئة إلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

وإلى شعب دمياط العظيم وجميع القيادات
الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة



سيد طه حسن



محمد كمال الحمامى

بمناسبة

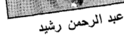
العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم اللجنة بالتهنئة إلى السيد

سيد طه حسن

رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

وعهد وثيق أن نظل جنودا أوفياء لخدمة
وطننا العزيز من أجل مزيد من الإنتاج



عبد الرحمن رشيد



فارس عبده المجدى

رئيس اللجنة

محمد كمال الحمامى

نائب الرئيس	الأمين العام	أمين الصندوق
عبد الرحمن محمد رشيد	**خالد محمود عثمان**	**فارس عبده المجدى**